الدكتور محمد الجوادي

الفقه في كلية القانون

دار الروضة

الفقه في كلية القانون

الدكتور محمد الجوادي

الفقه في كلية القانون

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1442 - 2020

ISBN 978-625-7682-16-9

هذا الكتاب

تتوالي في كتابنا هذا ستة فصول متفكرة تحاول في دأب أن تستعرض الملامح الهادية في سيرة فقهاء قدر لهم أن يتولوا تدريس الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق ، وكان حضور كل منهم طاغيا ومؤثراً في الحياة الجامعية حتى إن أكثر من واحد منهم أصبح وكيلا للكلية ، وسادسهم أصبح وزيرا للأوقاف ، وقد كان الثاني والثالث والرابع منهم ممن اصطفاهم الأستاذ الأول وعمل على نقلهم للعمل معه في الكلية لخلافته في كرسي الأساتاذية، ثم كان الخامس أبرز الأساتذة الذين انتقلوا بالجهد الموازي من جامعة القاهرة إلى الجامعة القاهرية الثانية في عين شمس.

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لإتمام إصدار مجموعة الكتب التي تُعنى بتاريخ علماء الشريعة الإسلامية وجهدهم ، وهو جهد تأخرنا فيه كثيراً عما كان يجب علينا مما التزمنا به وفاء لواجبنا العلمي تجاه ديننا ، و وفاء لواجبنا الروحي تجاه ذكرى والدنا عليه رحمة الله الذي هو عالم من علماء الشريعة ، لم نقم بواجب خلافته في علمه أو فضله أو عطائه أو تربيته .

يصدر هذا الكتاب اليوم مكتملا بعد أن نشرنا كثيراً منه في مواضع متعددة، وما كان ينبغي لصدور هذا الكتاب أن يتأخر لولا ما يعلمه أحباؤنا من ظروفنا القاسية على مدى السنوات العشر الماضية ، وقد أتممنا ، قدر ما استطعنا ، دراسة جهد الرواد في المعقل الأول لعلوم الشريعة والفقه وهو الأزهر، و جهد الأساتذة الرواد الآخرين في المدارس العليا التي سبقت نشأة الجامعة ، و جهد الأساتذة الرواد في الكليات الأخرى من الجامعات المدنية ، والجامعات الغربية المعنية بالدراسات الإسلامية ، والجامعات الموازية ، وبالطبع فنحن ننظر إلى هؤلاء جميعا بإعجاب وتقدير وهم يؤدون وظيفتهم في أفق سامٍ عالٍ يخدم علوم الفقه بما تأسس لها في تراث الإسلام ومؤسسته العلمية الباذخة والمتجذرة أيضا ، و التي لا قد يعرف أهلونا أنه لم يتح مثلها (بمنطق النسبة و التناسب) لأي علم في أية حضارة.

لا ننكر أيضا أن الميدان التطبيقي لنشاط علماء الشريعة، بلغة المجتمع ، كان هو القضاء الشرعي و المحاكم الشرعية، التي استمرت تعمل حتى أمّمها الرئيس جمال عبد الناصر قبل أن يؤمم الشركات لكنها أصبحت جزءاً جوهرياً مضيئاً في القضاء المصري، ويتصل بالقضاء الشرعي مدرسته الرائعة والرافعة التي أسسها سعد زغلول باشا وتولى رعايتها عاطف بركات باشا وخرّج فيها عباقرة في القضاء الشرعي ومنهم ثلاثة ممن يترجم لهم كتابنا هذا ، ومن الإنصاف للأزهر وللقضاء الشرعي أن نقول إن الذين قاموا بأستاذية الفقه في الجامعة المصرية كانوا من أبناء الأزهر في الأصل، وهو أمر طبيعي في كل الحضارات التي تعرف الوعاء الأكبر والأوعية المتصلة به والمتفرعة عنه، أو بلغة الجغرافيا : الروافد و الفروع ، وفي حالة علوم الشريعة فإن الأزهر الشريف لم يكن الأورطي فحسب ، وإنما هو القلب والأورطي معاً، ولهذا السبب فقد كنا بدأنا منذ خمسة عشر عاما بنشر كتابنا "أصحاب المشيختين" عن العلماء الخمسة الذين جمعوا بين منصب شيخ الأزهر ومنصب المفتي، وكان الدكتور حسن الشافعي في غاية التفاؤل بإهداء هذا الكتاب إليه بحروف المطبعة، بل كان يعتبره بشرى لما رزق به بعد ذلك من حيازة المشيختين . ثم رأينا عندما اشتدت قسوة المحنة التي يواجهها الإسلام في دياره أن ننشر كتابنا عن فقه السياسة في الإسلام على نحو ما جلّاه العلامة الشيخ محمد الخضر حسين، وقد لقي هذا الكتاب الذي صدر في ٢٠١٤ من القبول والشيوع ما كان كفيلا بأن يدفعنا إلى بذل الجهد من أجل صدور مجموعة الكتب المتعلقة بعلماء الشريعة، وها نحن اليوم نكتب مقدمة هذا الكتاب شاكرين لله فضله وحامدين ومستغفرين وداعين الله بالتوفيق.

تتوجه عنايتنا في هذا الكتاب إلى تصوير الروح المؤسسية أي إلى إضاءة الأدوار التي قام بها العلماء الأعلام في تأسيس مدارس جديدة لعلوم الفقه والشريعة، ومن الإنصاف أن نقول إن هذا لا يزال أمراً صعبا لكنه أصاب كثيراً من النجاح والتحقق، و فيما ننفرد بالمجاهرة به (لا بالقول به فحسب) فقد كان العلامة محمد محمد المدني ١٩٠٧- ١٩٦٨ [الذي تناولنا جهده في كتاب توأم، ندعو الله أن يرى النور قريبا بفضله وكرمه] أعظم العلماء توفيقا على الإطلاق فهو الذي نجح في أن يوطد الأصل الذي لا تُبنى العلوم إلا به، وهو أن يدرس القانون في كلية الشريعة على نحو ما تدرس الشريعة في كلية الحقوق، كما نجح في أن يستحدث درجة علمية في الشريعة

والقانون ، ومن واجبنا كذلك بما أنعم الله به علينا من سعة في المدارك والمدارج أن نقول إن دراسة الشريعة الإسلامية في غمرة الحرب على الإسلام وبسببها قد بدأت تجد السبيل الأمثل إلى ازدهار لم تعرفه علومها من قبل بفضل الفضاء العلمي المعاصر بشبكاته العنكبوتية، و شابكاته ، وشائكاته، وموسوعاته ، وقواعد بياناته، و ما يوفره من الاتصال الفائق بعلوم القانون في كل الحضارات والثقافات .

هذا إذاً كتاب عن أعلام ستة من علماء الفقه الذين تولوا تدريس الشريعة الإسلامية في كلية القانون من الجامعة المصرية التي بدأت بصفة رسمية في ١٩٢٥ وإن كان وجودها يعود إلى ما قبل هذا ، ونحن نؤصل لفكرة تقول بأن دراسة الشريعة الإسلامية كمكون من مكونات النسيج الجامعي كانت تتطلب مقاربات جوهرية تحفظ للفقه الإسلامي مكانه السامي من العقل الإنساني ، ومكانته المتميزة في مسيرة تاريخ العلم وفلسفته ، وهو ما تجلى على نحو لم يتح لغيره على مدى التاريخ الإنساني من وجود مذاهب متمايزة في فلسفتها و تطبيقاتها على هذا النحو الفريد .

ومن حسن الحظ أن فقيها من كبار فقهاء العصر الحديث هو العلامة أحمد إبراهيم ١٨٧٤- ١٩٤٥ كان متأهبا تماما لأداء هذه الرسالة ، وأنه أداها بإبداع و تجويد وعلى نحو فريد، فقد بدأ وظيفته في الجامعة من فوق جبل كبير من الخبرة بتدريس الشريعة الإسلامية في مدرسة القضاء الشرعي على مدى ١٧ عاما ، ومن قبلها في مدرسة الحقوق ، و في مدرسة دار العلوم العليا التي تخرج فيها، و عايش ما كان هذا التدريس يقتضيه من تدريس الشريعة لطلاب ذوي مدارك نصف منفتحة على الحياة والعصر، وقد استقطر الخبرة التي صاغها أفضل المربين المصريين قبل عصر النهضة وهو عاطف بركات باشا وأساليبه المُثلى في تكوين خريج قادر على الفهم والنقد والتقييم والحكم على الأمور ، وقادر في الوقت ذاته على طلب الاستزادة حتى لا يُصبح نسخة محدودة الأفق النفسي والخبرات العقلية .

كان الشيخ أحمد إبراهيم يُدرك أنه يدرس الشريعة الإسلامية لخريج ليس مسئولا عن العمل بالشريعة الإسلامية، وإنما هو مسئول عن العمل بالقانون الفرنسي، وهو سيدرس الشريعة الإسلامية كمادة من المواد وليس كمادة وحيدة ، وهو مع هذا وذاك مطالب بأن يكون عضواً فاعلاً متخصصا في مجتمع الجامعة الذي يقوم فيه كل أستاذ

من الأساتذة بمهمة في غاية التخصص دون أن يعني هذا أن ينقطع عن علاقاته بالتخصصات الأخرى تفاعلا واشتباكا، وتكاملاً وتكميلاً، وكان يعلم أيضا أنه سيكون مسئولاً عن تدريس الشريعة في كلية الحقوق التي هي نفسها ليست كيانا مستقلاً ولا منفرداً وإنما هي عضو من أعضاء كيان أكبر هو الجامعة، و أن للجامعة الناشئة قوانينها التي تسري على كلية العلوم كما تسري على كلية الحقوق وأنه على سبيل المثال سيجتمع مع أساتذة الكليات الأخرى في مجلس الجامعة و اللجان الجامعية ، وفي تحكيم مباريات للطلاب من هذه الكلية ومن تلك الكلية، وأنه سيكون مطالبا بأن يقدم من المستوى الفكري في مقاربة الأمور العامة ما لا يقل به عن الآباء المؤسسين للجامعة المصرية في التخصصات الأخرى مع اختلاف أعمارهم وتكوينهم و منابعهم و الزمن الذي لحقوا فيه بوظائف الجامعة وأصبحوا من عمدها.

وكان الشيخ يدرك أن واجبه يقتضي أن يتعاون مع أنداده من أساتذة الحقوق ، ومنهم أجانب ، في صياغة مقررات الدراسات العليا في الدبلومات المختلفة، وأن يعبر بطريقة متكاملة عن تصوراته لمناهج هذه الدبلومات التي هي مختلفة بالطبع عن مناهج المرحلة الجامعية الأولى، وأن يضع أسس التقييم (والامتحانات) في كل هذه المراحل ، كما أنه كان مطالبا بأن يمارس البحث العلمي الذي لا يمكن أن تكون الجامعة جامعة إلا به، سواء في ذلك أكان هذا البحث على هيئة دراسة مقارنة للفقه أو للقانون أو على هيئة مشروع قانون أو تشريع أو تعديل لقانون أو تشريع أو على هيئة تعقيب على تشريع قائم أو تعديل جديد لهذا التشريع، أو حتى كان التعقيب على منشور من منشورات تسيير العمل الحقوقي في مؤسسات للعدالة.

ويندرج في هذا الميدان المسمى بالبحث العلمي ما كان مطلوبا من هذا الأستاذ المتخصص في الشريعة الإسلامية أن يقدمه في كل آن من عناصر المعمار المطلوب للدراسات المقارنة والموازنة بين قوانين مختلفة ونظم مختلفة، وهي مهمة تتطلب قراءة واسعة فيما سيقارن بينه وبين الشريعة ، كما تتطلب ، وهذا هو الأهم ، عقلية فاحصة ناقدة قادرة على التقييم ، والوصول إلى البناء على الاختلاف بالقدر الذي تستطيع أن تبني به على الاتفاق أو التوافق ، و كان على الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم أن يقوم بمهمة أستاذ الجامعة في الاشتراك في التشريع، وقد قام بهذه المهمة خير قيام على نحو ما سنرى أيضا في قائمة بحوثه ومؤلفاته .

ومن حسن الحظ أن هذا العالم الجليل رزق في ابنه المستشار واصل علاء الدين بالولد الصالح الذي تولى إعادة نشر بحوثه ومؤلفاته التي سنقدمها بطريقة تستعرض إسهامه مرتباً ومؤرخاً، وسوف يطالع القارئ في قائمة مؤلفات وبحوث الشيخ أحمد إبراهيم ما يدلنا على قيام الشيخ بهذه الوظائف من خلال بحوثه المنفردة أو المعقبة أو المقدمة إلى اللجان أو الرأي القانوني ، وهكذا تكتمل الصورة التي رسمنا بها إنجازالشيخ أحمد إبراهيم في التأسيس بكل ما تعنيه الكلمة من المعاني الفيزيقية والبيولوجية معاً أي ببناء متطلبات القسم وتجهيزاته و ادواته و مكتبته و مقرراته وجداوله ، وباختيار و تكوين الموارد البشرية و صياغة علاقة التعاون والتكامل بينهم وبين بعضهم البعض من ناحية، وبينهم وبينه هو نفسه من ناحية أخرى، وبينهم وبين زملائهم في الكلية والجامعة من ناحية ثالثة، وبينهم وبين من ينبغي عليهم إعدادهم ليخلفوهم في وظائفهم أو ليعاونوهم فيها. وباختصار شديد فقد كان على الشيخ أحمد إبراهيم أن يبني مدرسة علمية باصولها لا بفصولها فحسب .

هكذا تمضي الفصول بعد ذلك بسلاسة بعد أن أخذ الفصل الأول من هذا الكتاب حظه في رسم صورة إنجازالشيخ أحمد إبراهيم ، فتنبني فصوله التالية على ما تبلورت صياغته في الفصل الأول ، فيصور الفصل الثاني المكانة العلمية للشيخ عبد الوهاب خلاف ١٨٨٨- ١٩٥٦ الذي كان واحدا من أبرز الفقهاء المجددين والمجتهدين في الشريعة الإسلامية، كما كان ملء الأسماع والأبصار حتى إنه صعد بريادة الشيخ أحمد إبراهيم إلى تألق مرحلة المجد ، وكان من الذين بنوا ملامح الصرح العلمي القوى لمصر في حقبة الليبرالية ، حتى إنه هو الذي شق للفقهاء من أمثاله و تلاميذه طريقهم للوجود في الإعلام والحياة العامة والمنتديات الثقافية ، ورسم ملامح هذا الوجود بأدائه المتميز الذي عرف مناطق الحاجة ومناطق التفوق ، وقد كان ابرز من خاطبوا الجمهور من خلال الإذاعة ثم كان هو نفسه نجم الحياة العامة والمواسم الثقافية مع تميز بارز في نجوميته إذ رزق أسلوب البيان الرائع، وكان أسلوبه في المحاضرة كما كان في التأليف واضحا مبينا، و كان محبا للأدب والكتابة، مبرزا متفوقا في كل ما تناوله من علوم القانون والاجتماع وعرض قصص القرآن، وقد اتسمت أحاديثه و محاضراته في المناسبات الدينية والاجتماعية ، بالتجديد والرشد.

ونستعرض في الفصل الثالث حياة الأستاذ الشيخ علي الخفيف ١٨٩١- ١٩٧٨ الذي وصل إلى مرتبة الاجتهاد وأفتى بأن معظم عقود التأمين حلال ، وهو واحد من أبرز العلماء الذين دانت لهم ميادين الأستاذية والقضاء والمحاماة والعمل التنفيذي والتشريع والإدارة الجامعية، وهو علم من أعلام كلية الحقوق و مدرسة القضاء الشرعي، والقضاء الشرعي نفسه ، والمحاكم الشرعية، و وزارة الأوقاف، وإدارة المساجد، ، ومعهد الدراسات العربية، وكان فيها جميعا مثالا للعمل الجاد، والأداء الملتزم بالشريعة الإسلامية، والأخلاق الحميدة، والرقي الحضاري، والتفوق البازغ في الفكر ، وكان علي مدي حياته العلمية، واحدا من أفضل المشرعين الذين عرفتهم الحياة القانونية المصرية، وتأثر به وبفكره التَّشريعي عددٌ لا يحصى ، وقد امتد به العمر فكان أستاذا لثلاثة أجيال من القضاة ورجال القانون والمحامين وأساتذة الجامعات، كانوا جميعا يعترفون له بالأستاذية والمقام العلمي الرفيع ، وقد جمع الصفات المثلى لرجل الشريعة فهو أصوليٌّ محقِّق ذو رأيٍ صائبٍ ونظرٍ دقيق، وهو فقيهٌ متمكِّن، و إمامٌ تطلب فتواه ، يقرِّب أحكامه للأفهام، ويجتهد في القضايا المعاصرة، وهو لغويٌّ مدقِّق وصاحب لسانٍ بليغ.

أما الباب الرابع فنخصصه للحديث عن الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ١٨٩٨- ١٩٧٤ الذي كان أقرب إلى المحافظة ، وظل متمسكا بكل آرائه الدينية والاجتماعية والسياسية حتى وفاته، وكان عالي النبرة في المطالبة بالإصلاح علي أساس ديني، كما كان من الفقهاء الذين لم يقفوا بإسهاماتهم عند الحدود التقليدية لدراسات الشريعة ، وإنما كانت له دراساته وآراؤه في علم الكلام والمذاهب الفلسفية الإسلامية ، كما كان أبرز من تصدوا من الفقهاء لما نعرفه على أنه تاريخ وفلسفة العلم ، وقد تميز بكثرة الاطلاع والقدرة على التحرير والتجويد و الإنصاف في مؤلفاته التي عبرت عن أسلوب أصيل في مقاربة الإسلاميات وعرضها. وقد عاش حياته الخصبة علما من أعلام الجامعة وعلاماتها ، وعرّف بصفات فائقة الإيجابية والاكتمال في أدائه لوظيفته الجامعية ، فكان أستاذا وأبا و قدوة و رائدا وحكما ومستشارا لتلاميذه ، وكان واحدا من الأساتذة الموجهين لأنشطة الطلبة وندواتهم ورحلاتهم، حتي إنه تولى مسئولية رائد الشباب في كلية الحقوق لفترة طويلة من الزمن، وقد صنعت له هذه الأستاذية الناجحة مكانة فريدة في المجتمع الجامعي حتى في خارج كلية الحقوق ،

ومكنته بما لم تمكن به غيره من أن يكون صوتا جهيرا من أصوات الإسلام والأصالة والإصلاح والتقويم والتنبيه والنقد والتوجيه والريادة .

وفي الباب الخامس ندرس حياة الدكتور محمد يوسف موسى ١٨٩٩- ١٩٦٣ الذي كان شعلة من النشاط في الحياة العامة والصحفية ، وكان من دعاة إصلاح الأزهر وإصلاح التعليم، وفتح باب الاجتهاد، و ظل حتى يوم وفاته ممارسا للإفتاء مشتبكا مع الحياة الثقافية بذكاء و احترام وإنصاف ونشاط ، كما كان من مؤسسي جماعة الأزهر الشريف للنشر وقد رأس هذه الجماعة التي قدمت ونشرت أعمالا قيمة ، كما شارك بنشاطه المتقد في لجان إصلاح التعليم في وزارة التربية والتعليم وفي أنشطة إصلاح الأسرة في وزارة الشئون الاجتماعية.و كان من أصحاب البرامج الثابتة في الإذاعة، وفي الإذاعة الموجهة. وقد تميز بتفوق علمه في الشريعة والفلسفة معا وجمعه بينهما باقتدار بيد أن العمر لم يمتد به لتطوير كثير من أفكاره التي بدأها فقد كان يعتز بأنه تقدم خطوات للأمام في دراسة نظرية الفقه، وأنه أول من عرّف بالمراجع التي لا بد للباحثين من الرجوع إليها، وأنه بيّن قيمة كل مرجع من هذه المراجع. كما كان يعتز بأنه كان أول من لخص بعض ما تأخذ به المحاكم الشرعية في السودان، وهو مجال لم يتعهده المصريون بدراستهم ولا يزالون يهملون تعهده بالمقارنة اكتفاء بما يعرفونه عن بلادهم كما كان من الذين ذهبوا إلى إثبات تأثر القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي ولاسيما بالمذهب المالكي.

و نخصص الفصل السادس للحديث عن الدكتور زكريا البري ١٩٢١ ـ ١٩٩١ الذي كان بمثابة النموذج الأبرز لأساتذة الشريعة الإسلامية الذين لم تفد منهم جماعات الإسلام السياسي في مرحلة صعودها لسبب غريب لكنه منطقي في سياقه وهو قفز الحواة من كوادر أساتذة القانون السياسيين على الأدوار العلمية لأساتذة الشريعة مستندين إلى مكانتهم التي هيأتها لهم التنظيمات المرتبطة بالدولة المصرية في عصرها الشمولي وهي القدرات التي مكنت هؤلاء الأساتذة الحواة من الفضاء الجامعي ، ومع هذا فقد كان الدكتور زكريا البري في مصر وخارجها من أساتذة الشريعة البارزين في المجتمع و الحياة الأكاديمية ، وقد تولى هذا المنصب في عشر جامعات بلا مبالغة .

أدعو الله سبحانه و تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها المطبعية في ظل غربتي ومرضي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعفني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنَفَس يتقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدي، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ،ومتواترة ،ومتنامية، فله سبحانه وتعالي - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د. محمد الجوادي

الفصل الأول العلامة الشيخ أحمد إبراهيم

الذي نحت لدراسة الشريعة الإسلامية محرابها في الجامعة

الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم ١٨٧٤ ـ ١٩٤٥ هو واحد من أبرز فقهاء الأمة الإسلامية المعدودين في العصر الحديث، وهو واحد من الآباء المؤسسين للجامعة المصرية منذ يومها الأول ، وهو أول حلقة في سلسلة أساتذة الشريعة الإسلامية ذوي الأصول الأزهرية في كلية الحقوق ، وقد حقق نجاحا ساحقا في تقديم الفقه في الثوب القانوني في قاعات المحاضرات، وميادين البحث العلمي والأكاديمي، والحلقات، والمجلات العلمية، وكانت له مكانة رفيعة بين أساتذة الحقوق، ومع أنه عاش حياته العلمية موازيا للأزهر ومؤسسته التعليمية، فإنه كان بمثابة الواجهة الأكاديمية للعلوم الفقهية أمام الغربيين والمتصلين بالحضارة الغربية من رجال القانون المصري، وقد كان سابقا بسنوات قليلة في المولد والتخرج والمكانة العلمية علي النجوم السبعة اللذين تولوا مشيخة الازهر ما بين ١٩٢٨ و١٩٥٤ (محمد مصطفى المراغي ، و محمد الاحمدي الظواهري، ومصطفى عبد الرازق و مأمون الشناوي وعبد المجيد سليم و إبراهيم حمروش و محمد الخضر حسين) .

مكانته في تاريخ العلم

لعب الشيخ أحمد إبراهيم الدور الأكبر في التأسيس لدراسة الشريعة الإسلامية في الجامعة الأم، ومن ثم في كل الجامعات العربية بعد هذا، ولا يمكن تصور حجم هذا الدور إلا إذا افترضنا السيناريوهات الأخرى من قبيل أن تسند الجامعة الناشئة تدريس الشريعة الإسلامية إلى واحد من رجال القانون الذين تعلموا على طريقة القانون الفرنسي فيكتفي من تدريس الشريعة بالقشور التي تتناسب مع ما تعوّد عليه و تشبع به بحكم الدراسة من أن القانون الفرنسي هو الأصل وأن شُرّاحه هم الأئمة، وأن مؤلفيه هم العلماء وأن كتبه هي المراجع، ولا يستطيع مثل هذا الأستاذ القانوني أن يتصور أن للشريعة الإسلامية كنوزاً من المراجع التي قد يبلغ عددها وحجمها أكثر من عشرة أضعاف القانون الفرنسي (على أقل تقدير) وما يناظر مائة ضعف في الحدود المعقولة من التصور.

قيمة دوره الأكاديمي

كذلك فإنه من الممكن لنا كي ندرك حجم هذا الدور أن نتصور مقررات الشريعة الإسلامية وقد أسندت إلى أستاذ فقه تقليدي يتقيد بالمذهب الذي درس عليه، ويلتزم بالمتن المفضل عنده منذ أيام دراسته، وبالحاشية التي يراها الأنسب لإظهار ملكات أستاذيته، ومن ثم يبقى مقرر الشريعة الإسلامية بمثابة المقرر الإستاتيكي الساكن غير القابل للتفاعل مع الفروع الأخرى من دراسة القانون التي تقوم عليها كليات الحقوق في العالم أجمع، لا من قبيل القانون الوطني فحسب، ولكن بالامتداد بالقانون إلى الرومان واليونان والسكسون والفرنسيس ، وتاريخ وفلسفة القانون، والقانون الدولي والمنظمات الدولية وما إلى ذلك كله.

كذلك فقد كان هناك السيناريو الثالث المتمثل في أستاذ يؤثر(كما أصبحنا نرى من المعاصرين) أن يضع اسمه على أي كتاب متاح في الشريعة الإسلامية مع إحداث قليل جدا من التحوير في الكتاب المؤلف من قبل بحيث يظهر له فضل فيه، ومن ثم تنحصر دراسة الشريعة الإسلامية في هذا النمط المعدل من كتاب سابق قد يكون مؤلفه مستشرقا أو هاويا للعلم أو مغرما بتلخيص أحكام الشريعة لغير المتخصصين فحسب.

خبراته العريضة والمتراكمة

لكن الشيخ أحمد إبراهيم بدأ وظيفته في الجامعة المصرية من فوق جبل كبير من الخبرة بتدريس الشريعة الإسلامية في مدرسة القضاء الشرعي على مدى ١٧ عاما منذ نشأة المدرسة في ١٩٠٧ وحتى قرار إلغائها في ١٩٢٤ ولم تكن هذه الأعوام المتصلة التي هي عمر مدرسة القضاء الشرعي هي كل علاقة الشيخ أحمد إبراهيم بتدريس الشريعة وإنما سبقتها سنة تولى فيها تدريس الشريعة في مدرسة الحقوق الخديوية (١٩٠٦) وسبقتها السنوات التي تولى فيها التدريس في المدارس (بما فيها مدرسة دار العلوم) التي تخرج فيها، و عايش ما كان هذا التدريس يقتضيه من تدريس الشريعة ضمن منهج غير متخصص بها، ولطلاب ذوي مدارك منفتحة على الحياة والعصر.

زملاؤه في أستاذية الحقوق

قدم الشيخ أحمد إبراهيم إلى الجامعة المصرية في أول عهدها ليواكب أساتذة للحقوق اختيروا من خيرة رجال القضاء و القانون المحامين حتى لو كانوا قد مارسوا السياسة وذلك من قبيل علي ماهر باشا نفسه، وليواكب أساتذة للحقوق تجهزوا لهذه المهمة بدراساتهم العليا في الخارج وكان منهم بالطبع من مرّ عليه في مقاعد الدرس حين أتيح له التدريس في مراحل التعليم العام على سبيل المثال.

وجاء الشيخ أحمد إبراهيم إلى الجامعة المصرية مؤهلاً بخبرة رفيعة اكتسبها بالتشريب والتسريب diffusion and infusion من معايشته لتجربة التربوي الأول في جيله وهو عاطف بركات باشا في مدرسة القضاء الشرعي. وقد كان عاطف بركات باشا هذا التربوي العظيم قد سبق الشيخ أحمد إبراهيم إلى التخرج في مدرسة دار العلوم العليا بثلاث سنوات (وقد ولد قبل الشيخ أحمد إبراهيم بعامين) لكنه كان قد درس علوم النفس والتربية في بريطانيا في جامعة متخصصة في هذا الميدان وعاد إلى مصر ليبدأ وظائفه التربوية من وظيفة مفتش لا من وظيفة مدرس حتى جاءته الفرصة الذهبية ليتولى تأسيس مدرسة القضاء الشرعي (١٩٠٧) وليستعين بالشيخ أحمد إبراهيم في تدريس الفقه بتلك المدرسة.

تقطير تجربة عاطف بركات باشا

كان الشيخ أحمد إبراهيم يستفتح عهده في الجامعة الناشئة متكئا على خبرته الممتدة على مدى ١٧ عاماً من العمل مع عاطف بركات و قد استوعب تماماً الأساليب المُثلى في تكوين خريج قادر على الفهم والنقد والتقييم والحكم على الأمور وقادر في الوقت ذاته على الاستزادة من العلوم حيث لا يُصبح نسخة مكررة من نموذج محدود الأفق والخبرات ، وكان الشيخ أحمد إبراهيم بخبرته الفعلية يُدرك أنه مُقبل على مهمة أخرى في رحاب الجامعة، وهي مهمة مختلفة من عدة نواحٍ ، فهو سيدرس الشريعة الإسلامية لخريج ليس مسئولا عن العمل بالشريعة الإسلامية، وإنما هو مسئول عن العمل بالقانون الفرنسي، وهو سيدرس الشريعة الإسلامية كمادة من المواد وليس كمادة وحيدة وهو مع هذا وذاك مطالب بأن يكون "عضواً" فاعلاً متخصصا في مجتمع الجامعة الذي يقوم فيه كل أستاذ من الأساتذة بمهمة في غاية

التخصص دون أن يعني هذا أن ينقطع عن علاقاته بالتخصصات الأخرى تفاعلا واشتباكا، وتكاملاً وتكميلاً.

علاقة قسم الشريعة بالكلية و بالجامعة

هكذا أصبح الشيخ أحمد إبراهيم وهو يعلم أيضا أنه سيكون مسئولاً عن تدريس الشريعة في كلية الحقوق التي هي نفسها ليست كيانا مستقلاً ولا منفرداً وإنما هي جزء أو عضو من أعضاء كيان أكبر هو الجامعة، وأن هناك نظاماً يسمح بأن ينال الخريج شهادتين في الوقت ذاته من كليتي الحقوق والآداب ينتهي من إحداهما ويستكمل الأخرى (كما في حالة الدكتور محمد مندور) وهو نظام لم يطل العهد به، لكن أحمد إبراهيم كان مطالبا بالعمل معه ولأجله.

و هكذا أضحى الشيخ أحمد إبراهيم وقد علم أيضا أن للجامعة الناشئة قوانينها التي تسري على كلية العلوم كما تسري على كلية الحقوق وأنه على سبيل المثال سيجتمع مع أساتذة كلية العلوم (مثلا) في مجلس الجامعة و اللجان الجامعية ، وفي تحكيم مباريات للطلاب من هذه الكلية ومن تلك الكلية، وأنه سيكون مطالبا بأن يقدم من المستوى الفكري في مقاربة الأمور العامة ما لا يقل به عن مستوى الأستاذ الشاب الصاعد في كلية العلوم الدكتور مشرفة باشا (١٨٩٨ ـ ١٩٥٠) وأنداده أحمد زكي وكامل منصور.. الخ ولا عن مستوى الأساتذة المشهورين في كلية الآداب ومنهم زملاء ربما لحقوا به في المؤسسات التعليمية التي استقطبت من بدأوا في الأزهر فكان له من هؤلاء من يعتبرهم تاريخ العلم زملاء له من نوع خاص من الزمالة ليس هو مزاملة الفصل ولكنه مزاملة البيئة والتلمذة للأساتذة نفسهم، وذلك من قبيل أحمد أمين وطه حسين وعبد الوهاب عزام مع اختلاف الزمن الذي لحقوا فيه بوظائف الجامعة وأصبحوا من عمدها.

تأسيس الدراسات القانونية العليا و البحث العلمي

و على مستوى خامس كان على الشيخ أحمد إبراهيم أن يتعاون مع أنداده من أساتذة الحقوق ومنهم أجانب في صياغة مقررات الدراسات العليا في الدبلومات المختلفة، وأن يعبر بطريقة متكاملة عن تصوراته لمناهج هذه الدبلومات التي هي مختلفة بالطبع عن مناهج المرحلة الجامعية الأولى، وأن يضع أسس التقييم (والامتحانات) في كل هذه المراحل.

وعلى مستوى سادس أهم من هذا كله فقد كان الشيخ أحمد إبراهيم مطالبا في وظيفته الجديدة بأن يمارس البحث العلمي الذي لا يمكن أن تكون الجامعة جامعة إلا به، سواء في ذلك أكان هذا البحث على هيئة دراسة مقارنة للفقه أو للقانون أو على هيئة مشروع قانون أو تشريع أو تعديل لقانون أو تشريع أو على هيئة تعقيب على تشريع قائم أو تعديل جديد لهذا التشريع، أو حتى كان التعقيب على منشور من منشورات تسيير العمل الحقوقي في مؤسسات للعدالة.

الدراسات المقارنة والموازنة

ويندرج في هذا الميدان المسمى بالبحث العلمي ما كان مطلوبا من هذا الأستاذ المتخصص في الشريعة الإسلامية أن يقدمه في كل آن من عناصر البناء المطلوب للدراسات المقارنة والموازنة بين قوانين مختلفة ونظم مختلفة، وهي مهمة تتطلب منه قراءة واسعة فيما سيقارن بينه وبين الشريعة كما يتطلب وهذا هو الأهم عقلية فاحصة ناقدة قادرة على التقييم والوصول إلى البناء على الاختلاف بنفس القدر الذي تستطيع أن تبني به على الاتفاق أو التوافق .

اشتراك الجامعة في التشريع

وعلى مستوى سابع فقد كان على الشيخ أحمد إبراهيم أن يقوم بمهمة أستاذ الجامعة أو مهمة الجامعة في الاشتراك في التشريع، وقد قام بهذه المهمة خير قيام على نحو ما سنرى أيضا في قائمة بحوثه ومؤلفاته .

ولهذا فسوف أعمد وبطريقة حصرية (لا تمثيلية فحسب) إلى تلخيص ما يشير الى جهده في كل هذه الميادين من خلال ما وفره ابنه المستشار واصل من معلومات عن بحوثه ومؤلفاته التي سنقدمها بطريقة تستعرض إسهامه مرتباً ومؤرخاً. وسوف يطالع القارئ في قائمة مؤلفات وبحوث الشيخ أحمد إبراهيم ما أدلل به على قيام الشيخ بهذه الوظائف من خلال بحوثه المنفردة أو المعقبة أو المقدمة إلى اللجان أو الرأي القانوني.

بناء المدرسة العلمية

وعلى مستوى ثامن وهو المستوى التأسيسي الكفيل بتحقيق النجاح في كل ما سبق وصفه من المستويات المنشودة في العمل الأكاديمي النهضوي فقد كان مطلوبا من

الشيخ أحمد إبراهيم أن يبني قسما جامعيا بكل ما تعنيه الكلمة من المعاني الفيزيقية والبيولوجية معاً أي أنه لن يكتفي ببناء متطلبات القسم وتجهيزاته و ادواته و مكتبته و مقرراته وجداوله ، وانما سيختار الأشخاص ويحرص على صياغة علاقة التعاون والتكامل بينهم وبين بعضهم البعض من ناحية، وبينهم وبينه هو نفسه من ناحية أخرى، وبينهم وبين زملائهم في الكلية والجامعة من ناحية ثالثة، ثم ، و هذا هو الأهم ، بينهم وبين من ينبغي عليهم إعدادهم ليخلفوهم في وظائفهم أو ليعاونوهم فيها. وباختصار شديد فقد كان على الشيخ أحمد إبراهيم أن يبني مدرسة علمية باصولها لا بفصولها فحسب .

المعطيات التي ساعدته

ومع أن هذا لم يكن بالأمر السهل فقد كانت المعطيات التي أتيحت للشيخ على مدى تاريخه كفيلة له بالنجاح في هذه المهمة الأصعب، وهي المهمة التي مكنته من أن يهدي للحضارة المعاصرة (ولا نقول للجامعة فحسب) عطاء شخصيات من قبيل الاستاذين الشيخين عبد الوهاب خلاف وعلي الخفيف (وهما تلميذاه في مدرسة القضاء الشرعي اللذان تخرجا على يديه فيها ١٩١٥) ثم زميلهما اللاحق بهما محمد أبو زهرة .

وصحيح أن هؤلاء قد درسوا جميعا على يديه في مدرسة القضاء الشرعي ولكن هذا لا يكفي في اكتشاف الكفاءة المطلوبة في وظيفة جامعية رائدة .

وسوف نطالع في نهاية هذا الفصل ما لخص به الشيخ أبو زهرة ذكاء الشيخ أحمد إبراهيم وحنكته في ضمه إلى هيئة التدريس في كلية الحقوق .. على الرغم من أنه (أي أبو زهرة) لم يكن قد عمل في القضاء الشرعي (على الإطلاق).

نجاحه الساحق في مهامه الثماني

ومن الإنصاف أن نقول إن الشيخ احمد إبراهيم قد قام بهذه الأدوار الثمانية على أكمل وجه ، مجتهداً مجداً مجدياً عاملاً كاتبا مناقشا محاضرا حاضرا مشاركا مشتركا مؤلفا مؤتلفا حتى نال ما نال من مكانة مرموقة جعلته مبكراً جداً ورغم وفاته مبكرا رمزاً من رموز الجامعة الأم مع أحمد لطفي السيد وعلي باشا إبراهيم وعلي مصطفى مشرفة وأحمد زكي ومنصور فهمي وطه حسين وأحمد أمين وعبد الحميد أبو هيف والسنهوري ومحمد كامل مرسي.

وإذا كان لابد لنا من حديث استباقي عن العوامل التي هيأت للشيخ احمد إبراهيم هذا النجاح الساحق فإننا نستطيع أن ندرك منها بيئة العلم التي نشأ فيها فهو ابن عالم، وهو مع أبيه يعيشون بالقرب من منارة العلم في الأزهر الشريف بعلمائه وتلاميذه ومكتبته وهوائه وترابه أيضاً وهو قد استوعب خلاصة الفكر في الأزهر ثم في دار العلوم ثم استوعب النمط الإنجليزي في التفكير من تعامله مع عاطف بركات وبعض أقطاب مدرسة القضاء الشرعي.

و هو قبل هذا رجل صالح فاضل نشأ وبزغ نجمه المبكر فرأى مثلاً أعلى واضح الحدود والمعالم هو الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده .

الذوق الفني في حياته

لكن هناك عاملا لا يقل أهمية عن هذه العوامل ساهم في تكوين عقلية أحمد إبراهيم بهذا القدر من التميز والاتساق والقابلية للتفاعل الجاد والتعاون المثمر، ولابد لي من أن أذكر هذا العامل بالرغم مما قد يجلبه عليّ من المتاعب التي تصل في العادة الى سحب التقدير مني ، و من المعروف أنني لست أخشى من بعض الذين يتهمونني في بعض الأحيان بمخالطتي لقدر مما يعتبرونه ضلالاً، وبهذه الشجاعة البسيطة المعروفة عني فإني أجاهر بأن حب الشيخ أحمد إبراهيم للموسيقى وهوايته لها ودراسته لها إلى حد التخصص والتفوق كان عنصرا من العناصر التي ساعدته على كل هذا الإبداع المنضبط و المتميز الذي أبدعه، ومن الطبيعي أن تاريخه مع هذه الهواية قد أهيل عليه التراب في المصادر التي تراه أعظم من ان يهوى أو يغوى، لكنه في رأيي من باب الإنصاف مدين لحبه الموسيقى بجزء كبير من نجاحه وتفوقه، وقد وصلت هوايته للموسيقى إلى حد انه كان مرجعا مهما ولدرجة أنه اختير عضوا في مجمع الموسيقى العربية قبل أن يختار عضوا في مجمع اللغة العربية.

ولهذا السبب وحده فإن أحمد إبراهيم حين بنى لدراسته للشرعية الإسلامية مكانها في كلية الحقوق كان من الذكاء بحيث بنى مكانتها على هيئة المحراب على نحو ما تفعل الموسيقى بمقاطع اللحن وبشارفه ومشارفه.

نشأته و وظائفه

ولد المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم إبراهيم بك بالقاهرة في ٣٠ يناير ١٨٧٤، وبها نشأ، لكنه ينتسب إلى أسرة شرقاوية فقد كان والده الشيخ إبراهيم إبراهيم من علماء

الأزهر الشريف، وقد انتقل من مسقط رأسه في بلبيس إلى القاهرة، وأقام في حي الباطنية بجوار الأزهر الشريف ليكون قريباً من الازهر.

جمع الشيخ أحمد إبراهيم في تعليمه المبكر بين التعليمين المدني والأزهري، حيث درس في مدرسة العقادين الابتدائية، كما درس بالأزهر الشريف، وكان من الذين آثروا في مرحلة مبكرة أن يستكملوا تعليمهم الديني العالي في مدرسة دار العلوم، وقد قضى فيها ثلاث سنوات هي مرحلتها العالية ، ويروى أنه كان أول الناجحين في كل سنة من سنينها، وتخرج فيها وكان الأول أيضا ١٨٩٧ في الدفعة التي ضمت الزعيم الوطني الكبير الشيخ عبد العزيز جاويش الذي يصغره بعامين .

وبعد تخرجه عينته إدارة الدار مدرساً مساعداً فيها، وقد عمل بالتدريس تسع سنوات عمل فيها في مدارس متميزة هي مدارس الناصرية (وهي قمة المدارس في ذلك العهد) ، ورأس التين، والمدرسة السنية، بالإضافة إلى دار العلوم.

علاقته بأمين سامي باشا

ومن الطريف أن الأستاذ أمين سامي باشا الذي كان قد انتقل ناظرا (عميدا) لدار العلوم في ١٨٩٥ كان يتولى قبل ذلك نظارة المدرسة الناصرية لمدة ربع قرن ، وهو الذي وقع اختياره على الشيخ أحمد إبراهيم ليتولى تدريس اللغة العربية والتربية الدينية في تلك المدرسة١٨٩٧ .

دوره المبكر في تأييد الشيخ محمد عبده

كان الشيخ أحمد إبراهيم من بين العلماء الذين شاركوا في كتابة عريضة بليغة ومبالغة في مديح الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده يدعمون بها موقفه في إحدى المعارك التي واجهها ممن كانوا يتربصون به و بإصلاحاته وقد جاء في هذه العريضة :

" .... ليس العجيب من شجاع يكتب الكتائب، ويجند الجنود، ويجوب بهم كل صحراء جرداء، ويصبح الأعداء بغارة شعواء، لا يهد عن نيرانها حتى يختلس النفوس، وينتهب الأعمار، وإنما الذي يستهوي الحازم ضرباً، ويكاد يطير له قلب اللبيب شعاعاً، أن ينتفي فرد واحد من عزيمته صارماً ما أغفلته الصيافل، ويسير من قواطع الحجج وسواطع البراهين والآيات البينات، وسحر الإعجاز في خمس عرمرم، همته أن يمحو ظلمة التمويه الحالكة، التي كانت تسجل العار على ثلاثمائة

أو يزيدون، فهتك أستاراً كثيفة على العقول، وفتح أعلاق القلوب، وأودع فيها من أنوار اليقين ما شاء العليم الحكيم"

" إنا نعترف- والله يشهد والملائكة يشهدون- أنا لو تقفينا العالم فرداً فرداً، نتوسم قريع هذه الصفات، لكان هو سيدنا وأستاذنا حجة الإسلام وأسوة المسلمين، وكيف وقد رأينا في قلمه سيف عمر، وفي مقاله فصل علي رضي الله عنهما ".

"على أننا نستعين في أداء شكره الجزيل بلسان العلم. الذي أخذ يشب في مهد فضله ، وقد كان فريسة اسمها الجهالة، بل بلسان كتاب الله تعالى الذي كشف عن وجوه إعجازه، ودفع عنه السوء، وأفرغه في العقول نوراً، وفي القلوب يقيناً، بل بلسان الإسلام الذي نسجت عليه التقاليد حجباً من الباطل كثيفة"

: ولولا فضل الله علينا وعلى الناس بنور هداية سيدنا وأستاذنا لما رفعت تلك الغشاوات، وعما قليل يمحوها بمعونة الله، ويظهر الحق أبلج ناصعاً، وإن يوماً يتحلى فيه جيد الإسلام بأشبال له يحمون ذماره، ويزودون عن حوضهن ويرفعون علمه ليوم ميمون الطالع، لا يلمس الإسلام فيه الجوزاء إلا قاعداً:

لما تبين أن غرسك قد دنا لجني وزرعك قد أتى لحصاد

ولتعلم أن لهديك أنصاراً يرتلون لك من الشكر بمقدار ما منحوا من قوة، وحسب المشكور عجز الشكور، فتقبل غير مأمور هذه الرقعة يدفعها الولاء، ويصدها الحياء، وتجاوز حد التقصير من فئة تراك نور البصائر.

ولو أطاقوا انتقاصاً من حياتهم لم يتحفوك بشيء غير إعمار

انتماؤه لجماعة من مؤيدي الأستاذ الإمام

وقع على هذه العريضة كل من:

- الشيخ حسن منصور،
- الشيخ محمد عز العرب،
- الشيخ أحمد إبراهيم،
- الشيخ محمد حسنين،
- الشيخ محمد المهدي،
- الشيخ حامد حسين والي،
- الشيخ عبد الوهاب النجار.

ثباته على رأيه في الشيخ محمد عبده

وفيما بعد عدة عقود فإن الشيخ أحمد إبراهيم في تأريخه للمحاكم الشرعية كان حريصا على أن يثني على الأستاذ الشيخ محمد عبده ثناء مستطابا :

"ثم قام بعد ذلك رجل الإصلاح الأعظم وشيخنا وأستاذنا الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية رحمه الله، فطاف بالمحاكم الشرعية في جميع أنحاء القطر المصري، ووضع تقريراً مسهباً وصف فيه حال تلك المحاكم وصفاً دقيقاً جلياً، بين فيه ما انطوت عليه من النقص الحسي والمعنوي بلسان عربي مبين، وأسلوب مؤثر، وصل مع هدوئه بقوته الساحرة إلى مواقع الوجدان وقرارات النفوس، وذلك ببركة إخلاصه – وإن كان عمله كله لله – فاهتمت الحكومة بتقريره، وأخذت تلتفت إلى المحاكم الشرعية التفات الأم الرؤوم، فتشملها بعنايتها ورعايتها، وتصلح من شأنها، وترفع من قدرها".

أستاذيته في مدرستي القضاء الشرعي والحقوق

في ١٩٠٦ اختير الشيخ أحمد إبراهيم للعمل مدرسا للشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق، ثم نقل ١٩٠٧ لمدرسة القضاء الشرعي التي كانت قد تأسست لتوها، وفيها ظل أستاذا للشريعة لفترة طويلة، وفي الغالب أنه لم يتركها إلا عندما أوقفت الدراسة بها .

وفي ١٩٢٤ عاد الشيخ أحمد إبراهيم إلي مدرسة الحقوق التي كانت على وشك الانضمام للجامعة الجديدة ١٩٢٥ باسم كلية الحقوق ، وعين أستاذًا مساعدًا للشريعة الإسلامية، وبهذا أصبح من الآباء المؤسسين للجامعة المصرية الحديثة، وتدرج في وظائفها حتى اصبح أستاذًا لكرسي الشريعة في ١٩٣٠، وبهذا أصبح أيضا واحدا من الأساتذة المصريين ذوي الكراسي القلائل والأوائل في الجامعة المصرية.

ولم يكن الوصول إلي مكانة أستاذية الكرسي في ظل منافسة الأجانب أمرا سهلا، وهو ما يدل علي مدي ما كان يتمتع به الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم من كفاءة و سمعة وقدرة علي البحث والتأليف، ومع أننا لا نلم بأسماء منافسيه عند التقدم لهذه الوظيفة فإننا نستطيع أن نجزم أن اسمه كان قد حظي من السمعة بما جعل من الصعب علي أحد أن يفكر في منافسته علي مثل هذا الكرسي إلا بمشقة.

وهكذا فإن الأستاذ أحمد إبراهيم بشغله المبكر لهذا الكرسي أصبح من أوائل العلماء الذين استقرت على يديهم تقاليد الكلية الجديدة ذات التاريخ الطويل السابق علي انضمامها للجامعة.

وكالة كلية الحقوق

انتخب الشيخ أحمد إبراهيم وكيلاً لكلية الحقوق بجامعة القاهرة في ١٩٣٣ حيث كان قانون الجامعة في ذلك الوقت يقضي بانتخاب العمداء والوكلاء، ولم يمنع من انتخابه أنه كان علي وشك الإحالة إلي التقاعد ببلوغ الستين ثم صار عضواً بمجلس إدارة الجامعة ، حتى أحيل على المعاش في ١٩٣٤ ، ولكنه ظل أستاذًا بالكلية بقسم الدكتوراه و أستاذًا غير متفرغ حتي وافاه الأجل، في استثناء كانت القوانين الجامعية تسمح به لمن هم في مثل مكانته من العلم والفضل

مشاركته بالأستاذية في قسم التخصص بالأزهر

انتدب الشيخ أحمد إبراهيم للتدريس في قسم التخصص بالأزهر الشريف ، وقد ذكر الشيخ نفسه في مقدمة كتابه "طرق الإثبات" انه اختار مادتها: "لطلاب قسم التخصص في الشريعة الإسلامية بالأزهر المعمور والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية".

عضويته في لجنة تعديل قانون الأحوال الشخصية

في ١٩٢٦/١٠/٢٥ شكلت الحكومة المصرية لجنة لتعديل قوانين الأحوال الشخصية وعدم الاقتصار فيها على مذهب أبي حنيفة وكان أغلب أعضاء هذه اللجنة من تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين تأثروا بدعوته الإصلاحية، وكان الشيخ أحمد إبراهيم أحد أعضاء هذه اللجنة.

وشكلت هذه اللجنة مرة أخرى في ١٩٣٧ وكان الشيخ أحمد إبراهيم أحد أعضاء هذه اللجنة أيضا وقد أصبح منظورا اليه على أنه يمثل جميع مذاهب الفقه الإسلامي، وقد صدرت عن هذه اللجنة عدة قوانين منها: قانون المواريث، وقانون الوصية، وقانون الوقف. وقد صرح الشيخ أحمد إبراهيم بدوره في هذه اللجنة حيث قال: "ناديت بهذا الإصلاح قبل تشكيل اللجنة بعشر سنوات كاملة أي في ١٩٢٧ وقد تحقق ما دعوت إليه... ومما يسرني أني من أعضاء هذه اللجنة".

تشخيصه لأزمة الأصالة في التعليم العالي

هذه فقرة من الفقرات العبقرية التي تدل على ادراك الشيخ أحمد إبراهيم الذكي والمبكر لقضية الاصالة في الفكر المعاصر ومدى خطورة فقدانها

" وكان مما خطر ببالي في وسط تلك الدهشة ما يظنه بعض المساكين من متعلمي المسلمين ذلك التعليم الحديث الذي ظنوه كاملاً، ..... "

" ظنوا ، هداهم الله، أن السيادة والاستقلال يكفي لاستحقاقهما، ذلك القدر من العلم الذي حصلوه، وتلك الشهادات الدراسية العليا التي نالوها من أرقى المعاهد العلمية الأوربية بجدارة وتفوق حتى على كثير من أبناء تلك الأمم التي نالوا تلك الشهادات من معاهدها، حتى قال مسكين منهم معتزاً بما حمله من تلك الشهادات، وما حصل عليه من قشور القشور التي ظنها علماً قيماً: ما بالنا لا نعطى الاستقلال، وقد أعطيه العرب الجهال رعاة الإبل، ونحن أولاً على درجة من العلم والمدنية الغربية التي تجعلنا خير أهل لذلك. وثانياً: نحن من نسل أولئك الفراعنة ذوي الحضارة القديمة التي بهرت أنظار الغربيين. وقات هذا الشيخ الطفل أن الاستقلال ليس منحة تعطى، بل هو نتيجة طبيعية لازمة لحالة الأمة الاجتماعية"

" فهؤلاء العرب الجهال رعاة الإبل لم يتشرف واحد منهم بنيل شهادة الدكتوراه ولا ما دونها، إنما نالوا الاستقلال بنفوسهم الصالحة، تربية ووراثة، فلم يمسهم ولا أسلافهم ذلك الاستعباد، ولم يتطرق إلى أخلاقهم الرفيعة الفساد الوضيع.

تعويله على الأخلاق الإسلامية

و واصل الشيخ أحمد إبراهيم عرض فكرته الذكية :

" وأما أعلى الشهادات وأرقى أنواع تلك العلوم فمحال أن تكون من مهيئات الاستقلال والسيادة مع فساد النفوس وضعتها، وانحطاط الأخلاق وانحلالها، والانغماس في الشهوات البدنية، والتفاني فيها، فليس للاستقلال والسيادة إلا طريق واحد هو النفس الصالحة، فهي حسبها وكفى".

"وأما التبجح بالانتساب إلى الفراعنة فهو عجيب ممن ينتمون إلى الإسلام، بل الأولى بهؤلاء المنتسبين أن ينسبوا أنفسهم إلى الأمة التي استعبدها الفراعنة، وساموها الخسف والهوان، وسخروها لخدمتهم لا غير، فهذا هو الواقع، والإنصاف يقضي عليهم بأن ينتسبوا إلى أصولهم الحقيقية".

لمعانه في مؤتمر لاهاي للقانون المقارن

دعي الشيخ أحمد إبراهيم إلى المشاركة في مؤتمر لاهاي للقانون المقارن ١٩٣٢، مع أساطين القانونيين والفقهاء، ليقدموا ما يحبذونه من الأفكار القانونية المقارنة، وفي ذلك المؤتمر قدم بالاشتراك مع الدكتور علي بدوي، بحثاً في العلاقة بين الدين والقانون، وألقاه الدكتور علي بدوي باللغة الفرنسية.

ومن الطريف أن ذلك المؤتمر كان قد دعاه لحضور دور انعقاده في ١٩٤٦ والذي انعقد بعد وفاته بعام .

من القانون المقارن للفقه المقارن

كان من الطبيعي أن يجد الشيخ أحمد إبراهيم من أساتذة كلية الحقوق رغبة في الموازنة بين بعض النظريات في فقه القانون الوضعي ونظائرها في الفقه الإسلامي، فأشبع هذه الرغبة، وسار شوطاً بعيداً في هذه الطريق، وازداد فقهه سعة و نضوجاً، وتكونت لديه مجموعة قيمة من آراء الفقهاء وبحوثهم في مختلف المذاهب السنية والشيعية والإباضية وغيرهم، وأصبح بحق مرجع الفقه المقارن، بين المذاهب الفقهية للمسلمين.

وفي نطاق ما عرف على أنه أقسام الدكتوراه بهذه الكلية (فيما قبل ظهور مصطلح الدراسات العليا) ابتدأت دراسات الفقه الإسلامي المقارن، التي نمت بعد ذلك في كلية الشريعة في الأزهر الشريف ، وكان الأستاذ أحمد إبراهيم يلقي دروسه موازناً في النظريات الفقهية بين مذاهب ثمانية هي المذاهب الأربعة، والشيعة الإمامية، والزيدية، والظاهرية.

انتخابه لعضوية مجمع اللغة العربية

اختير الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم لعضوية مجمع اللغة العربية في ١٩٤٢ ضمن خمسة أعضاء آخرين، وكان هو والدكتور علي توفيق شوشة أول عضوين مجمعيين ينتخبان للعضوية، وقد أجريت عملية الانتخاب للكرسيين الخاليين في جلسة من جلسات مجمع اللغة العربية ، وأسفر الاقتراع النهائي عن فوز الدكتور علي توفيق شوشة و الشيخ أحمد إبراهيم وهو ما يدلنا على ما كان مدي الرجل يتمتع به من سمعة عالمية في المجتمع العلمي علي وجه العموم، وقد عين معهما ثلاثة آخرون وهم الأستاذ أنطون الجميل، والأستاذ أحمد حافظ عوض، والشيخ حسن القاياتي فكان

هؤلاء الخمسة بمثابة الفوج الثالث من أعضاء المجمع، وطبقا لقواعد الأسبقية التي وضعناها لترتيب شغل الكراسي فان الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم يشغل كرسي الأستاذ أحمد الإسكندري، الذي كان ثاني من توفوا من أعضاء المجمع إذ توفي في ١٩ ابريل ١٩٣٨ على حين يشغل الدكتور علي توفيق شوشة أول الكراسي خلوا وهو كرسي الشيخ حسين والي الذي توفي في ١٩٣٦ ، و يشغل الأستاذ أنطون الجميل ثالث الكراسي خلوا وهو كرسي الأستاذ نللينو الذي توفي في ٢٥ يوليو ١٩٣٨ و يشغل الأستاذ احمد حافظ عوض رابع الكراسي خلوا وهو كرسي الأستاذ عبد القادر حمزة باشا الذي توفي في ١٩٤١ و يشغل السيد حسن القاياتي خامس الكراسي خلوا وهو الكرسي الذي خلا باستقالة الشيخ محمد مصطفى المراغي في ١٩٤٢ .

تعقيبنا على بعض ترتيبات تبخسه حقه

نتوقف هنا لنشير إلى روايتين متداولتين تبخسان الشيخ أحمد إبراهيم حقه ومكانته ذلك أن بعض أدبيات المجمع ومنها كتاب «المجمعيون» تشير إلي أنه شغل المكان الذي خلا بوفاة الأستاذ عبد القادر حمزة، كما أن بعض الأدبيات الأخرى التي ينقل بعضها عن بعض تشير إلى أنه شغل الكرسي الذي خلا باستقالة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي ، بينما الحقيقة أنه كان ثاني الأعضاء الخمسة الذين ضمهم فوج ١٩٤٢ لأنه كان منتخبا هو والأول ، ومن ثم فإنه يستحق ثاني الكراسي الخالية وهو الكرسي الذي خلا بوفاة ثاني مَن توفوا وهو الأستاذ أحمد الإسكندري .

ومما يشرفني أن هذا هو الكرسي الذي أنعم الله عليّ أن أكون سادس من شغله بعد الأساتذة الأجلاء أحمد الإسكندري ، وأحمد إبراهيم ، و إبراهيم عبد القادر المازني ،وأحمد عمار ، و عبد العظيم حفني صابر.

وبالرغم من المدة القصيرة التي قضاها المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم عضوًا عاملاً بالمجمع ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ فقد أسهم بنشاط كبير في لجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم ، وفي عدد من اللجان العلمية هي لجنة المصطلحات الطبية ، ولجنة الهندسة والمساحة والعمارة.

ناب عن زملائه في حفل استقبالهم

كان الشيخ أحمد إبراهيم هو من ناب عن زملائه الأربعة وعن نفسه في إلقاء كلمتهم في حفل الاستقبال الذي أقامه المجمع للأعضاء الخمسة الذين اختيروا لعضوية المجمع .

تصديه لاقتراح عبد العزيز فهمي باشا بشأن الحروف اللاتينية

وفي مجمع اللغة العربية كان الشيخ أحمد إبراهيم هو من تصدى بالتفنيد لدعوة عبد العزيز فهمي باشا بشأن اتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية.

مناقشته لمقترح الأستاذ علي الجارم لتيسير الكتابة العربية

وفي مجمع اللغة العربية أيضا كان الشيخ أحمد إبراهيم أبرز من ناقش مقترحات الأستاذ علي الجارم بشأن اتيسير الكتابة العربية.

فضله على تلاميذه ، و ذكاؤه في تبنيه المبكر لأبو زهرة

روى الشيخ محمد أبو زهرة أنه كان يعمل مدرسا للخطابة والجدل بكلية أصول الدين ، و لم يكن قد عمل في القضاء الشرعي (على الإطلاق) وإنما عمل مدرسا في التعليم العام (وزارة المعارف) بالمؤهل الذي تخرج به وهو دار العلوم ١٩٢٧ بعدما كانت مدرسة القضاء الشرعي قد أغلقت أبوابها وسمحت لمن كانوا فيها بالتحويل إلى الأزهر أو دار العلوم كما سمحت لهم بالبقاء مقيدين في المدرسة حتى يحصلوا على شهادتها، وقد اختار أبو زهرة أن يستكمل دراسته في دار العلوم واستكملها وتخرج في ١٩٢٧ وفي اثناء ذلك كان قد حصل أيضا على عالمية القضاء الشرعي، ومن ثم عمل مدرسا في وزارة المعارف، وإذا بالأستاذ أحمد إبراهيم يأخذ بيده بالتدريج ليكون في المكانة التي وصل إليها بالفعل وهي مكانة آخر العنقود من تلاميذه الذين عاشروه ثم تولوا مسئولية قسم الشريعة في كلية حقوق القاهرة.

رشح الشيخ أحمد إبراهيم تلميذه أبو زهرة لتدريس اللغة العربية لطلبة القسم الإعدادي بكلية الحقوق وكتب في تزكيته أنه "قد توافرت فيه جميع المؤهلات لذلك علماً وأخلاقاً، وصلاحية ممتازة للقيام بأعمال التدريس من جميع نواحيه، مع صحة عبارته، وسلامتها، وجودة إلقائه، وحسن ذوقه. وكل ذلك أعلمه منه بنفسي من وقت أن كان طالباً بمدرسة القضاء الشرعي، وأنا مدرس بها، وهو من ضمن طلبتي، ولا

أزال على اتصال به إلى الآن". و هكذا تمت الموافقة على نقل الشيخ أبو زهرة إلى كلية الحقوق في أول نوفمبر ١٩٣٤ .وفي السنة التالية ١٩٣٥ عمل الشيخ أحمد إبراهيم على تعيين الشيخ أبو زهرة مدرساً مساعداً في قسم الشريعة منتهزا فرصة ما كان قد تقررمن إضافة مادة "أصول الفقه" لطلبة الحقوق ، وقد نقل الأستاذ أبو زهرة عما جاء في المذكرة التي رفعها الشيخ أحمد إبراهيم إلى مدير الجامعة لتزكيته قوله :

"لما كانت دروس الشريعة الإسلامية في الكلية ستزداد بعد ضم مادة «أصول الفقه» إلى مادة الشريعة، فإن الأمر محتاج من الآن إلى تعيين أحد الشباب النشيطين ذوي الكفاية والأخلاق في وظيفة مدرس مساعد ليباشر عمل المحاضر، ويستفيد من التمرين ما يؤهله لأن يكون مدرساً للشريعة، ثم أستاذاً مساعداً. وهذه الصفات متوفرة في الشيخ محمد أحمد أبو زهرة، أحد حاملي شهادة العالمية من مدرسة القضاء الشرعي، ودبلوم دار العلوم، وهو الآن مدرس بالقسم الإعدادي بالكلية، وهو شاب نشيط مجد رضي الأخلاق، سنه حوالي خمس وثلاثين. وفيه استعداد حسن لأن يُكون تكويناً حسناً لتأدية عمل التدريس في الشريعة الإسلامية، فأرجو أن يحل اقتراحي هذا محل القبول". وتقديراً لمكانة الشيخ أحمد إبراهيم بك فقد استجابت كلية الحقوق والجامعة لطلبه، وعين الشيخ أبو زهرة في تلك الوظيفة و بدا منها صعوده.

إسهاماته في الصحافة

كان الشيخ أحمد إبراهيم حاضرا بقلمه في التعليق والتعقيب على كل القضايا التي تتصل بتخصصه واهتماماته الفكرية ، وكان في كتاباته الباكرة مؤازراً لزعيم الإصلاح الشيخ محمد عبده، كما كان يراسل الصحف والمجلات بمقالاته الإسلامية الرائعة. ومما يذكر أنه كتب مقالة ممتازة نشرتها إحدى الصحف المصرية، فترجمها إلى اللغة التركية القاضي يحيى قاضي قضاة مصر الذي كان يعين من قبل العثمانيين ، ونشرت ترجمتها في المجلات التركية فقرأها أحد المصريين بالتركية فاعجب بها و ترجمها إلى اللغة العربية، هو لا يعلم أن أصلها عربي بقلم عربي.

دوره في جمعية الشبان المسلمين

شارك الشيخ أحمد إبراهيم في تأسيس جمعية الشبان المسلمين وهي جمعية ثقافية إصلاحية تهدف إلى استعادة روح الإسلام وتعاليمه وتوجيهاته وحماية الشباب المسلم

من الغزو الفكري الغربي الذي يتستر حيناً باسم الصليبية ، وحيناً باسم العلمانية ، وكان الشيخ أحمد إبراهيم عضواً فعالاً في مجلس إدارة هذه الجمعية، وتولى الإشراف الثقافي والروحي فيها، كما تولى ركن الإفتاء ثم اختير وكيلاً عامًّا لجمعيات الشبان المسلمين١٩٤١ (وحتى وفاته) خلفا لزميله الشيخ عبد الوهاب النجار.

عضويته في مجمع الموسيقى العربية بالقاهرة

وعلى نحو ما أشرنا من قبل فقد اختار مجمع الموسيقى العربية مجمع فؤاد الأول للموسيقى العربية، الشيخ أحمد إبراهيم عضواً فيه، وذلك لولعه الشديد بها.

شهادة الأستاذ إبراهيم المازني : ترك فراغاً في مجمع اللغة العربية

".... إنكم تفصلتم فشئتم أن أحل محل رجل لا مطمع لي في سد الفراغ الذي تركه، فتشريفكم لي مضاعف، ولكن العبء مضاعف كذلك، وأصارحكم بأني أشعر أني مظلوم، لو كنتم قلتم: اخترناك وضممناك إلينا على عيبك وقصورك، ولنا فيك أمل لقلت: قوم أحسنوا الظن، وإن أسرفوا في الأمل فاستوجبوا مني أن أتحامل على نفسها حتى لا أخيب ظنهم، أما أن أقوم مقام الشيخ أحمد إبراهيم بك عليه ألف رحمة، وأغني غناءه فهذا هو المحال".

" وما بي من حاجة إلى الإطلاع على ما أسداه إلى المجمع، فما أشك أن سعة علمه وحرصه على الاجتهاد ودقة تتبعه للقوانين الوضعية، وإخلاصه، واستقامة نظره إلى الأمور ، كل ذلك لا يدع مجالاً للشك في أنه كان من أكبر أعضاء المجمع نفعاً في وضع المصطلحات القانونية، والاستمداد من الفقه الإسلامي، وقد كان فيه أستاذاً لا يشق له غبار، وإماماً إذا شئتم، فما – والله في هذا مبالغة، إن الآلاف من تلاميذه ليشهدون بذلك ويقرون به".

" فمن أنا حتى أكون خلفاً لهذا الرجل الجليل الذي عاش ما عاش مثالاً للاستفادة في التفكير والسلوك، والذي كان حجة في زمانه، ووحيد أقرانه في البحث والاجتهاد، والذي ما كان يعرف غير البحث والنظر والتعمق والغوص".

«ومن غريب أمره أنه كان بحر علم زاخر، ولكن قارئ كتبه يخيل إليه، أن هذا المحيط الأعظم من العلم، قد صرّ له في منديل، أو استودع أنبوبة صغيرة، اختزل فيها هذا الأقيانوس اللجي الطامي العباب، ولا عجب، فإن أسلوبه في البحث والتناول يجعلك تشعر أن درس الفقه أيسر مطلباً من قراءة القصص».

شهادة الشيخ عبدالوهاب خلاف له

" عالم من أفضل علماء مصر، وفقيه من أجل فقهاء المسلمين، وأستاذ من خيرة أساتذة كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول"

" أستاذي الجليل أحمد إبراهيم، قضيت في خدمة الفقه الإسلامي أربعين عاماً كالشجرة المباركة، ثمرها طيب، وظلها ظليل، وحسبك أنك حررت عقلك من رق التعصب، وأطلقته من أسر الجمود، وبعثت في تلاميذك روح البحث الحرة، وملكة النقد الصحيح، ونهضت بالموازنة بين مذاهب المسلمين من سنيين وغير سنيين.. وحسبك أنك ألبست بحوث الفقه ثوباً من حسن البيان وفصاحة الأسلوب، ووثقت الصلة بينه وبين البحوث القانونية فإن كنت لم تترك ثروة مالية يقتبسها ورثتك، فقد تركت ثروة يقتبسها المسلمون، فأبناؤك وفتاويك ومحاضراتك ثروة يعتز بها كل باحث، وتخلد ذكراك بين العلماء والباحثين، وما مات من كانت بقاياه مثل بقاياك، وما انقطع عمل من ترك للناس مثل علمك، والله يتغمدك برحمته، ويجزيك خير الجزاء"

" وهذا السبع عشرة عاما التي قضاها مدرساً بمدرسة القضاء الشرعي هي الفترة التي تخصص فيها بدراسة الفقه الإسلامي، وتكون فيها عقله الفقهي، وتحول من مدرس لعلوم اللغة العربية إلى فقيه مشرع يرجع إليه في المعضلات الشرعية ، وصار فقيه النفس يؤتي كل حين ثماراً طيبة من فقهه وعلمه، ويخرج في كل عام نخبة من تلاميذه".

شهادة الشيخ محمد أبو زهرة له بالإمامة في الشريعة

شهد الشيخ محمد أبو زهرة للشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله بالإمامة في الشريعة حيث قال : "كان نجماً من نجوم الشريعة الغراء، بل بلغ درجة الإمامة فيها".

شهادة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق

«ولقد كان ممن اختار الله لتجلية شريعته، وتقريب أحكامها للناس بإحسان عرضها ، المرحوم أستاذ أساتذة الشريعة في عصره وحتى اليوم الشيخ أحمد إبراهيم بك، فقد كان أمة وحده في هذا المضمار، خاص غماراً كان قد أقفلت أبوابه، وفتح أبواب الفقه الإسلامي في بحوثه الشيقة الرائقة، يربطها بمناهج حياة الناس، لا ينأى بها عن شرع الله، ولا يقعد بها عن حاجتهم».

شهادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

«والحق أن هذا الإمام كان يتمتع برجاحة العقل، ومتانة الدين، وسعة العلم، ودقة الفهم، وعمق النظر، ونصاعة الحكمة، وسداد التوجيه، والفكر الصائب، والتواضع، والأدب الجم، مع الاستبحار في الفقه الإسلامي وأصوله وفروعه، ومقاصده وأهدافه ومذاهبه، حتى قال فيه تلميذه شيخنا فقيه العصر من بعده الإمام الشيخ محمد أبو زهرة- رحمه الله تعالى-: ما أتى بعد الإمام الفقيه العلامة ابن عابدين الشامي فقيه مثل الشيخ أحمد إبراهيم- رحمة الله عليه- وهذا دهر طويل يزيد على مئة عام».

شهادة إبراهيم دسوقي أباظة باشا

«..... أما أستاذي المفضل في سائر مراحل التعليم، فهو العلامة الكبير أحمد بك إبراهيم، فله عليّ فضل الإرشاد والتوجيه والتعليم، وقد كنت أحاول أن أتخذه قدوة، ولو اقتدى به سائر المصريين لما بكينا على العلم ولا على الأدب والدين».

".... من الطفولة حتى الشباب في مراحل التعليم الثلاث، وأنا أسعد بأستاذيته – رحمه الله – ولقد كان لهذه الصلة في نفسي منذ نشأت أعمق الأثر، وكنت أشعر دائماً أن له عليّ فضل التوجيه، وقد كان إكباري له وإعجابي بعلمه وورعه، وسمو نفسه، وأسلوب تفكيره يحملني على أن أحاول اتخاذه قدوة صالحة".

شهادة الدكتور محمد مهدي علام

" في أثناء الثلاثينيات، كان هذا الأستاذ الجليل كثير الزيارة لدار العلوم، وكنا ، ونحن أساتذة فيها أنا وعبد الحميد حسن ومحمد علي مصطفى رحمهما الله تعالى، نأنس لمجلسه، لنتلقى من فضل حديثه، ومن فيض علمه، ومن عظمة أبوته، ومن جلال أستاذيته التي تتلمذنا عليها في كتبه، ما كنا نعده مثلاً أعلى لنا في حياتنا".

التعريف المختصر بآثاره العلمية

علم أصول الفقه

طبع هذا الكتاب للمرة الأولى ١٩٣٩وهو يقع في ١٧٥ صفحة. وهو في الأصل مذكرة كتبها فضيلته لطلاب الفرقة النهائية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ركز فيها على أن الشريعة الإسلامية مبنية على العدل في المعاملات، ومنع الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، وعلى درء المفاسد، وجلب المصالح.

الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الإسلامي

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة في أعداد متتالية. نشر القسم الأول منه ١٩٣١ ، و كذلك نشر القسم الثاني ١٩٣١ ، ونشر القسم الثالث في ١٩٣٢. وهو يقع في ٩٩ صفحة. وقد طبع بعد ذلك في كتاب.

أحكام تصرفات المريض مرض الموت بين الشريعة والقانون

طبع هذا الكتاب في طبعته الأولى في ١٩٣٩ ثم طبع طبعة ثانية ضمن مجموعة: انتقال ما كان يملكه الإنسان حال حياته إلى غيره بعد موته التي قام بجمعها ابنه المستشار واصل علاء الدين، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ١٩٩٩، وهو يقع في ٦٥ صفحة، وهو في الأصل مذكرة أعدها لطلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٣٩ حيث وصفه بأنه بيان لأحكام تصرفات المريض مرض الموت، مع مقارنة المذاهب الإسلامية بعضها ببعض.

مصادر الفقه الإسلامي

بحث منشور في ١٩٣١ في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، في ٢٩ صفحة.

تاريخ التشريع الإسلامي

طبع هذا الكتاب لأول مرة 1939، ثم طبع مع كتاب علم أصول الفقه، في دار الأنصار بالقاهرة، ثم طبعته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة طبعة مستقلة، ٢٠٠١ وهو يقع في ٧٢ صفحة. وهو في الأصل مذكرة أعدها الشيخ أحمد إبراهيم لطلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة و قال في مقدمته : هذه مقالات في تاريخ التشريع الإسلامي، والأدوار التي مر بها الفقه، كتبتها للطلاب بقدر ما يتسع له الوقت، ولذا اقتصرت فيها على اللب.

العلاقة بين الدين والقانون من الوجهة الجنسية والتاريخية

بحث بالاشتراك مع الاستاذ علي بدوي، منشور باللغة الفرنسية في مجلة القانون والاقتصاد الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة١٩٣٢ ويقع في ١٦ صفحة.

وهو في الأصل بحث كتبه الباحثان للمشاركة في مؤتمر لاهاي للقانون المقارن، وألقاه في المؤتمر الاستاذ علي بدوي.

الحق ورأي فقهاء الشريعة الإسلامية فيه من حيث إطلاقه وتقييده

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٣٦ ويقع في ست صفحات.

المعاملات الشرعية المالية

طبع هذا الكتاب في المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٣٦، ثم طبعته دار الأنصار بالقاهرة، وهو يقع في ٢٤٥ صفحة. وهو في الأصل محاضرات ألقاها فضيلته على طلاب الفرقة الأولى بكلية الحقوق، جامعة القاهرة

الالتزامات في الشرع الإسلامي

طبع هذا الكتاب في مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٩٤٥ ثم أعيد طبعه في دار الأنصار بالقاهرة وهو يقع في ٢٣١ صفحة ، وهو في الأصل محاضرات ألقاها على دبلوم الشريعة الإسلامية، وطلاب القانون الخاص بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، وكتبها كمذكرة لهؤلاء الطلاب.

التزام التبرعات

بحث منشور في مجموعة من أعداد مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٣٢- ١٩٣٣ وبلغ مجموع صفحاته ٢٦٠ صفحة.
وقد طبع هذا البحث بعد ذلك في كتاب .

أحكام الوقف والمواريث

طبع هذا الكتاب في المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٣٧ في ٢٧٧ صفحة.
للوقف ١٨٠ صفحة، و للمواريث ٩٧ صفحة.

العقود والشروط والخيارات

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٣٤ في ٨٢ صفحة.

أحكام التصرف عن الغير بطريق النيابة

طبع في مطبعة دار العلوم بالقاهرة ١٩٤٠ويقع في ٢٨٠ صفحة.

الوصية، وبيان أحكامها في الشريعة الإسلامية،

مع عرض آراء الفقهاء في جميع المسائل وأدلتها

يتضمن شرحاً تحليلياً دقيقاً وافياً جداً لقانون الوصية معلقاً عليه بأحكام النقض. طبع هذا الكتاب لأول مرة في مكتبة عبدالله وهبة ١٩٤٢ في ٣٠٦صفحات. ثم أعيد طبعه ضمن مجموعة: انتقال ما كان الإنسان حال حياته إلى غيره بعد موته، التي قام بجمعها ابنه المستشار واصل علاء الدين أحمد إبراهيم، وهو في الأصل مذكرة كتبها لطلاب القانون الخاص بقسم الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

الوقف وما ينبغي أن تكون عليه أحكامه،

والمبادئ التي أخذ بها مشروع قانون الوقف الجديد

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٤٢وهو في الأصل محاضرة ألقاها فضيلته في دار جمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع في مساء يوم الخميس ١٢ مارس ١٩٤٢

الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية

وهو في الأصل محاضرات ألقاها فضيلته على طلبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ومن قبلها مدرسة الحقوق الخديوية التي عمل فيها ١٩٠٦ ، وقد طبع هذا الكتاب في طبعته الأولى ١٩٢٥ ويقع في ٤٠٠ صفحة، ثم طبع طبعة ثانية مختصرة في ١٩٣٠، ثم طبع طبعة ثالثة ١٩٣٨، في ٢٥٢ صفحة، ثم طبع طبعة رابعة ١٩٩٤، ثم طبع طبعة خامسة ، ونشرته المكتبة الأزهرية للتراث ، وقد أضاف إليه ابنه المستشار واصل علاء الدين بعض أبحاث المؤلف، وبعض مشاريع قوانين الأحوال الشخصية التي شارك فيها ،وبعض القضايا المعاصرة، وأحكام المحكمة الدستورية العليا، ومحكمة النقض بمصر، وتقع هذه الطبعة في ١٠٨٨ صفحة.

نظام النفقات في الشريعة الإسلامية

طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٢٩، ويقع في ١١٤ صفحة من القطع المتوسط. ثم أعيد طبعه ضمن كتاب أحكام الأحوال الشخصية السابق ذكره.

وهو في الأصل بحث علمي قصد به أن يكون نموذجاً للدراسة الفقهية المذهبية المقارنة.

موجز في المهر وبدل الخلع وتصرفات المريض

والهبة والوصية والميراث والوقف

انتهى من إعداد هذا الكتاب في ١٩٣٥ وطبع في كتاب ١٩٣٩، وهو يقع في ١٤٠ صفحة، ثم أعيد طبعه ملحقاً بكتاب "المعاملات المالية الشرعية" ضمن طبعة دار الأنصار بالقاهرة ، ويقع في ١٠٥ صفحات.

الأولاد

وهو مطبوع ضمن مجموعة "أحكام الأحوال الشخصية" التي قام بجمعها ابنه المستشار واصل علاء الدين، وطبعته المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الخامسة٢٠٠٣

أحكام المرأة في الشريعة الإسلامية

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة في أعداد عدة، نشر القسم الأول منه في ١٩٣٦العدد الثاني، ونشر القسم الثاني في العدد الخامس. ومجموع القسمين يبلغ ١٢٦ صفحة.

أحكام المواريث على ما عليه العمل في محاكم مصر الشرعية

(خلاصة وافية قائمة بنفسها)

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٣٤ويقع في ٥١ صفحة، وهو مطبوع أيضا مع كتاب "الوقف والمواريث" الذي طبعته المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٣٧، وهو مطبوع أيضا ضمن مجموعة: انتقال ما كان يملكه الإنسان حال حياته إلى غيره بعد موته" التي جمعها المستشار واصل علاء الدين أحمد إبراهيم،

المواريث في الشريعة الإسلامية

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة في أعداد عدة ومجموع هذه الأقسام تبلغ ١٥٢ صفحة. مع ملاحظة أن البحث لم يكتمل، لأنه أشار في نهاية القسم الرابع بكلمة يتبع.

حول ميراث القاتل

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٣٤. ويقع في ٣٢ صفحة، وهو في الأصل تعقيب على فتوى فضيلة المفتي الأكبر الشيخ عبدالمجيد سليم التي نشرت في جريدة الأهرام بالقاهرة في ١٩٣٣/١٠/١١والتي تتضمن عدم حرمان الابن الذي أعان غيره على قتل أبيه.

التركة والحقوق المتعلقة بها وشروط استحقاق الميراث وموانع الإرث

بحث كتبه ليكون تحت أعين لجنة الأحوال الشخصية المكلفة من قبل الحكومة بتعديل قوانين الأحوال الشخصية حين كانت مشغولة بتعديل قانون المواريث ، والبحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مقالتين: الأولى في ١٩٣٧ في ٤٠ صفحة. و الثانية بعنوان: "شروط استحقاق الميراث وموانع الإرث" نشرت في العدد الخامس من السنة نفسها. وهي تقع في ٤٠ صفحة أيضاً. وقد جاءت المقالة الأولى ضمن مجموعة: انتقال ما كان يملكه الإنسان التي جمعها ابنه واصل علاء الدين.

ميراث الأخوة والجد(بحث مستفيض جامع)

بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة في عددين من أعداد ١٩٣٨. وهو موجود ضمن مجموعة: "انتقال ما كان عليه الإنسان حال حياته إلى غيره بعد وفاته"، التي جمعها ابنه واصل علاء الدين، ويرجع سبب كتابة هذا البحث إلى أن اللجنة المكلفة من الحكومة بتحضير مشروع قانون الأحوال الشخصية وهو أحد أعضاء هذه اللجنة قد اختارت مذهب توريث الإخوة مع الجد، وعدم حجبهم به، فكتب هذا البحث لشرح هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والعملية.

المواريث علماً وعملاً

طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة١٩٤٢ وقد ضمته مجموعة: "انتقال ما كان يملكه الإنسان حال حياته إلى غيره بعد موته" التي قام بإعدادها وهو في الأصل مذكرة كتبها فضيلته لطلاب القانون الخاص بقسم الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة القاهرة.

حقوق المرأة في الميراث

مقال منشور في مجلة الشبان المسلمين، ١٩٣٠، وهو يقع في ١٣ صفحة، وهو في الأصل رد على شبهة: ميراث المرأة، وعدم مساواتها بالرجل التي يثيرها الأعداء، "ويرددها من يتسمون بأسماء المسلمين".

طرق الإثبات الشرعية

محاضرات ألقاها فضيلته على طلبة القضاء الشرعي ، وعلى طلبة القانون الخاص بكلية الحقوق ، وقد طبع هذا الكتاب ١٩٢٨ ثم أعيد طبعه ١٩٤٠ في دار العلوم بالقاهرة ثم طبع طبعة ثالثة ١٩٨٥ بعناية ابنه المستشار واصل علاء الدين في مطبعة القاهرة الحديثة، وأضاف إليه أحكام محكمة النقض حتى ديسمبر ١٩٨٤ ومواد قانون الإثبات، ومواد مشروع قانون الإثبات في المواد القضائية، كما أضاف إليه من مؤلفات الشيخ : طرق القضاء في الشريعة الإسلامية وقد بلغت صفحات هذه الطبعة ٤٨٨ صفحة، ثم أعاد طبعه في طبعة رابعة ٢٠٠٣ في المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، وزاد عليه ما صدر من قوانين تتعلق بالإثبات حتى ٢٠٠٠ حتى بلغ ٧٦٨ صفحة.

المرافعات الشرعية

طبع هذا الكتاب للمرة الأولى ١٩٢٠ ثم أعيد طبعه موجزاً في مطبعة الفتوح الأدبية ١٩٢٥ وهو محاضرات ألقاها على طلبة مدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة.

الشهود الذين يقدمهم المشهود عليه

[تعقيب على منشور وزارة الحقانية ١٩٣٠]

مقال منشور في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق ، ١٩٣٠ هو في الأصل تعقيب على منشور وزارة الحقانية رقم ٢٨ الموجه إلى المحاكم

الشرعية التي تمتنع عن سماع شهادة الشهود الذين يقدمهم المشهود عليه لإثبات وقائع معينة بضرورة سماع شهادة هؤلاء الشهود، وأن العدل والمصلحة تقتضي ذلك.

التقادم في الشريعة والقانون [تعقيب على بحث لعلي زكي العرابي باشا]

مقال منشور ١٩٣٣ في مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وهو في الأصل تعقيب على بحث للمستشار علي زكي العرابي باشا، أوبعبارة أخرى : تحكيم له .

وفاته

ظل الشيخ أحمد إبراهيم صابراً على ما أصابه من مرض إلى أن توفي يوم الأربعاء ١١ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٤٥

كتابات عنه

ليس من شك في أن الشيخ أحمد إبراهيم كان أكثر العلماء المحدثين حظا في ولده ، فقد تولى ابنه المستشار واصل علاء الدين نشر علمه، والتعريف بفضله ، واستكمال جهده ، فجزاه الله عنا وعن العلم خير الجزاء.

و في حياته اعتبرت دائرة المعارف الأمريكية للشخصيات العالمية الشيخ أحمد إبراهيم رجلاً عالمياً، ونشرت في موسوعتها نبذة عن حياته وأسماء مؤلفاته.

وبعد وفاته بعقود صدر عنه كتاب للدكتور محمد عثمان شبير بعنوان" أحمد إبراهيم فقيه العصر ومجدد ثوب الفقه في مصر " ٢٠١٠ عن دار القلم في دمشق ضمن سلسلة علماء ومفكرون معاصرون رقم ٣٤. وقد نشر د٠ أحمد عرفة المعيد بجامعة الأزهر تلخيصا له .

وفي العيد المئوي لدار العلوم بجامعة القاهرة أقيم معرض يضم مؤلفات كبار الأساتذة الذين تخرجوا من دار العلوم، ومن بين هؤلاء الشيخ أحمد إبراهيم.

الفصل الثاني الشيخ عبد الوهاب خلاف

الذي هندس للفقه منصته في الثقافة العامة

كان الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف (١٨٨٨ ـ ١٩٥٦) واحدا من أبرز الفقهاء المجددين و المجتهدين في الشريعة الإسلامية، كان في حياته ملء الأسماع والأبصار. و كان واحدا من الذين بنوا ملامح الصرح العلمي القوى لمصر في حقبة الليبرالية ، حتى إنك تستطيع أن تقول إنه هو الذي شق للفقهاء من أمثاله و تلاميذه طريقهم للوجود في الإذاعة والإعلام والحياة العامة والثقافية ورسم ملامح هذا الوجود بأدائه المتميز الذي عرف مناطق الحاجة ومناطق التفوق ، وقد كان ابرز من خاطبوا الجمهور من خلال الراديو عند نشأة الإذاعة ثم كان هو نفسه نجم الحياة العامة والمواسم الثقافية مع تميز بارز في نجوميته وأدائه إلى الحذ الذي جعل مثقفا كبيرا كالأستاذ أنيس منصور فيما نقله عنه الأستاذ محمد السيد أبو ريان يقول في جريدة الأهرام، ٢٠١٠ " كنت أقول ولا أزال إن في مصر أربعة يحببونك في اللغة العربية : طه حسين وفاروق شوشة والشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمد رفعت"

تفوقه في محاضراته وأسلوبه البياني

وكان الشيخ عبد الوهاب خلاف أبرز الفقهاء والقانونيين ممَنْ رزقوا أسلوب البيان الرائع، وقد روى الذين عاصروه أن أسلوبه في المحاضرة كان كما كان أسلوبه في التأليف واضحا مبينا. وقد كان الشيخ عبد الوهاب خلاف محبا للأدب والكتابة، ولم يكن حبه للأدب إلا صورة من صور تفوقه في البيان العربي في كل ما تناوله من علوم القانون والاجتماع.

وقد أتيح للشيخ عبد الوهاب خلاف كما أشرنا أن يكون من أبرز مَنْ شاركوا في برامج الإذاعة منذ عهدها المبكر وألقى مجموعة من الأحاديث في مختلف الموضوعات العلمية والاجتماعية والدينية، وأخصها «من قصص القرآن»، أما أحاديثه الدينية فقد وصفت عن حق بأنها اتسمت بالتجديد والرشد، وكذلك ألقى مجموعة من المحاضرات في المناسبات الدينية والاجتماعية، ولايزال بعض تسجيلات هذه الأحاديث يذاع حتى الآن.

تولى الأستاذية في مرحلتين

تولى الشيخ عبد الوهاب خلاف الأستاذية في مرحلتين من حياته ، فقد بدأ بها وانتهى إليها ، وفيما بين ذلك عمل مديرا للمساجد في وزارة الأوقاف كما عمل قاضيا ومفتشا قضائيا وبهذا كان من القلائل بل النوادر الذين جمعوا الأطراف الثلاثة في ممارسة الوظائف الأزهرية محققا للمدرسة التي تخرج فيها كل ما كانت تطمح إليه على يد مؤسسيها من أن تؤدي دورا مرموقا في هذه الوظائف الثلاث فإذا بهذا الأمل يتحقق على يدي الشيخ ويتحقق فيه هو نفسه .

ترتبط سمعته الباقية بأنه كان واحدا من أبرز أساتذة الشريعة في كليات الحقوق، وهو لاحق للأستاذ أحمد بك إبراهيم (١٨٧٤ ـ ١٩٤٥)، وطيلة عمله أستاذًا بكلية الحقوق أتيح له أن يواصل جهد سلفه الشيخ أحمد إبراهيم في تقريب فقه الشريعة الإسلامية إلى الحقوقيين على مستوياتهم المتعددة . وقد كان أسبق في أستاذيته من اللاحقين به من أساتذة الشريعة : زميل دفعته الشيخ على الخفيف (١٨٩١ ـ ١٩٧٨)، ثم الشيخ محمد أبو زهرة ١٨٩٨- ١٩٧٤ ومن لحقوا به .

وقد عده تلاميذه واحدا من أبرز أبناء مدرسة الشيخ محمد عبده، بل ذهبوا إلى أن تعاليم هذه المدرسة ومبادئها قد لقيت حظها من الذيوع على يديه حين كان مدرسًا بمدرسة القضاء الشرعي، ثم في كلية الحقوق، حيث خرَّج في الأولى جيلاً من القضاة الشرعيين المؤمنين بالتجديد، وأضفى روحه على تلاميذه من القضاة، و يذكر تلاميذه له أيضا أنه حين كان مديرًا للمساجد عمل على أن يكون المسجد بإمامه ونظامه عاملاً فعالاً في محاربة البدع والخرافات.

نشأته وتكوينه

اسمه بالكامل عبد الوهاب عبد الواحد خلاف، لكنه يعرف في الأغلب الأعم باسمه الثنائي فقط، ومن الجدير بالذكر أن شقيقه الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف كان من أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر، و كان رئيس التحرير و المسئول الرسمي عن مجلة الثقافة ١٩٣٩-١٩٥٢ التي كانت تصدر عن أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر ، وإن عرفت بنسبتها إلى الأستاذ أحمد أمين.

ولد الشيخ عبد الوهاب خلاف بمدينة كفر الزيات في مارس ١٨٨٨ ، وتلقى تعليما دينيا تقليديا بدأه بحفظ القرآن الكريم في الكتاب ثم بالأزهر (١٩٠٠)، وأكمل دراسته

في مدرسة القضاء الشرعي وكان من أوائل مَنْ التحقوا بها عند تأسيسها سنة ١٩٠٧، وقد تخرج فيها سنة ١٩١٥، ومن الجدير بالذكر أن زميله الأستاذ على الخفيف [اللاحق به في أستاذية الشريعة و في عضوية مجمع اللغة العربية] قد تخرج أيضا في مدرسة القضاء الشرعي عام ١٩١٥ على الرغم من أنه كان يصغر الشيخ عبد الوهاب خلاف بثلاث سنوات.

وظائفه المتنوعة

عمل الشيخ عبد الوهاب خلاف مدرسًا بمدرسة القضاء الشرعي عقب تخرجه مباشرة، وبقى بها حتى اندلعت ثورة ١٩١٩ فكان من أوائل المبادرين إلى قيادتها، والمحركين لمشاعر الجماهير فيها وقد شارك في تلك الثورة بلسانه، وقلمه، لهذا فإنه أجبر على ترك مدرسة القضاء الشرعي بسبب مشاركته النشطة في الثورة، وهكذا انتقل إلى مناصب القضاء في المحاكم الشرعية (١٩٢٠)، ثم عين مديرًا للمساجد بوزارة الأوقاف ١٩٢٤ ثم اختير مفتشا في إدارة التفتيش للمحاكم (١٩٣١).

استقراره في الأستاذية

ثم انتدبته كلية حقوق القاهرة مدرسا بها في أوائل سنة ١٩٣٤، وفى ١٩٣٦ استقر به المقام عائدا إلى الأستاذية ، حيث عين أستاذا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

وفى هذه الكلية ظهرت موهبة الشيخ عبد الوهاب خلاف العلمية، وقدرته في العلوم الشرعية، ومكانته بين معاصريه ، وأتيحت له فرصة رائعة للظهور الساطع في المجتمع الأكاديمي ، وتتلمذ على يديه عدد كبير من أبناء مصر والدول الإسلامية والعربية، واختير أيضا وكيلا للكلية وظل بالكلية حتى بلغ سن التقاعد ١٩٤٨ .

إشرافه على الدراسات العليا

قررت جامعة القاهرة بعد إحالته للمعاش أن تمد خدمته ، ثم انتدبته الجامعة بعد ذلك للتدريس في قسم الدراسات العليا حتى أقعده المرض في عامه الأخير.

كذلك قام الشيخ عبد الوهاب خلاف في أواخر حياته بالتدريس في معهد البحوث والدراسات العربية مع زميله الأستاذ الشيخ على الخفيف الذي كان يرأس القسم في ذلك المعهد .

أشرف الشيخ عبد الوهاب خلاف خلال حياته على كثير من الرسائل العلمية الجامعية ، وسافر عدة مرات إلى الأقطار العربية الشقيقة، واطلع فيها على بعض المخطوطات النادرة .

زيارته للسودان

ويذكر له في هذا الميدان أنه زار السودان (١٩٤٦) وألقى عدة محاضرات بالنادي المصري في الخرطوم ، وكان لزيارته ومحاضراته صدى كبير في نفوس الأشقاء بالسودان.

رأيه الذكي في سلطة الاجتهاد

كان للشيخ عبد الوهاب خلاف رأى ذكى في قضية الاجتهاد ما بين فتح بابه وقفل بابه، وقد انتهى إلى رأى جميل وازن بين فتح باب الاجتهاد على مصراعيه ودون أهلية لمن يقوم به، وبين إغلاق باب الاجتهاد في كل مسألة معاصرة تستدعيها الحوادث والتطورات، وقد لخص رأيه في قوله:

«والرأي السديد أن يسد باب الاجتهاد للأفراد، ويفتح بابه للجماعة التشريعية التي تختار أفرادها من خيرة رجال العلم والدين والقانون والاقتصاد، لتختار هذه الجماعة من مذاهب المسلمين ما هو أوفق لحاجتهم، وأوفى بتحقيق مصالحهم».

تأثره بالفكرة المجمعية

وفي هذا المقام، فاني أحب أن أشير إلى أن تأصل الفكرة الأكاديمية أو المجمعية ودورها كان هو السبب المباشر في هذه الرؤية .

وقد تحقق هذا النمط الفكري للشيخ عبد الوهاب خلاف كما تحقق لزميله الشيخ محمود شلتوت ١٨٩٣- ١٩٦٣ من خلال ممارستهما لعضوية مجمع اللغة العربية ، وقد اختيرا معا لعضويته مع الدكتور عبد الرزاق السنهوري في ١٩٤٦ ، فعاشا تجربة حية للاجتماع حول العلم من أجل الانتهاء بالمناقشة إلى اختيار بديل ، حيث تطرح الاجتهادات للفلترة والتقطير ثم الصياغة على يد جماعة العلماء فيصلون بالفكرة إلى افضل صورها .

كانت هذه الممارسة الحية هي التي قادت الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى أن يصل إلى هذه الفكرة الآمنة التي لم تحظ بالتطبيق الكامل حتى الآن ، وإن كان زميله في

عضوية مجمع اللغة العربية الشيخ محمود شلتوت قد مضى بها خطوات واسعة من خلال تأسيسه لمجمع البحوث الإسلامية ، مهتديا بالكيان التنظيمي لمجمع اللغة العربية وإن لم تتحقق لذلك المجمع سلطته المعنوية الكاملة حتى الآن .

ضرورة التجديد

وعلى صعيد آخر ، فقد أشار الشيخ عبد الوهاب خلاف بكل وضوح إلى ضرورة التجديد ، مقارنة بخطورة التوجه نحو حصر الذهن فيما انتهت إليه اجتهادات السابقين فقال:

«.. لكن الدستور الذى يرجعون إليه هو استنباطات المجتهدين السابقين التي استنبطوها لعصرهم في مصالحهم، فإذا أريد معرفة حكم نوع من الشركات أو المعاملات رجعوا إلى عبارة المتن أو الشرح، وحكموا بإشارتها أو بالقياس عليها، ولا ريب في أن تطبيق هذه الأحكام الجزئية في غير عصرها وفى غير بيئتها لا يتفق والمصالح، ولا يساير التطورات».

على هذا النحو نستطيع أن نفهم من هذه المعاني توجه الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى استئناف جهد الشيخ محمد عبده ، وقد أشرنا من قبل إلى أن العلماء والمعاصرين للشيخ خلاف كانوا ينظرون إليه على أنه واحد من مدرسة التجديد ، التي كان رأسها هو الشيخ محمد عبده، وأنه هو من استمرّ بهذا النهج في أثناء عمله في مدرسة القضاء الشرعي التي كان الشيخ محمد عبده من الداعين إلى نشأتها لتجمع في مناهجها الدراسية بين معطيات العلوم الشرعية ومتطلبات العلوم العصرية من قوانين معاصرة وإجراءات قضائية و بيروقراطية .

أشهر آثاره العلمية

أعتقد أن مجموعة محاضرات الشيخ عبد الوهاب خلاف عن «مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه»، هي أشهر الآثار العلمية للأستاذ خلاف ، وقد ألقاها الشيخ وهو في قمة نضجه الفكري على طلبة قسم الدراسات العربية العليا في سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤.

وفى تقديمه لهذه المحاضرات ، أجمل الشيخ عبد الوهاب خلاف أغراضه التي رمى إليها، فقال: «وأهم الأغراض التي أهدف إليها ثلاثة:

- أولها أن أحكام الفقه الإسلامي لم تقف عند الأحكام التي وردت بها

النصوص التشريعية في القرآن والسنّة، ولا عند الأحكام التي استنبطها الأئمة المجتهدون السابقون، بل إن لها معينا لا ينضب، ومدادا لا ينفد، وهو الطرق التي مهدها الشرع الإسلامي للاستنباط والتقنين لكل ما يحدث من الوقائع ولا نص فيه».

- «وثانيها: أن المصادر التشريعية التي أرشد الشرع الإسلامي إلى استنباط الأحكام بها فيما يحدث من الوقائع مصادر مرنة وخصبة وصالحة لأن تساير مصالح الناس، وتطورات البيئات لو فهمت على الوجه الصحيح الذى يوصل إلى ما قصده الشارع بتمهيدها، وتولى الاستنباط بها جمع من ذوى المؤهلات البعيدين عن الأهواء والشهوات الذين يهدفون إلى تحقيق مصالح الناس، وتبرئة الفقه الإسلامي من تهمة الجمود والقصور».
- «وثالثها: أن المصلحين المعنيين بربط الدول العربية بعدة وحدات تقرب بينهم وتجعلهم أمة واحدة، لو اتخذوا الفقه الإسلامي أساسا لوحداتهم القانونية لوجدوا من أحكامه التي وردت بها النصوص، وأحكامه التي استنبطها المجتهدون، ومصادره التشريعية الخصبة أسسا قوية لتحقيق هذه الوحدة، وسن القوانين التي تلائم البيئات العربية على اختلافها، ولكانت قوانين الدول العربية من شجرة واحدة، ومعين واحد، ولكانت أقوى دعامة لوحدتهم».

تأكيده على مكانة القرآن والسنة و وفائهما بمقتضيات العصر

كتب الشيخ عبد الوهاب خلاف في مجلة كنوز الفرقان :

"القرآن الكريم هو دستور المسلمين، وقانونهم الأساسي الذي يجب أن ترجع إليه حكوماتهم وأفرادهم في العقائد، والمعاملات، والأخلاق، والتشريع، والسياسة وكل شأن من شئون الدنيا والدين".

وقد أعاد الشيخ عبد الوهاب خلاف التأكيد على المعنى نفسه ببعض التفصيل في مجلة «لواء الإسلام» حيث قال «إن القرآن والسنة الصحيحة التشريعية ،التي ليست زمنية، ليس فيهما ما يقف عقبة في سبيل مصالح الناس الاقتصادية؛ بل فيهما الأساس الصالح لكل تشريع مالي يساير تطورات الناس، ويحقق نفعهم، ويدفع الضر عنهم.

ومَن استقرأ تشريع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في العبادات أو المعاملات أو أي نوع من أنواع الأحكام، يتبين أنه كانت له في تشريعه خطة قويمة تقوم على عدة أسس:

- أولها: مراعاة مصالح الناس وحاجاتهم، ومسايرة هذه المصالح في تطورها وتبدلها.
- وثانيها: التيسير والتخفيف واجتناب ما فيه المشقة والحرج.
- وثالثها: التقليل من تشريع الأحكام، فلم يشرّع رسول الله حكما لواقعة فرضية ولم يفتح لأصحابه باب السؤال عن حكم واقعة فرضية، بل كان تشريعه على قدر الحاجة.
- ورابعها: المشاورة والوقوف على آراء أولي الرأي من صحابته.

رأيه في فقه الدولة في الإسلام

هذا نص بديع كتبه الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه عن السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية حيث تحدث عن طبيعة نظام الحكم في الإسلام بلغة علمية عصرية مفهومة فيقول :

" اتفقت كلمة علماء القانون على أنه لا بد من تحديد علاقة القوة الحاكمة بالأمة المحكومة حتى يمكن التوفيق بين سلطان الحاكم وحرية المحكوم، ومن اختلاف هذه العلاقات اختلفت أشكال الحكومات وتنوعت إلى دستورية واستبدادية، وتعددت أشكال كل واحدة من النوعين".

" والناظر في آيات الكتاب الكريم وصحاح السنة يتبين أن الحكومة الإسلامية دستورية وأن الأمر فيها ليس خاصًا بفرد ، وإنما هو للأمة ممثلة في أولي الحل والعقد لأن الله ، سبحانه، جعل أمر المسلمين شوري بينهم ، وساق (أي أورد) وصفهم بهذا مساق الأوصاف الثابتة والسجايا اللازمة ، كأنه شأن الإسلام ومن مقتضياته، فقال عز من قائل في سورة الشوري: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَي بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [الشوري: ٣٨].

"وأمر الرسول المعصوم أن يشاور في الأمر فقال سبحانه: {فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} [آل عمران: ١٥٩] ، وجعل الطاعة لأولي الأمر والمرجع إليهم فقال عز شأنه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[النساء: ٥٩]. وقال: {وَلَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسُولِ وَإلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [النساء: ٨٣.]

المبادئ الحاكمة لأسلوب كبار الصحابة في مقاربة الأمر

و قد أكد الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف على فكرته الواضحة بما وجده في السنة النبوية و سلوك كبار الصحابة من مبادئ حاكمة لأسلوبهم في مقاربة الأمر :

" و وردت في السنة عدة أحاديث تدعو إلى الشوري، وكان عمله ، صلي الله عليه وسلم، وسنن الراشدين من بعده على التشاور وعدم الاستقلال بالأمور".

"وكذلك تضافرت الأدلة على أن الرياسة في الحكومة الإسلامية ليست حقًا لقريش ولا لغير قريش، لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة الصحيحة ما يدل على أن أمر المسلمين بعد رسول الله يكون في أسرة خاصة ولأفراد معينين، ومقتضي ترك هذا التعيين أن يكون أمر الرياسة العليا موكولًا إلى الأمة تختار له من تشاء. ورسول الله ،صلي الله عليه وسلم، لم يستخلف على الناس أحدًا ولو كان الأمر وراثيًا لعهد به إلى صاحبه".

" والمسلمون لما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة على إثر وفاة الرسول واختلفوا فيمن يلي الأمر بعده، كانت حجج الفريقين المختلفين ناطقة بأنهم لا يعرفون الأمر حقًا لمعين حتى إن بعض الأنصار دعا إلى بيعة سعد بن عبادة، وبعضهم قال للمهاجرين: منا أمير ومنكم أمير، وأبو بكر لما حاجهم بأن الأئمة من قريش لم يحاجهم به على أنه نص من الدين ولكن على أنه نظر صحيح لما لقريش إذ ذاك من العصبية والمنعة".

" وقد بين أبو بكر نفسه وجهة هذا النظر إذ قال: "إن هذا الأمر إن تولته الأوس نفسته عليهم الخزرج وإن تولته الخزرج نفسته عليهم الأوس ، ولا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش" ولو كان نصًا من الدين ما خفي على جميع من كان في السقيفة من الأنصار والمهاجرين ما عدا أبا بكر ، وما احتاج أبو بكر إلى حديث المنافسة بين الأوس والخزرج ، وما ساغ لعمر أن يقول وهو يفكر زمن خلافته فيمن يستخلفه: " لو كان سالم مولي حذيفة حيًا لوليته" إذ كيف يولي مولي بعدما سمع في السقيفة أن الأئمة من قريش. ويؤيد هذا (الفهمَ) النصوصُ الواردة بالاعتماد على الأعمال لا على الأنساب ، وبالتبرؤ من عصبيته الجاهلية ، وبأن أكرم الناس عند الله أتقاهم.

بعض آرائه الفقهية

كان الشيخ عبد الوهاب خلاف يرى أن الأحكام الشرعية أوسع مما تصورته كتب الفقه والقانون:

«إن نصوص القرآن والسنّة ليس فيها ما يقف عقبة في سبيل مصالح الناس، بل فيهما الأساس لكل تشريع مالي يساير التطورات، ويحقق النفع، ويدفع الضرر، فالله سبحانه وتعالى يقول: «إلا أن تكون تجارة عن تراض»، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لا ضرر ولا ضرار»، فكل مبادلة تجارية عن تراض بين المتبادلين، وليس فيها ضرر لأحدهما ولا لغيرهما من الناس فهي مباحة، وكان الواجب أن يكون دستور المسلمين ومرجعهم في أحكام العقود والتصرفات والمضاربات أن نسأل: أهي تجارة عن تراض؟ هل فيها ضرر ما، ثم نبنى الحكم».

بدايات التأمين الاجتماعي

وعلى سبيل المثال ، فإنه في مجال الإصلاحات الفقهية والتشريعية ، كان الشيخ عبد الوهاب خلاف أفضل مَنْ تناولوا قضية التأمين الاجتماعي من أفق رحب، وفهم دقيق، وكان الاهتمام بهذه القضية قد ازدهر في أعقاب نشر تقرير مشهور حرره بعض علماء الاجتماع البريطانيين ، وكانت مصر المثقفة في ذلك الوقت تواكب التطور الفكري والاقتصادي في العالم، حتى إن الحكومة المصرية بدأت التفكير الجدي في الأخذ به، وقد كان رأي الشيخ عبد الوهاب خلاف أعلى من رأي الحكومة قيمة، وقد لخصه في عدة مبادئ مهمة:

- واجب العمل على كل قادر يجد باب الرزق ولا ينهض له، وهو بذلك لا يستحق المعونة، بحيث لا ينالها غير الضعيف العاجز.
- الأمة وحدة، وأفرادها متضامنون، وكل فرد مسئول عن نفسه، وعن غيره من أفراد أمته: «إن الأسس والمبادئ التي وافق عليها مجلس الوزراء ليوضع على أساسها قانون التأمين الاجتماعي تقتضي أن يكون القانون مقصورا على عمّال المدن دون عمّال القرى، وهذا ليس إصلاحا شاملا، بل يجب أن يعم الجميع».
- الأسرة وحدة، وأعضاؤها متضامنون تضامنا خاصا، ويجب ديانة وقضاء على الموسر منهم أن يقوم بنفقة الكفاية للفقير العاجز، كما لا يكلف زوج أن

ينفق على زوجته إلا بقدر ما في وسعه، ولا يكلف قريب أن ينفق على قريبه إلا بقدر كفايته وما يسد حاجته.

- في أموال الأغنياء حق معلوم للفقراء، وهو حق دوري له مناسباته المتعددة في العام، كما أن في إيراد الدولة العام حقا للفقراء و عليها تأديته.

نظرته للمذهبية الفقهية

أبان الشيخ عبد الوهاب خلاف عن فهمه المتقدم لعبقرية أسلوب اتباع طلبة العلم وخريجي المعاهد العلمية للمذاهب الفقهية ، فصور هذا الأسلوب الذي يأخذ به الأزهر في التمذهب على أنه طريق من طرق معرفة الحكم الشرعي وليس واجبا مقصودا لذاته ، وذلك حيث قال:

«... إن تقليد المسلم لإمام من الأئمة المجتهدين ليس عبادة، ولا واجبا مقصودا لذاته، وإنما هو طريق لمعرفة الحكم الشرعي، أو وسيلة لاتباع المسلم أحكام دينه، وليس لإمام مجتهد ممن يقلدهم المسلم ميزة على غيره من الأئمة تجعله معصوما من الخطأ، وبناء على ذلك يجوز لمن التزم أن يقلد الشافعي في أحكامه أن يقلد مالكا أو أبا حنيفة في بعض الأحكام، لأنه في كل حال يتبع أهل الذكر، ومن سوء الظن أن يتوهم مسلم أن مذهب بعض الأئمة هو الصواب، ومذهب غيره خطأ، إذ أن كل قول لهؤلاء يحتمل أن يكون صوابا، وأن يكون خطأ، وقد أكدوا ذلك وقرروه».

تنبيهه إلى أن المذاهب الفقهية ليست أديانا مختلفة

وقد عبر الشيخ عبد الوهاب خلاف عن هذه المعاني بعبارات أخرى قريبة من روح العصر الذى نعيشه حيث قال:

«إن المذاهب الفقهية ليست أديانا مختلفة، وإنما هي فروع من شجرة واحدة، وجداول يجرى فيها الماء العذب من منبع واحد، فمن أي فرع نال المسلم ثمرة جنى ثمرة طيبة، ومن أي جدول شرب روى بماء عذب، والتعصب الأعمى لمذهب من المذاهب جهل من الجهل، وتصويب مذهب دون غيره على سبيل القطع والجزم جرأة وافتيات، وتفريق لكلمة المسلمين، وتمزيق لوحدتهم، فاختلاف الأئمة يسر ورحمة».

الفائدة من تعدد المذاهب

وقد أشار الدكتور محمد رجب البيومي إلى فضل الأستاذ عبد الوهاب خلاف في تحرير قضية تعدد المذاهب الفقهية وطبيعة الفائدة التي تتحقق للمسلمين من هذا التعدد فقال:

«كتب الأستاذ مقالا تحت عنوان «في اختلاف الأئمة رحمة» بدأه بتاريخ للتشريع من عهد النبوة حتى انتهى إلى أئمة المذاهب، موضحا أن ما وقع فيه الاختلاف انحصر في جزئيات تختلف فيها المصالح باختلاف الأحوال، ورب حكم منها يكون فيه الرفق والرحمة ورفع الحرج في حالة معينة بالنسبة لشخص معين، ويكون نقيض ذلك بالنسبة لشخص آخر، فمن التوسعة على المسلمين أن يجدوا من الأحكام المختلفة ما يجعلهم في سعة من أن يأخذوا ما يناسبهم من الأحكام».

وكان الشيخ عبد الوهاب خلاف يقول :

«إن الله عز وجل ما أوجب على أي مسلم أن يكون حنفيا أو شافعيا أو مالكيا أو حنبليا، وإنما أوجب على المسلم أن يتبع أحكام دينه، فإن عرف حكم الدين بنفسه اتبعه، وإن لم يعرف سأل عنه أحد المجتهدين واتبعه».

رؤيته التشريعية الإصلاحية

كانت للشيخ عبد الوهاب خلاف مشاركات متعددة في تقييم النظم السياسية والقضائية السائدة في مصر، ومن ذلك نقده الصريح للمرجعية القانونية في البلاد، محاضرة «الشريعة الإسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث»، التي ألقاها عام ١٩٤٠حيث قال: "إن أخذ قوانيننا المصرية عن القوانين الفرنسية ما كان سببه أن شريعة البلاد الأصلية – وهي الشريعة الإسلامية – لم تصلح لأن تكون مصدراً للنفسيين، أو أن مبادئها وأحكامها قورنت عند النفسيين بغيرها، فكان غيرها أصلح للأمة وأعدل، أو أن تطبيقها أظهر فشلها في تحقيق مصالح الناس والعدل بينهم، أو أن علماءها طلب منهم أن يصوغوا قوانين من أحكامها فعجزوا، ما كان من ذلك كله، وإنما هي الامتيازات الأجنبية، والحرص على رضا الأجانب، ودولهم قضت بأن يهمل جانب الأمة المصرية في التشريع لها، وبأن تفرض عليها قوانين غيرها".

ارتبطت رؤية الشيخ عبد الوهاب خلاف في الإصلاح بالتصدّي النظري التحليلي للأمراض الاجتماعية، وتقديم حلول عملية جذرية لحلّها، وهو يرى أن «وسائل نجاح

المشاريع الإصلاحية في أمرين؛ الأول: الوفاء بحق الدين الذي ندين به... والاعتراف بفضل هذا الدين الذي لم يهمل شؤون الأمة الاجتماعية، وشرع لكل شأن من شؤون الجماعات ما يكفل إصلاحه. والثاني أن ضمان نجاح مشروعات الإصلاح الاجتماعي مرهون بإيمان الناس بأن فيها خيرهم ونفعهم".

رؤيته للتطهير الإداري

لم يكن الشيخ عبد الوهاب خلاف يقف في آرائه عند تقييم و بنقد الحلول القائمة، وإنما بدأ في طرح حلول بديلة. ومن ذلك نقده لسياسة التطهير الإداري التي اتبعتها إحدى الحكومات، حيث قال:

«ينبغي أن توجه الحكومة عنايتها إلى تطهير الأساس، وهو تطهير العقول والأخلاق، لأنه ما دامت العقول معتلة، والأخلاق فاسدة، فالتطهير في أفراد الموظفين ظاهري ووقتي، ولا ضمان لأن يخلق الموظف الفاسد موظفًا صالحًا، وما دام أصل الشجرة فاسداً، فكلما بترت ثمرة مصابة خلفتها ثمرة مصابة".

كان موقف الشيخ عبد الوهاب خلاف من قضايا الفساد ، الإداري والمجتمعي ، جادا بل عنيفًا ، إلى حد أنه وصف المتورّطين في قضايا الفساد بأنهم : «زائغون ملحدون إباحيون مستهترون بهيميون، يريدون أن يتحللوا مما حرمته الأديان»، مقدّمًا في مقالة له بعنوان «التطهير» طريقين لا ثالث لهما يُقتدى فيهما بالرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في التعامل معهم، حيث «دعا أولاً بالبينة والبرهان، ومن كابر قاوم [المجتمع] مكابرته بالسيف والقتال، ولابد لنصرة الحق من اتخاذ الطريقين، فطريق البرهان ينفع مع من ليست في قلوبهم أمراض، وطريق القوة والسيف. وهو الذي يقمع الآخرين".

تلخيصه الفذ لحقائق ومبادئ أصول الفقه

كان كتاب الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف منبعا مبكرا لكتابة مؤلفات مختصرة بلغة عصرية تقرب علم أصول الفقه للمثقفين من غير المتخصصين في علوم الشريعة ، و تحفل مكتباتنا العامة بكثير من الكتب أو الملخصات التي لخصت كتاب الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف أو بنت عليه ومنها على سبيل المثال مختصر مشهور أعده الاستاذ نوري حمدون.

".. علم أصول الفقه في الاصطلاح الشرعي هو العلم بالقواعد و البحوث التي يتوصل بها إلى [الحصول على] الاحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية . أو هو مجموعة القواعد و البحوث التي يتوصل بها إلى الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. أو هو مجموعة القواعد التي نعرف بها الحلال و الحرام .

"... موضوع البحث في أصول الفقه هو الدليل الشرعي الكلي من حيث ما يثبت به من الاحكام الكلية . فالأصولي يبحث في القياس و حجيته و العام و ما يقيده ، و الامر و ما يدل عليه، و هكذا ..

" والأصولي لا يبحث في الادلة الجزئية و لا فيما تدل عليه الاحكام الجزئية ، وإنما يبحث في الدليل الكلي و ما يدل عليه من حكم كلي ليضع قواعد كلية لدلالة الادلة كي يطبقها الفقيه على جزئيات الادلة لاستثمار الحكم التفصيلي منها".

مجموعة الاحكام الفقهية

" تتكون مجموعة الاحكام الفقهية في طورها الاول من أحكام الله و رسوله صلى الله عليه وسلم و فتاوي الصحابة و أقضيتهم . و مصادرها القرآن و السنة و اجتهاد الصحابة".

" عهد التابعين و تابعي التابعين و الائمة المجتهدين هو بالتقريب القرنان الثاني و الثالث"

" اتسعت الدولة الاسلامية و دخل في الاسلام كثيرون من غير العرب . و واجهت المسلمين طوارئ و مشاكل و بحوث و نظريات و حركة عمرانية و عقلية حملت المجتهدين على السعة في الاجتهاد و التشريع لكثير من الوقائع . و فتحت لهم أبوابا من البحث و النظر . فاتسع ميدان التشريع للأحكام الفقهية".

فضل الإمام الشافعي

" أول من دون من قواعد هذا العلم و بحوثه مجموعة مستقلة مرتبة مؤيدا كل ضابط منها بالبرهان و وجهة النظر فيه الامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفي سنة ٢٠٤ للهجرة.

معنى الدليل

" المشهور في اصطلاح الاصوليين أن الدليل هو ما يستفاد منه حكم عملي مطلقا ، أي سواء أكان على سبيل القطع أم على سبيل الظن . و لهدا قسموا الدليل إلى قطعي الدلالة و إلى ظني الدلالة".

" ثبت بالاستقراء أن الادلة الشرعية التي تستفاد منها الاحكام العملية ترجع إلى أربعة : القرآن و السنة و الاجماع و القياس .

" و هذه الادلة الأربعة اتفق جمهور المسلمين على الاستدلال بها . و اتفقوا أيضا على أنها مرتبة في الاستدلال بها هذا الترتيب : القرآن ، فالسنة ، فالإجماع ، فالقياس"

" و توجد أدلة أخري عدا هذه الادلة الاربعة لم يتفق جمهور المسلمين على الاستدلال بها ، بل منهم من استدل بها على الحكم الشرعي ، و منهم من أنكر الاستدلال بها .

" و أشهر هذه الادلة المختلف في الاستدلال بها ستة : الاستحسان ، و المصلحة المرسلة ، و الاستصحاب ، و العرف ، و مذهب الصحابي ، و شرع من قبلنا ".

الادلة الشرعية عشرة

"جملة الادلة الشرعية عشرة : أربعة متفق من جمهور المسلمين على الاستدلال بها . و ستة مختلف في الاستدلال بها".

" أنواع الاحكام التي جاء بها القرآن الكريم ثلاثة: الاول : أحكام اعتقادية : تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر. و الثاني : أحكام خلقية : تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من الفضائل و أن يتخلى عنه من الرذائل و الثالث : أحكام عملية : تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال و عقود و تصرفات . و هذا النوع الثالث هو فقه القرآن و هو المقصود الوصول إليه بعلم أصول الفقه".

" و الاحكام العملية تنتظم نوعين: أحكام العبادات من صلاة و صوم و زكاة و حج و نذر و يمين و نحوها من العبادات التي يقصد بها تنظيم علاقة الانسان بربه.

و أحكام المعاملات من عقود و تصرفات و عقوبات و جنايات و غيرها مما عدا العبادات ، و ما يقصد تنظيم علاقة المكلفين بعضهم ببعض ، سواء أكانوا أفرادا أم جماعات أم أمما"

آيات الاحكام في القرآن

"و من استقراء آيات الاحكام في القرآن يتبين أن أحكامه تفصيلية في العبادات وما يلحق بها من الاحوال الشخصية و المواريث لأن أكثر أحكام هذا النوع تعبدي و لا مجال للعقل فيه و لا يتطور بتطور البيئات. و أما فيما عدا العبادات و الاحوال الشخصية من الاحكام المدنية و الجنائية و الدستورية و الدولية و الاقتصادية، فأحكامه قواعد عامة و مبادئ أساسية، و لم يتعرض فيها لتفصيلات جزئية الا في النادر . لأن هذه الأحكام تتطور بتطور البيئات و المصالح . فاقتصر القرآن فيها على القواعد العامة والمبادئ الاساسية ليكون ولاة الامر في كل عصر في سعة من أن يفصلوا قوانينهم فيها حسب مصالحهم في حدود أسس القرآن من غير اصطدام بحكم جزئي فيه "

" نصوص القرآن جميعها قطعية من جهة ورودها و ثبوتها و نقلها عن الرسول إلينا. و أما نصوص القرآن من جهة دلالتها على ما تضمنته من الاحكام فتنقسم إلى قسمين : نص قطعي الدلالة على حكمه ، و نص ظني الدلالة على حكمه ".

"السنة في الاصطلاح الشرعي هي ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. و تنقسم السنة باعتبار رواتها عن الرسول إلى ثلاثة أقسام: سنة متواترة ، و سنة مشهورة ، و سنة آحاد.

" أما من جهة الورود : فالسنة المتواترة قطعية الورود عن الرسول ، لأن تواتر النقل يفيد الجزم و القطع بصحة الخبر كما قدمنا . و السنة المشهورة ليست قطعية الورود عن الرسول. و لهذا جعلها فقهاء الحنفية في حكم السنة المتواترة، فيخصص بها عام القرآن و يقيد بها مطلقه ، لأنها مقطوع ورودها عن الصحابي . و الصحابي حجة و ثقة في نقله عن الرسول . فمن أجل هذا كانت مرتبتها في مذهبهم بين المتواتر و خبر الواحد. و سنة الآحاد ظنية الورود عن الرسول لأن سندها لا لا يفيد القطع "

" أما من جهة الدلالة فكل سنة من هذه السنن الثلاثة قد تكون قطعية الدلالة ، اذا كان نصها لا يحتمل تأويلا ، وقد تكون ظنية الدلالة اذا كان نصها يحتمل التأويل".

التشريع فيما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام

" ليس كل ما صدر عن الرسول يعتبر تشريعا : فما صدر عنه بمقتضي طبيعته الانسانية من قيام و قعود و مشي و نوم و أكل و شرب ، فليس تشريعا . لأن هذا ليس مصدره رسالته ، و لكن مصدره انسانيته . و لكن اذا صدر منه فعل انساني و دل دليل على أن المقصود من فعله الاقتداء به ، كان تشريعا يهذا الدليل. و ما صدر عنه بمقتضي الخبرة الانسانية و الحذق و التجارب في الشؤون الدنيوية من اتجار أو زراعة أو تنظيم جيش أو تدبير حربي أو وصف دواء لمرض أو أمثال هذا فليس تشريعا أيضا لأنه ليس صادرا عن رسالته ، و انما هو صادر عن خبرته الدنيوية و تقديره الشخصي . و لهذا لما رأي في بعض غزواته أن ينزل الجند في مكان معين قال له بعض صحابته : أهذا منزل أنزلك الله ، أم هو الرأي و الحرب و المكيدة ؟ فقال : بل هو الرأي و الحرب و المكيدة.

" و ما صدر عن رسول الله و دلّ الدليل الشرعي على أنه خاص به ، و أنه ليس أسوة فليس تشريعا عاما : كتزوجه بأكثر من أربع زوجات.

"وهكذا فإن ما صدر عن رسول الله من أقوال و أفعال في حال من الحالات الثلاثة التي بيناها فهو من سنته و لكنه ليس تشريعا ، و لا قانونا واجبا اتباعه . و أما ما صدر من أقوال و أفعال بوصف أنه رسول و مقصود به التشريع العام و اقتداء المسلمين به فهو حجة على المسلمين و قانون واجب اتباعه.

الحكم التكليفي

" اصطلح علماء الاصول على تسمية الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الطلب أو التخيير بالحكم التكليفي . و على تسمية الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الوضع بالحكم الوضعي . و لهذا قرروا أن الحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين : حكم تكليفي ، و حكم وضعي".

أقسام الحكم التكليفي

ينقسم الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام: الايجاب ، و الندب ، و التحريم ، و الكراهة ، و الاباحة.

"إذا ورد في النص لفظ خاص ثبت الحكم لمدلوله قطعا ، ما لم يقم دليل على تأويله و إرادة معني آخر منه . فان ورد مطلقا أفاد ثبوت الحكم على الاطلاق ما لم

يوجد دليل يقيده . و إن ورد على صيغة الامر أفاد الايجاب المأمور به ما لم يوجد دليل يصرفه عن الايجاب . و إن ورد على صيغة النهي أفاد تحريم المنهي عنه ما لم يوجد دليل يصرفه عن التحريم.

" اللفظ الخاص:هو لفظ وضع للدلالة على فرد واحد بالشخص مثل محمد أو واحد بالنوع مثل رجل أو على أفراد متعددة محصورة مثل ثلاثة و عشرة و مائة و قوم و رهط و جمع و فريق ، و غير ذلك من الالفاظ التي تدل على عدد من الافراد و لا تدل على استغراق جميع الأفراد.

"مجال الاجتهاد أمران: ما لا نص فيه أصلا و ما فيه نص غير قطعي، و لا مجال للاجتهاد فيما فيه نص قطعي.

شروط الأهلية للاجتهاد

" يشترط لتحقق الأهلية للاجتهاد شروط أربعة:

- الأول : أن يكون الانسان على علم باللغة العربية و طرق دلالة عباراتها و مفرداتها.
- الثاني : أن يكون على علم بالقرآن.
- الثالث : أن يكون على علم بالسنة كذلك.
- الرابع : أن يعرف وجوه القياس.

جهده الرمزي في تفسير القرآن الكريم

كان للشيخ عبد الوهاب خلاف جهد متميز في تفسير بعض سور من القرآن الكريم، وقد فسر سورا قصيرة ، جمعها في كتاب «نور على نور»، وقد أهدته مجلة «لواء الإسلام» إلى قرائها.

كان الشيخ عبد الوهاب خلاف يلقي سلسلة محاضرات في تفسير القرآن الكريم بدار الحكمة على مدى سنوات متوالية، وكانت دار الحكمة حريصة على هذا التميز في برنامجها الثقافي بدعوة قطب من أقطاب علماء الإسلام لإلقاء محاضرات فيها بصفة أسبوعية، وقد روى علامة الجزيرة العربية الأستاذ حمد الجاسر أنه كان في أثناء إقامته في القاهرة (١٩٤٦) لا يحرص على شيء حرصه على الاستماع إلى خطبة الجمعة في قصر ولي العهد في منيل الروضة، وعلى حضور المحاضرة الأسبوعية التي يلقيها الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف في التفسير في دار الحكمة.

نشاطه في مجمع الخالدين

عين الشيخ عبد الوهاب خلاف عضوًا في مجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، ضمن عشرة كانوا هم: السنهوري ، وخلاف ، و شلتوت ، و إبراهيم مدكور، وأحمد زكى، ومصطفى نظيف، وعبد الوهاب عزام، وزكى المهندس، ومحمد فريد أبو حديد، و محمد شرف .

ولعل أبرز الإسهامات المجمعية للشيخ عبد الوهاب خلاف ، أنه كان صاحب فضل كبير في وضع معجم ألفاظ القرآن الكريم الذى صدر عن المجمع.

وقد أسهم الشيخ عبد الوهاب خلاف في أعمال كثير من لجان مجمع اللغة العربية: لجنة ألفاظ الحضارة الحديثة، ولجنة الأدب، ولجنة علوم الأحياء والزراعة، ولجنة القانون والاقتصاد، ولجنة ألفاظ القرآن الكريم، ولجنة اللهجات.

وكانت له اقتراحات مجمعية مهمة منها أن تصدر المجلة مرتين في السنة في أول نوفمبر وأول مايو من كل عام، وأن ينشر المجمع المصطلحات التي وضعتها اللجان وأقرها المجلس بطريقة دورية، بحيث تنشر مصطلحات كل علم في نشرة خاصة ، وما أقره المؤتمر من هذه المصطلحات يعاد نشره بعد ذلك في مجلة المجمع.

وفى أثناء عضويته في المجمع ، ظهر ما كان للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف من اهتمام عميق بدور المجمع في رعاية الأدب العربي وتوجيهه ، حتى إنه كان هو العضو الذى ألقى كلمة المجمع عن البحوث الأدبية الفائزة في مسابقة المجمع اللغوي عن «مهيار الديلمي وشعره»، وذلك في الحفل العلني لإعلان نتيجة المسابقة الأدبية لعام ١٩٤٧/ ١٩٤٨.

وهو الذى ألقى كلمة المجمع في استقبال الأستاذ على عبد الرازق باشا عند انتخابه عضوا، كما أنه هو الذى ألقى كلمة المجمع في تأبين صديقه الأستاذ أحمد أمين.

أستاذيته المؤثرة في الحياة الثقافية والأدبية

عرف الشيخ عبد الوهاب خلاف بمشاركاته الدائبة في الحياة الثقافية، و عرف كذلك بالتميز في محاضراته العامة التي جمع كثير منها وطبع.

ويمكن لنا أن نقول باطمئنان بأن الشيخ عبد الوهاب خلاف كان مثقفا عضويا بالمعنى الدقيق للكلمة التي تستخدم استخداما الآن متعسفا.

و هذه ثلاث شهادات مرموقة لعلماء أفذاذ تشي بهذا المعنى.

شهادة الدكتور محمد رجب البيومي

قال الدكتور البيومي ضمن حديث طويل عن نشاط الشيخ عبد الوهاب خلاف في الحياة الثقافية :

« [كان] يعيش أحداث عصره عيش الواعي اليقظ الدؤوب، فهو يطالع ما يجد من النظرات الاجتماعية، والأصول القانونية، وما تفيض فيه الصحف من إصلاحات اجتماعية وسياسية حدثت في أوروبا، وبهرت الناس بما انتهت إليه، يطالع ذلك كله، فلا ينكل عن أن يبدى رأى الإسلام فيما جد، بيديه مدعما بالدليل، حريصا على ألا يستثير القارئ بتحمس مفتعل يضر أكثر مما ينفع، بل ليستميله بما يبدي في هدوء تام من الحجج ذات الوجه الصريح!».

وصف الشيخ محمود شلتوت لحضور الشيخ خلاف

أجاد الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت وصف حضور الشيخ عبد الوهاب خلاف في الحياة العامة والعلمية فقال:

" إن الشيخ عبدالوهاب خلاف إذا كان في حياته المادية شخصًا واحدًا، فإنه في حياته العلمية الباقية شخصيات متعددة، فأبناؤه القضاة الشرعيون، وأبناؤه القضاة المدنيون، وأبناؤه المدرسون، والشعوب الإسلامية التي انتفعت بتفسيره وأحاديثه وبحوثه ومؤلفاته، كل أولئك الشيخ خلاف".

وقال الشيخ شلتوت أيضا :

«عرفناه في ميادين العلم والعمل، وزاملنا في هذا المجمع حينا من الدهر، فكان أينما كان مشرقا ترسل شمسه أشعتها الوضاءة الهادئة على العيون فتبصر، وعلى القلوب فتطمئن، وعلى الضمائر فتسكن، وعلى الحقائق فتنكشف».

وصف الشيخ محمد أبو زهرة لشخصية الشيخ خلاف

أما الشيخ محمد أبو زهرة اللاحق به في أستاذيته فقال في تأبينه :

" لقد كان أستاذنا الجليل الذي فقدناه قوة للشريعة بشخصه المهيب، وبيانه الرائع، وأحاديثه العذبة السهلة، وبحوثه الفياضة، وكنا في كلية الحقوق نحس بأن الشريعة، ولها مكانتها القدسية ودقتها الفقهية، تحتاج دائماً إلى شخصيات تجليها، ولها من المكانة في النفوس ما يرد زيغ الزائغين"

كذلك فقد تحدث الشيخ محمد أبو زهرة في المقدمة التي كتبها للطبعة السابعة من

كتاب «علم أصول الفقه» عن نواحي العظمة والتفوق في حديث الشيخ عبد الوهاب خلاف فقال:

«... وأشهد أنى ما سمعت في الشيوخ أظرف حديثا، ولا أملك بفنون الحديث، وأعلم بمداخل النفوس من الأستاذ خلاف، وكأن الحديث الحلو فن في ذاته عنده، إذ تثير عقله المجالس العلمية الخاصة إلى أشتات المعاني فيجمعها في قول يقول كأنه السلسبيل العذب، وإن استقام الحديث بين يديه نسي همومه وآلامه، وأمتع مستمعيه، وأذكر أنى زرته عقب موت أكبر أبنائه، فوجدته كأبي يوسف في هم لا سرور معه، وإن كان معه الصبر الجميل، فلم أجد سبيلا للتسرية عن نفسه إلا أن أفتح له حديثا ليدخل من بابه، فشاقه الحديث إلى القول فقال، وأشهد أنى أردت بالحديث أن ينسى، فأنسيت ما أردت، وأخذت أجاذبه أطرافه، لا مسليا معزيا، ولكن محبا للاستماع مستطرفا، ومكثنا أكثر من ساعة نتحدث أو يتحدث، وأستمع وأناقش، وكلما أحسست منه فتورا أثرته لأستمع وأستمع، لا لأسلي وأعزي، فقد نسيت ذلك عند أخذه في شجون الحديث، ومسالك البيان».

مؤلفاته

- أحكام الأحوال الشرعية في الشريعة الإسلامية وفق مذهب أبي حنيفة وما عليه العمل الآن بالمحاكم الشرعية ، مطبعة النصر، القاهرة، ١٩٣٦
- أحكام الوقف وأحكام المواريث.
- أحكام الوقف، مطبعة النصر، القاهرة، ١٩٥٣.
- أصول الفقه.
- الاجتهاد بالرأي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٠
- الاجتهاد والتقليد.
- الإسلام والمعاملات، صدر كملحق لمجلة الإذاعة المصرية ، ١٩٥٦
- الاصطلاحات الفقهية (منشور في مجمع اللغة العربية) :
- الأهلية وعوارضها في الشريعة الإسلامية وفي القانون المدني رقم (٣١) لسنة ١٩٤٨ وفي قانون الولاية على المال رقم (١١٩) لسنة ١٩٥٢، مطبعة دار النصر، القاهرة، ١٩٥٥
- السلطات الثلاث في الإسلام، دار آفاق الغد، القاهرة، ١٩٨٠

- السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٠
- خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، طبع أول مرة مع كتاب علم أصول الفقه، القاهرة، ١٩٤٢
- شرح قانون المواريث رقم (٧٧) لسنة (١٩٤٣، القاهرة.
- علم أصول الفقه، مطبعة النصر، القاهرة، ١٩٤٢.
- فقه السياسة الشرعية، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٣٠
- مصادر التشريع فيما لا نص فيه، معهد الدراسات العربية العليا، ، ١٩٥٤.
- نور على نور، نور من الإسلام [تفسيره لبعض سور القرآن] القاهرة، ١٩٤٨. وأعيد طبعه بدار الثقافة بقطر، بدون تاريخ.

مقالاته

نشر الشيخ عبد الوهاب خلاف بحوثا ومقالات كثيرة في مجلات :

- القضاء الشرعي
- الأحكام
- لواء الإسلام
- الرسالة
- الثقافة

وفاته

يروى عن حياته أنه امتحنه الله في شيخوخته بوفاة بعض أنجاله في ظروف محزنة، فواجه محنته في إيمان المؤمن وصبره حتى لقي ربه.

شيعت جنازة الأستاذ عبد الوهاب خلاف في ٢٠ يناير ١٩٥٦، ودُفن بمقابر الغفير بالقاهرة ، وكان قد توفي في اليوم السابق.

الفصل الثالث العلامة علي الخفيف

الذي وصل إلى مرتبة الاجتهاد وأفتى بأن معظم عقود التأمين حلال

الأستاذ الشيخ علي محمد الخفيف (١٨٩١ ـ ١٩٧٨) واحد من أبرز العلماء الذين دانت لهم ميادين الأستاذية والقضاء والمحاماة والعمل التنفيذي والتشريع والإدارة الجامعية، وهو علم من أعلام كلية الحقوق بجامعة القاهرة على مر تاريخها ، وقد شغل مواقع مرموقة متتالية في مدرسة القضاء الشرعي، وفي القضاء الشرعي نفسه ، والمحاكم الشرعية، وفي وزارة الأوقاف، وإدارة المساجد، وكلية الحقوق، ومعهد الدراسات العربية، فكان فيها جميعا مثالا للعمل الجاد، والأداء الملتزم بالشريعة الإسلامية، والأخلاق الحميدة، والرقي الحضاري، والتفوق البازغ في الفكر ، وكان علي مدي حياته العلمية، واحدا من أفضل المشرعين الذين عرفتهم الحياة القانونية المصرية، وتأثر به وبفكره التَّشريعي عددٌ لا يحصى .

مكانته المرموقة

كان الشيخ علي الخفيف يتمتَّع في الأوساط العلمية والرَّسمية بمكانةٍ مرموقة وكان ذا سمعة عالية، واسم مستحق للاحترام، إذ كان أستاذا لثلاثة أجيال من القضاة ورجال القانون والمحامين وأساتذة الجامعات، كانوا جميعا يعترفون له بالأستاذية والمقام العلمي الرفيع. ، كما كان شخصية محبَّبة تحظى بالتقديرٍ والإجلال، وقد جمع بعض ممن عاشروه ما وجدوه فيه من أخلاق رفيعة فاستخدموا التعبيرات التي أجاد القدماء صياغتها من قبيل : أنه كان طويل الصَّمت، جهير الصَّوت، عف اللِّسان، سمح الخلق ، كريم المحتد ، هادئ الطبع، لا يدخل في معارك مع مخالفيه، ومن قبيل أنه كان له سمت العلماء، وجلال الفقهاء، وهيبة القضاة. ومن قبيل أنه عرف بجمعه بين الصفات المثلى لرجل الشريعة فهو أصوليٌّ محقِّق ذو رأيٍ صائبٍ ونظرٍ دقيق، وهو فقيهٌ متمكِّن، و إمامٌ تطلب فتواه ، يقرِّب أحكامه للأفهام، ويجتهد في القضايا المعاصرة، وهو لغويٌّ مدقِّق وصاحب لسانٍ بليغ.

رزق طول العمر

وفيما بين أنداده من علماء الشريعة وجهابذة الفقهاء فقد كان الشيخ علي الخفيف (حتى وفاته) أطولهم عمرا إذ عاش ٨٧ عاما (عاش الأستاذ شلتوت ٧٠ عاما ، و الأستاذ أحمد إبراهيم ٧١ عاما والأستاذ عبد الوهاب خلاف ٦٨ عاما والشيخ علام نصار ٧٥ عاما والأستاذ أبو زهرة ٧٦ عاما و الشيخ أحمد هريدي ٧٨ عاما والشيخ عبد الرحمن تاج ٧٩ عاما والشيخ حسن مأمون ٧٩ عاما ، والشيخ السنهوري ٨٦ عاما) وفيما بعد وفاته امتد العمر بغيره من العلماء لما بعد التسعين .

لم يكن الشيخ علي الخفيف قاضيًا أو أستاذًا عاديًا للشريعة، ولكنه كان فقيها نابغة وباحثا متفردًا ومؤلفا متميزا، وقد تملكته و سيطرت عليه وعلى أدائه الملكة الفقهية، وكان من الداعين المبرزين إلى تجديد الفقه الإسلامي قولاً وعملاً ، وكان حلقة من حلقات سلسلة ذهبية ضمت أساتذة أفاضل اشتهروا بالتَّمكن من الفقه.

نشأته وتكوينه العلمي

ولد الشيخ علي محمد الخفيف بقرية الشهداء محافظة المنوفية في سنة ١٨٩١، وتلقي تعليما دينيا تقليديا بدأ بحفظ القرآن الكريم في كتاب القرية، ثم التحق بالأزهر فدرس فيه ثلاث سنوات (١٩٠٣ إلي ١٩٠٦)، ثم انتقل ١٩٠٦ إلي الإسكندرية للدراسة في مؤسسة علمية جديدة كنت و لا أزال أسميها وأصفها بأنها أولى الجامعات الإقليمية في مصر وهي معهد الإسكندرية الديني الذي تأسس بناء على سعي الشيخ محمد عبده ليؤدي ويوازي دور الأزهر في جميع مراحله حتى إنه كان يمنح الشهادة العالمية ، وكان شيخ هذا المعهد هو الشيخ محمد شاكر، والذي كان بمنزلة الشخصية الثانية في الازهر و أحيانا الأولى(إذ قام بعمل المشيخة أكثر من مرة) ، وكان الامام الأكبر محمود شلتوت ١٨٩٣- ١٩٦٣ نفسه من خريجي هذه الجامعة الإقليمية المبكرة حيث حصل على شهادته العالمية منها ، لكن طموح الشيخ على الخفيف سرعان ما دفعه الى ان يلتحق بمدرسة القضاء الشرعي عند انشائها وافتتاحها في سنة ١٩٠٧، وقضى فيها ثمانية أعوام وتخرج فيها سنة ١٩١٥، في الدفعة التي تخرج فيها أيضا الشيخ عبد الوهاب خلاف ١٨٨٨- ١٩٥٦ زميله الأكبر منه سنا والسابق عليه في سلك هيئة التدريس في الجامعة ، والأستاذية ، وفي

عضوية مجمع اللغة العربية ، وفي الوفاة .، وهما سابقان على الشيخ محمد أبو زهرة ١٨٩٨ – ١٩٧٤ الذي تلاهما في الأستاذية في كلية الحقوق .

تصحيح الخطأ الشائع عن علاقته بالشيخ السنهوري

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن من الطريف أن أدبيات عديدة تنقل عن بعضها البعض أن وزير الأوقاف الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري ١٨٩١- ١٩٧٧ كان أستاذا للشيخ على الخفيف وسابقا عليه بينما هو لاحق به فقد تخرج بعده بعامين من مدرسة القضاء الشرعي ١٩١٧ وإن كان الشيخان مولودين في العام نفسه. أي ان الشيخ على الخفيف تخرج مع من هو اكبر منه بثلاث سنوات و ولد مع من تخرج بعده بعامين .

عين الشيخ علي الخفيف في العام الذي تخرج فيه ١٩١٥ للتدريس بمدرسة القضاء الشرعي نفسها ، على نحو ما عين زميله الشيخ خلاف أيضا ، وظل يؤدي هذه الوظيفة حتي سنة ١٩٢١ حيث نقل إلي العمل في ميدان القضاء الشرعي بسبب ثورة ١٩١٩

إفادته من عمله بالقضاء

انتقل الشيخ علي الخفيف للعمل قاضيًا بالمحاكم الشرعية في ١٩٢١، وظل كذلك ثماني سنوات، تعرف فيها مباشرة على أحوال الناس ومشكلاتهم وقضاياهم، فأضاف بهذه المعرفة إلى ما عرفه من النظريات و الفروض، ونمت في ملكاته القدرة على تقديم حلول عملية مبنية على أصول شرعية.

عمله بالمحاماة

انتقل الشيخ علي الخفيف للعمل وزارة الأوقاف المصرية الذي عينته محامياً شرعياً لها سنة ١٩٢٩ ليتولى الدفاع عن حقوق الوزارة وتمثيلها أمام المحاكم.

في إدارة شؤون المساجد

بعد عدَّة سنواتٍ من عمل الشيخ علي الخفيف محامياً لوزارة الأوقاف ، عيَّنته الوزارةُ مديراً لشؤون المساجد ومشرفاً عليها، وهو المنصب الذي شغله من قبله زميله الشيخ عبد الوهاب خلاف ، وظلَّ الشيخ علي الخفيف يتولى هذا المنصب حتى سنة ١٩٣٩، حيت انتقل للتَّدريس في جامعة القاهرة.

انتقاله إلى الجامعة

في ١٩٣٩ بدأ الشيخ علي الخفيف عمله بكلية الحقوق بجامعة القاهرة أستاذًا مساعدًا للشريعة الإسلامية ، ورقي أستاذًا في سنة ١٩٤٤، وظل بها حتي بلغ سن المعاش، وبعد ذلك ظل يعمل بالكلية أستاذًا لطلبة قسم الدكتوراه (الدراسات العليا) . من الجدير بالذكر ان الأستاذ الشيخ احمد إبراهيم كان قد عمل أستاذا لكرسي الشريعة الإسلامية منذ ١٩٣٠ و ان زميله في التخرج الشيخ خلاف كان قد عمل أستاذا منذ ١٩٣٦ أي من قبل أن يعمل الأستاذ الخفيف أستاذا مساعدا.

دوره في معهد الدِّراسات العربية العليا

وفي القاهرة وخارج إطار الجامعات الحكومية فقد عمل الشيخ علي الخفيف أستاذًا بمعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية منذ سنة ١٩٥٣ حين اختاره ذلك المعهد ليكون مشرفاً على قسم الدِّراسات الإسلامية والقانونية في ذلك المعهد الذي تأسس ليكون بمثابة جامعة صغيرة ، وبقي الشيخ يمارس استاذيته في هذا المعهد حتى قبيل وفاته سنة ١٩٧٨، واليه يرجع الفضل في الطابع الذي انطبعت به الدراسات القانونية في هذا المعهد المتميز الذي ابتعد نوعا ما عن جمود النظم الجامعية المستقرة في جامعة القاهرة وارتباطها بالأحوال السياسية في عهد ٢٣ يوليو.

و يذكر للشيخ أن محاضراته التي ألقاها بالمعهد العالي للبحوث والدراسات العربية بعنوان : "الملكية في الشريعة الإسلامية"، كانت من أبرز جوانب إنتاجه العلمي. وقد رأى هذا المعهد في سنة ١٩٩٠ أن يكرم ذكرى الشيخ بأن يقوم بإعادة طبع كتاب الملكية في الشَّريعة الإسلامية الذي جمع سلسلة محاضراته التي ألقاها على طلاَّب المعهد في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩.

عمله في بغداد والخرطوم

علي الصعيد العربي فقد عمل الشيخ علي الخفيف أستاذا زائرا في جامعة بغداد وفي جامعة الخرطوم.

الاجتهاد في القضايا الفقهيَّة المستجدَّة

مارس الشيخ الخفيف الاجتهاد فيما سمي بالقضايا الفقهيَّة المستجدَّة وهي القضايا التي فرضها العصر الحاضر، أو القضايا التي تغيَّر موجب الحكم عليها نتيجة التَّطور وتغيُّر الظُّروف، أو القضايا التي تحمل اسماً جديداً، أو القضايا التي تتكوَّن من عدةٍ صورٍ قديمة ومستحدثة .

أبرز من أفتى بجواز التأمين التعاوني الاجتماعي

كانت للشيخ الخفيف آراء معروفة في ميادين الاجتهاد التي قدر له أن يقدمها لأمته، وقد لقيت اجتهاداته قبول مجتمع العلماء في العالم الإسلامي كله ، وعلى سبيل المثال فإنه في أبرز اجتهاداته في دراسته للتأمين انتهي إلي الإفتاء بجواز التأمين في بعض أنواعه، دون أن تكون فيه أية شبهة، وقد أجاز التأمين التعاوني الاجتماعي الذي يقوم به وبأقساطه المستأمنون أنفسهم بعضهم ببعض، وأجاز التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الحكومة خدمة للمرضي والعجزة والمحالين إلي التقاعد. وفيما يتعلق بالتأمين ضد الحوادث وضد المسئولية، فقد قال: إن الغرر فيه يسير لا يحول دون صحته، وإنه لا ينطوي على مقامرة، ولا على مراهنة، ولا علي جهالة أو غبن، لأن أساسه الضمان نظير جُعل يدفعه المستأمن، وقد بين ما في هذا الضرب من التأمين من مصالح اجتماعية تدعو إلي جوازه رعاية للمصلحة.

رأيه في التأمين على الحياة

وفيما يتعلق بالتأمين على الحياة فقد كان رأي الشيخ الخفيف أنه إذا كان مصحوبا بالعزم علي الادخار وتنمية المال أو الربح والفائدة فإنه يعد من قبيل المضاربة الشرعية، لأنه عمل في مال الغير باستثماره، والربح فيه يقسم بين صاحب المال والعامل علي مقتضي ما يظهر من ربح، أما إذا قام علي فائدة معينة محددة فإن هذا يبعده عن المضاربة، لأن اشتراط ربح معين في المضاربة يفسدها، إذ أنه قد يؤدي أحيانا إلي عدم اشتراك الطرف الآخر في الربح الناتج.

وأفاض الشيخ الخفيف في إثبات أن الخسارة في عقود التأمين مستبعدة عملا لأن هذا النوع من التجارة يقوم على قواعد اقتصادية ويكفل ربحا يزيد علي الفائدة المحددة لصاحب المال، وهذا يحقق اشتراك الطرفين في الربح دائما، لهذا فإنه رأي جواز هذا النوع من التأمين أيضا بمقتضي العرف، وبمقتضي جواز التعاقد في

الإسلام علي الوضع الذي تتطلبه الحاجة دون اشتراط صورة معينة للعقد. وانتهي الشيخ الخفيف إلى أن عقد التأمين عقد جديد جائز شرعا، لخلوه من المحظورات الشرعية.

نظريته في الجذور المجتمعية للشريعة الإسلامية

كان الشيخ الخفيف ينبه بكل ما أوتي من قوة إلى أن الشريعة الإسلامية ليست شريعة جديدة مستحدثة في جميع أحكامها، بل جاءت فأقرت كثيرا مما كان عليه تعامل العرب قبلها، إذ كان للعرب، كأية أمة ، حياة اجتماعية مدنية " ذات ارتباطات سياسية، وصلات اقتصادية، وتعاقدات مدنية، ومعاملات مالية بقدر ما دعت إليه حالتهم الاجتماعية، وكيانهم البدائي، وكانوا يصدرون عن إرادتهم خاضعين لأعراف وعادات جاءت الشريعة فأقرت كثيرا منها، وحرمت ما كان ضارا لا يصلح عليه حال المجتمع".

و كان الشيخ الخفيف يقول في هذا المعنى إن الشَّريعة " حرَّمت من المعاملات ما كان منها ضارًّا لا يصلح عليه حال المجتمع، وفي ذلك إقرارٌ منها لما كان من سلطان كانت تقوم عليه تلك المعاملات والاتفاقات غير أنَّها لم تقرَّها إلا في حدود المصلحة الاجتماعية، ورفع الجور والمحافظة على الحقوق، وعدم الإضرار بالغير، وذلك بالبعد عن الغرر والخداع والغشِّ والغبن الفاحش".

وكان الشيخ الخفيف يقول إن رسول الله صلي الله عليه وسلم «جاء وحال هذه الأمة علي ما وصفناه، فلم يعمد إلي هدمها، لكنه حاول إصلاحها، وعني بعلاجها حتي طهرها من الرجس، وخلصها من شوائب الظلم، ونفي عنها بواتق الجاهلية، وأدران الوثنية، فحرم الضار، وأكمل الناقص، وأصلح الفاسد، وأقر الصالح».

ثم إنه كان يقول: إن فكرا مثل هذا "... فيه موازنة بين النظر والعمل، وفيه تطلع إلي ما تأخذ به الأقوام الأخرى من نظم وأحكام، وفيه مرونة وتحرر، وفيه فوق كل هذا اهتمام بصالح الناس، وتحقيق تقدمهم، فضلا عن رفع الضيق والظلم عنهم".

دوره في الدراسات القانونية المقارنة

تميزت دراسات وأبحاث الشيخ علي الخفيف التي أعدها خلال فترة وجوده في كلية الحقوق باهتمام كبير بالدراسات المقارنة، وتحديد أوجه الشبه والخلاف بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية .

وكان الشيخ علي الخفيف يرى كذلك أن المقارنة الفقهية بين المذاهب تتطلب استقصاء الآراء الفقهية المختلفة وتقديرها، والموازنة بينها، بالتماس أدلَّتها، وترجيح بعضها على بعض، و أن هذه الموازنة تفيد الفقه من حيث الكشف عن مكنون جواهره وعدالة مبادئه ورسوخ قواعده، وتجلِّي ما فيه من روائع الاجتهاد والاستنباط والتَّوليد والتَّخريج.

وقد أشار الدكتور حسين خلاف في حديثه عن الشيخ الخفيف حين خلفه في كرسيه في مجمع اللغة العربية إلي أن الفترة التي قضاها الشيخ في كلية الحقوق تميزت بنشاط حركة الدراسات المقارنة فيها، ذلك أن الشيخ علي الخفيف كان من أبرز الفرسان في هذا الميدان، وضرب الدكتور خلاف المثل علي هذا بكتابه في «التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة» (١٩٦٤) وهو بحث مقارن ، وكتابه الشهير في «الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين الغربية» (١٩٦٩)، وكذلك كتابه المقارن بين المذاهب الإسلامية في الزواج (١٩٥٨).

أما الشيخ الخفيف نفسه فكان يقول عن فكرة الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية إن الموازنة عمومًا أسلوبٌ قرآني، استعمل للإقناع بإظهار ما يمتاز به أمرٌ على آخر، فلا مانع من استعمال هذا الأسلوب في مجال التَّشريع، وبخاصة أن معظم الدُّول العربية والإسلامية تعاني آثار الاستعمار الذي فرض عليها قوانينه وأنظمته في كل مجال، فلا مانع من الموازنة بين الفقه والقانون لإظهار السمو المميز لشريعتنا والعودة الواعية إليها التزاماً وتطبيقاً.

دراساته الفقهية و دعوته لتجديد كتابة الفقه الإسلامي

عني الشيخ علي الخفيف في أستاذيته و مؤلفاته ،على حد سواء ، بتقريب أحكام الشريعة وتنظيم دراستها، و استخلاص نتائج آراء الفقهاء الكبار من بطون الكتب المستفيضة والشروح الواسعة، وتيسير الاطلاع على ما تنطوي عليه، وتقديمها في أسلوب سهل يمكن الاستفادة منه .

و كان الشيخ علي الخفيف من الداعين إلى صياغة الفقه الإسلامي في ثوب جديد لأن طبيعة العصر حرمت الدَّارسين للفقه من الاستفادة المثلى من كتب الفقه القديمة ، بل أثرت على الفهم الصَّحيح للفقه الإسلامي.

عنايته بتنظير الفقه الإسلامي

اعتنى الشيخ بما سمي بتنظير الفقه الإسلامي، بصياغة أحكام الفقه الجزئية وفروعه المتفرِّقة ومسائله المنثورة في أبوابها المختلفة في صورة نظريات كلِّية عامَّة، تصبح هي الأصول الجامعة التي تنبثق منها فروعُها، وتتشعَّب جزئياتها المتعدِّدة وتطبيقاتُها المتنوِّعة..

وكان الشيخ علي الخفيف في دعوته لتجديد للفقه يصدر عن تصوره العام للإسلام باعتباره منهج حياة شامل، يشمل العقيدة والعبادة والتَّشريع، ولا يتحقَّق تديُّن الإنسان إلا بالإيمان بذلك. وإذا كانت العقائدُ حقائقَ ثابتة في نفسها لا تقبل التَّغيير والتَّبديل والنَّسخ، وإذا كانت العبادات إنشاءات ربانية أنشأها الله تعالى، ورسم حدودها، وهيَّأها على صورٍ خاصة، وطلب من عباده أن يعبدوه بها، فإن المعاملات تقبل التَّغيير والتَّبديل ويدخل عليها التَّطوير.

و بعبارة أخرى فقد كان الشيخ علي الخفيف أيضا من أبرز مؤيدي صياغة الفقه على هيئة مواد قانونية مرتبة على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وتجارية بحيث يسهل على القاضي الكشف عن الحكم الشَّرعي وتكييف القضية المعروضة عليه. وقد شارك الشيخ علي الخفيف في هذا المجال بفكره وعمله.، بجمع الآراء الفقهية المختلفة، والموازنة بينها، وترجيح بعضها على بعض.

قصة خلاف فقهي مع الشيخ أبو زهرة

دعا الشيخ الخفيف في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية في العدد ٨٥ سنة ١٣٩٢ هجرية، إلى ضرورة التحاكم أمام القاضي عند الطلاق ،وإيقاع العقوبة بالسجن والغرامة على المطلق من غير تحكيم للقضاء ، فكتب الأستاذ أبو زهرة ردا محكما طويلا ، نشره في العدد ٨٧ من المجلة نفسها، وفند فيه هذه الدعوى .

عضويته في مجمع البحوث الإسلامية

في سنة ١٩٦٢ اختير الشيخ علي الخفيف عضواً مؤسساً ضمن الفوج الأول من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الذي أنشئ في ١٩٦١، وقد كان للشيخ أثره البارز في ذلك المجمع، وشارك في أغلب مؤتمراته ببحوث.

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وموسوعة الفقه

اختير الشيخ علي الخفيف عضوًا في هيئة موسوعة الفقه الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقد كتب لهذه الموسوعة عدة مواد في حرف الالف سنورد قائمة بها مع آثاره ، كما اشترك في لجنة أنيط بها وضع مشروع لقانون الأحوال الشخصية.

في المجلس الأعلى للأزهر

وفي سنة ١٩٦٧ في عهد مشيخة زميله اللاحق به الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون اختير الشيخ علي الخفيف عضواً في المجلس الأعلى للأزهر، الذي يختص بالتخطيط ورسم السياسة العامَة لكل ما يحقق الأغراض التي يقوم عليها الأزهر.

عضويته في مجمع اللغة العربية

انتخب الشيخ علي محمد الخفيف عضوًا بمجمع اللغة العربية في سنة ١٩٦٩، في الكرسي العشرين في المكان الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ أمين الخولي ١٨٩٥-١٩٦٦، وهو الكرسي الذي كان الشيخ مصطفى عبد الرازق أول من شغله، ومن الطريف ان الشيخ الخفيف كان يسبق الشيخ امين الخولي بأربع سنوات في المولد ، و بخمس سنوات في التخرج في مدرسة القضاء الشرعي.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فمن الواجب التنبيه الى ان الشيح على الخفيف هو الذي خلف الشيخ امين الخولي في كرسيه ، وليس الدكتور عبد الحكيم الرفاعي كما ذكر كتاب المجمعيون ، وقد أشار كتاب المجمعيون نفسه الى ان الدكتور عبد الحكيم الرفاعي تحدث في كلمته عن سلفه الشيخ محمد على النجار .

ومنذ أن انتخب الشيخ علي الخفيف عضوًا في مجمع اللغة العربية، ظلّ يتابع نشاط المجمع وبخاصة في لجنة القانون والشريعة. وقد ساهم في إخراج المصطلحات التي أخرجتها اللجنة مساهمة فعالة كما أنه ظلَّ يتابع المجمع في مجلسه ومؤتمره ولجانه.

من الجدير بالذكر والتأمل أن المجمع كان في النصف الثاني من الستينيات قد انتخب لعضويته ثلاثة من أساتذة كلية الحقوق وعلما من رجال القضاء ، كانوا على التوالي هم : محمد مصطفى القللي في ١٩٦٧ و وعبد الحكيم الرفاعي وعلي الخفيف معا في ١٩٦٨ ثم قاضي القضاة عبد العزيز محمد في ١٩٦٩ وذلك بعد ان كان

الاستاذ على بدوي واحدا من المعينين في ١٩٦١ وتوفي في ١٩٦٥ بينما ظل الدكتور السنهوري محتفظا بعضويته منذ ١٩٤٦ ، ومن الطريف ان الدكتور القللي هو الذي استقبل زميليه (الدكتور عبد الحكيم الرفاعي و الشيخ على الخفيف) الذين انتخبا في العام التالي لانتخابه ، وهو الذي استقبل الأستاذ عبد العزيز محمد أيضا ، كما أنه هو الذي ابّن السنهوري باشا ١٨٩٥-١٩٧١ .

أول علماء الشريعة حصولا على جائزة الدولة التقديرية

نال الشيخ علي الخفيف كثيرا من التكريم والتقدير وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية سنة ١٩٧٦، وكان ترتيبه السادس والعشرين بين مَنْ حصلوا عليها منذ نشأتها في ١٩٥٨ ، لكنه من بينهم كان أول علماء الشريعة حصولا على تلك الجائزة.

رواية عن اعتذاره عن مشيخة الازهر

يروى أن مشيخة الأزهر عُرضت على الشيخ علي الخفيف مرتين فرفضها، كانت المرَّة الأولى قبل تعيين الشيخ عبد الرحمن تاج ، والمرَّة الثَّانية قبل تعيين الشيخ حسن مأمون، ويروى أنه قال تعبيرا غامضا لم أفهم المقصود منه في سبب الرَّفض: "هل هناك مسلمون ليكون لهم شيخ؟".

ومن الجدير بالذكر أنه عاصر شيخين تاليين لزميليه هذين الشيخين تاج ومأمون وللشيخ شلتوت فيما بينهما ، وهما الامامان محمد الفحام و عبد الحليم محمود .

أبرز المؤتمرات

- أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية الذي انعقد في دمشق ١٩٦١، وكان من أبرز المساهمين في هذا المهرجان العلمي.
- المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة ١٩٦٧.
- ندوة التَّشريع الإسلامي التي عقدت في الجامعة الليبية ١٩٧٢

تأبين الدكتور إبراهيم بيومي مدكور له

افتتح الدكتور إبراهيم بيومي مدكور حفل تأبينه بكلمة قال :" ..... أودِّع علي الخفيف الفقيه والمشرِّع، تمكَّن من الفقه الإسلامي تمكُّناً لا يجاريه فيه كثيرٌ من

معاصريه، حذقه في بصرٍ وبصيرة، ومارسه علماً وعملاً، وضمَّ إليه قدراً غير قليلٍ من علوم القانون، فتوافرت له أسبابُ الاجتهاد والفتوى"

.«... وكان يؤمن بأن التشريع إنما وجد ليسد حاجة، ويعين على تنظيم المجتمع، وتدبير شئونه، وليس في تعاليم الإسلام ما يعارض النهوض الصحيح، والتقدم السليم، ومن الخزي أن نعيش عالة على مَنْ سبقونا، وأن نحرم أنفسنا من حق التفكير والتعديل والتصحيح.

شهادة العلامة الدكتور مصطفى الزرقا

وصفه الدكتور مصطفى الزرقا ١٩٠٤- ١٩٩٩ في كتابه المدخل الفقهي العام بأنه : "الأستاذ الجليل الفقيه الشيخ علي الخفيف".

وصف الدكتور محمد مصطفي القللي

وصفه الدكتور محمد مصطفي القللي١٩٠٠-١٩٧٢ في حفل استقباله عضوا في مجمع اللغة العربية فقال: « لست أعدو الحقيقة في شيء إذا قلت بأن الأستاذ الجليل الشيخ علي الخفيف الذي يسعدنا أن نحتفي به اليوم ليس بغريب على أحد منا، فقد ملأ الأسماع منذ زمنٍ بعيدٍ صيتُ علمه، وسري إلينا الحديث عن واسع فضله وعظيم خبرته، قبل أن نحظى بلقاء شخصه وضمه إلي المجمعيين».

تحية الدكتور محمد مهدي علام

وجاء في بداية حديث الدكتور محمد مهدي علام عنه :

"علي الخفيف: تحية إلى من عَلِم وعلَّم، تحية إلى صاحب الرأي الحصيف، والمجتهد الذي له أجران، وبقية الخلف الرَّائق".

تأبين الدكتور أحمد الحوفي

جاء في كلمة الدكتور أحمد الحوفي في حفل تَأبينه:" كان من نعم الله عليه أنه كان جليلاً في كلِّ مكان عمل به، فهو في مجمع البحوث الإسلامية ينبوعٌ دفَّاق، وهو موسوعة الفقه الإسلامي سحابٌ غيداق، وفي مدرسة القضاء الشَّرعي وكلِّيات الشَّريعة والحقوق علمٌ خفَّاق، و في مجمع اللُّغة العربية عالمٌ مرموق، وفي تطوير التَّشريع الإسلامي وتيسيره رائد سبَّاق".

"أحسن الانتفاع بالتُّراث النَّفيس الذي خلَّفه أسلافنا من الفقهاء الأجلاء، وتفهَّمه، وأحسن عرضه وتهذيبه وتنظيمه وتبويبه في أسلوبٍ عصريٍّ سهلٍ شائقٍ يجاري المنطق ويسامي القانون الحديث".

حديث الدكتور حسين خلاف

جاء في كلمة الدكتور حسين خلاف الذي شغل كرسي الشيخ الخفيف في مجمع اللغة العربية : "ولم يقف احترام النَّاس للشيخ عند الذين التقوه، وإنما تعدَّى ذلك إلى كل من سمع به أو قرأ عنه، ولم يكن هذا ليحصل له بمجرد تفوقه في العلم أو في الجسم، وإنما حصل له بالتَّفوق العلمي والخلقي معاً "

و قال الدكتور حسين خلاف: "وهو من نعرف جميعاً؛ سموَّ خلق، ورجحانَ رأي، وغزارة علم ، ومن أخلاقه التي اشتهر بها وأهَّلته لذلك الاحترام والتَّقدير: التَّواضع وخفض الجناح، والشُّعور بالمسؤولية ومراقبة الله في كل عمل يكلَّف به، وفي كل علم يتعلَّمه، والصِّدق وكراهية الكذب."

شهادة ابنه الدكتور حميد علي الخفيف

"كان رحمه الله إلى آخر عمره مكبًّا على العلم، منتفعاً به، نافعاً للناس، وكم كان إيمانه بالحقِّ عميقاً، وإيمانه بالخُلق القويم عميقاً، كما كان اقتناعه بأن الدِّين منهج للحياة جميعاً، وكم كان يجتهد في مواءمة ذلك كلِّه مع مقتضيات التَّقدم وسنَّة التَّطور".

آثاره

عرف الشيخ علي الخفيف بإنتاجه الفكري المتميز، والغزير، وقد وضع مؤلفات متكاملة، وبحوثاً متميزة نشرت في الدوريات العربية وخاصة الدوريات القانونية، وجاءت أغلب بحوثه مقارنة بين الشَّريعة الإسلامية والقانون الوضعي. ويذكر له إسهامه البارز في موسوعة الفقه الإسلامي

الكتب

- أحكام المعاملات الشَّرعية.(مختصر المعاملات الشَّرعية).
- أحكام الوصية.
- أسباب اختلاف الفقهاء.
- الإرادة المنفردة في الفقه الإسلامي.
- البيع في الكتاب والسنة.
- التَّأمين وحكمه على هدي الشَّريعة.(وقد أنه طبع مرات عديدة).
- التركات في الفقه الإسلامي (التركة والحقوق المتعلقة بها).
- التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة» (١٩٦٤) بحث مقارن
- الحقُّ والذِّمة.

- الخلافة.
- الضَّمان في الفقه الإسلامي
- الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية» (١٩٦٩)
- المواريث.
- النيابة عن الغير في التَّصرف (نظرية النيابة عن الغير).
- فرق الزواج في المذاهب الإسلامية. ١٩٥٨.
- مكانة السُّنة في بيان الأحكام الإسلامية.
- نظام الحكم.

البحوث

من البحوث القيمة التي نشرها في مجلة «القانون والاقتصاد» (وهي مجلة كلية حقوق القاهرة)، وفي مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية و في المجمع اللغوي:

- الاستصحاب.
- الاسس التي قام عليها التَّشريع.
- التأمين في الشريعة الإسلامية.
- الحسبة.
- الحكومة الإسلامية الأولى.
- الشُّفعة.
- الفكر التَّشريعي واختلافه باختلاف الشَّرائع.
- المنافع في الشريعة الإسلامية.
- الوقف الأهلي: نشأته، مشروعيته، عيوبه، إصلاحه. (الوقف الأهلي وأسانيده في الشريعة.)
- تأثير الموت في حقوق الإنسان والتزاماته (وبعض المصادر تجعل من هذا المدخل مدخلين منفصلين).
- رعاية المصلحة في الشَّريعة (رعاية المصلحة الشرعية)
- مدى تعلُّق الحقوق بالتَّركة.
- الإيجاز بالحذف في القرآن الكريم.
- تأبين زميله التالي له في المولد الامام الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج.

المواد الموسوعية في موسوعة الفقه الإسلامي:

- ـ إجارة.
- ـ ارتفاق.
- ـ إرث.
- ـ استبدال.
- ـ استنابة.
- ـ استيلاء.
- ـ استناد.
- ـ إسلام.
- ـ إقطاع.
- ـ التزام.
- ـ انقراض.
- ـ إيمان.
- ـ أمير وإمارة.
- ـ اقتصار.
- ـ اعتقال.
- ـ اعتصار.
- ـ أهل الحل والعقد.

وفاته

توفي الشيخ علي الخفيف في القاهرة يوم ١١ يوليو ١٩٧٨ بعد أن صلى المغرب والعشاء جمعَ تقديمٍ بسبب المرض الذي نزل به .

تأبينه

أقام مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة حفلَ تأبين للشيخ علي الخفيف، ترأسه الدكتور إبراهيم مدكور رئيس المجمع، وألقى كلمة المجمع صديقه الدكتور أحمد الحوفي عضو المجمع، و تحدث نيابةً عن أسرة الفقيد الدكتور حميد الخفيف.

دراسة عنه

للدكتور محمد عثمان شبير، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢

الفصل الرابع : الشيخ محمد أبو زهرة

العلامة الذي عارض الرئيس عبد الناصر في توجهاته الستة

الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ١٨٩٨- ١٩٧٤عالم بارز من علماء الشريعة كان أقرب إلى المحافظة والتمسك بالقديم، وظل متمسكا بكل آرائه الدينية والاجتماعية والسياسية حتى وفاته، وكان عالي النبرة في المطالبة بالإصلاح علي أساس ديني، كما كان من الفقهاء الذين لم يقفوا بإسهاماتهم عند الحدود التقليدية لدراسات الشريعة ، وإنما كانت له دراساته وآراؤه في علم الكلام والمذاهب الفلسفية الإسلامية ، كما كان أبرز من تصدوا من الفقهاء لما نعرفه على أنه تاريخ وفلسفة العلم ، وقد تميز بكثرة الاطلاع والقدرة على التحرير والتجويد و الإنصاف في مؤلفاته التي عبرت عن أسلوب أصيل في مقاربة الإسلاميات وعرضها.

فضل مدرسة القضاء الشرعي وعاطف بركات

يعود الفضل في مكانته السامقة إلى عاملين جوهرين يقفز المؤرخون على ذكر أولهما ، وهو تكوينه المنهجي الجاد على يد الأستاذ الأمثل محمد عاطف بركات باشا في مدرسة القضاء الشرعي العظيمة التي كان لسعد زغلول باشا اليد الطولي في إنشائها ١٩٠٧ ، والتي تولى أمر عمادتها وأستاذيتها الصارمة أفضل الأساتذة المربين في جيله وهو عاطف بركات باشا الذي هو أيضا ابن شقيقة سعد زغلول باشا ، وقد قدم عاطف بركات وقدمت مدرسة القضاء الشرعي عقولا كبيرة كان أبو زهرة آخرهم من حيث الزمن ، وكان من هؤلاء الأساتذة أحمد أمين وعبد الوهاب خلاف وعلى الخفيف ومحمد أحمد فرج السنهوري و حسن مأمون و عبد الوهاب عزام و أمين الخولي .

لم يكن عاطف بركات أستاذا للمادة، ولكنه كان أستاذا أيضا في الحق والمنهج والشخصية والسلوك، وقد أثر في تلاميذه تأثيرا عميقا ومتصلا و كان الشيخ محمد أبو زهرة آخر هؤلاء التلاميذ فقد توفي عاطف باشا بركات في ١٩٢٤ قبل تخرج أبو زهرة فيها بعام .

وجوده المتصل في كلية الحقوق

أما العامل الثاني الذي أكسب الشيخ محمد أبو زهرة مكانته السامقة، فكان وجوده المتصل في أستاذية الشريعة في كلية الحقوق جامعة القاهرة، حيث تخرجت أجيال من القضاة و المحامين والقانونيين على يديه وعلى كتبه، ولنذكر أنه لم يغادر أستاذيته في مصر إلا بالوفاة ، وأنه أعطى للأستاذية كل حقوقها .

الدكتور السباعي يقارن بينه و بين الأستاذ الزرقاء

سئل العالم السوري الجليل الدكتور مصطفى السباعي عن اختلاف العالمين الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ مصطفى الزرقاء، ، فقال: "الأستاذ أبو زهرة مكتبة فقهية ، والزرقاء ملكة فقهية "

الزركلي يعده أكبر علماء الشريعة في عصره

عده أستاذنا خير الدين الزركلي صاحب موسوعة «الأعلام» بمثابة أكبر علماء الشريعة في عصره، ومع هذا الوضوح الحاسم في حكم أستاذنا الزركلي الذي يعد بوصلة للتوجهات السعودية ، فإن مواقع التواصل الاجتماعي السعودية حافلة بالهجوم على الشيخ محمد أبو زهرة ، و تركز بعض هذه المواقع السعودية على أنه كان مبغضا للسلفيين و أنه وضع الوهابية في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية بين البهائية والقاديانية، وقال عن الوهابية أنهم حرموا شرب القهوة في بداية أمرهم ثم تراجعوا عن ذلك ، و تنسب إليه بعض المواقع السعودية الأخرى أنه صوفي ، وأنه لهذا يغمز كثيرا في السلفية ، وإن كان يحب الإمام ابن تيمية ، بل إن بعضهم يتجاوزون في تقييمه فيعدونه (هو وغيره من المصريين الأفذاذ من أمثال الشيخين شلتوت والقرضاوي) ممن يتساهلون في الفقه مع انحراف في العقيدة !! وإن كانوا يقرون له بالفضل في احترام المخالف وعدم الاستهزاء به.

معارض نظري لا حركي للرئيس عبد الناصر

كان الشيخ محمد أبو زهرة من أبرز معارضي الرئيس جمال عبد الناصر على المستوى النظري لا الحركي ، وكان من أكثر المعارضين جدية والتزاما بالمنهج ، وقد عارضه صراحة في ستة من توجهاته الكبرى على نحو ما سنرى ، وقد عاني طيلة الستينيات بسبب آرائه الواضحة المعلنة ، وحرم من التدريس في الجامعة، كما

حرم من إلقاء الأحاديث العامة في التليفزيون والإذاعة والصحف، وقيدت حركته، ولقي من التجهيل والإبعاد قدراً كبيراً في الوقت الذي كان اسمه قد وصل إلى آفاق عالية ، وفي الوقت الذي كانت قامته العلمية والفكرية قد وصلت إلي ذري رفيعة، وفي الوقت الذي وصل فيه تلاميذه في كلية الحقوق إلي أكبر المواقع التنفيذية والرسمية ، لكنه في المقابل ظل مواظبا قدر ما استطاع علي كل ما أمكنه من أنشطة اتصالية حفظت له مكانة كان يستحق أكبر منها.

الحدود الدنيا من مضايقات النظام الناصري

بقيت علاقة الشيخ محمد أبو زهرة بالدولة الباطشة في العهد الناصري أقرب إلى الحدود الدنيا من المضايقات لمن هم مثله ، و رغم التضييق عليه فإنه فلم يؤذ في قوته ، بل كان علي العكس من هذا مرحبا به في بعض المحافل، وقد كان من الذين اختيروا لعضوية مجمع البحوث الإسلامية (فبراير ١٩٦٢)عقب إنشائه في (١٩٦١)، و كان مقررًا للجنة بحوث القرآن ولجنة المتابعة ولجنة السنة المطهرة، وكان عضوا في لجان تقنين الشريعة ، وشيخًا للجان التقنين للمذهبين الحنفي والشافعي.

عضويته في عدة مجالس عليا

و كان الشيخ محمد أبو زهرة عضوًا بمجلس جامعة الأزهر، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمركز القومي البحوث الجنائية والاجتماعية (منذ كان معهدا) ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب، ومجلس محافظة القاهرة.

وقد اختير الشيخ محمد أبو زهرة عضوا في المجلس الأعلى للبحوث العلمية.

إسهاماته في توجيه الرأي العام

علي الرغم من أن الشيخ محمد أبو زهرة لم يكن موافقا للدولة في كثير من اتجاهاتها، فإنه لم يكن من الحريصين علي الاستخفاء بالنقد .

مجلة لواء الإسلام

وقد ساعدته رئاسته لتحرير «لواء الإسلام» (كان صاحب امتيازها هو رجل الأعمال أحمد حمزة الوزير الوفدي المشهور)، علي نشر كثير من آرائه وأفكاره في عصر كان من الصعب عليه أن يجد فيه مكانا للنشر في وسائل الإعلام الحكومية.

مجلة الزهراء

كذلك فقد واصل لشيخ محمد أبو زهرة كتاباته في مجلة «الزهراء» التي كان يصدرها معهد الدراسات الإسلامية، وظل يواجه في هذه المقالات كثيراً من القضايا الاجتماعية والسياسية برأي إسلامي صلب، وبشجاعة لا نظير لها في إبداء الرأي ومعارضة السلطان والحكومة.

خطيب موهوب

كان الشيخ محمد أبو زهرة خطيبا موهوبا مجيدا، و كان كما سنفصل القول أستاذا للخطابة في كليتين، ويذكر له أنه ألقي محاضرات ممتازة عن أصول الخطابة، وخطباء العصر القديم، وخطباء العربية في عصورها المختلفة، كما نشر كتابا عن الخطابة كان الأول من نوعه في اللغة العربية.

سيرة حياته العلمية

ولد الشيخ محمد أحمد أبو زهرة في المحلة الكبرى في ٢٩ مارس ١٨٩٨، وتلقي تعليما دينيا ومدنيا متعدد الروافد في الكتاب والمدرسة الأولية، كما حفظ القرآن الكريم، والتحق بالجامع الأحمدي في طنطا (١٩١٣)، بادئا دراسته الأزهرية ثم التحق بمدرسة القضاء الشرعي في القاهرة (١٩١٦) بعد اجتيازه اختبارًا شاقا ودقيقًا كان يُعقد للقبول بهذه المدرسة ، وكان في سنته هو أوَّل الناجحين في اختبار القبول بالمدرسة على الرغم من صغر سنه وقصر المدَّة التي كان قد قضاها في الدراسة الأزهرية .

جمع بين الشهادتين العلميتين

من غير المشهور أن الشيخ محمد أبو زهرة كان يحمل شهادتي مدرستين عاليتين هما القضاء الشرعي و دار العلوم ، لكن المراجع المتاحة تقدم معلومات مختلطة عن هذه الجزئية ، وسنوضحها على نحو لم يُحقق من قبل بهذه الدقة لأن لها تاريخا : ففي أثناء دراسته في مدرسة القضاء الشرعي تقرر إلغاء هذه المدرسة ، وخُيّر طلابها بين البقاء في المدرسة إلى أن يتموا دراستهم ويتخرجوا بشهاداتها، مهما تأخر بهم الوقت ، وبين أن ينتقلوا إلى صفوف موازية [لدراستهم التي وصلوا إليها] في الأزهر الشريف (الذي لم يكن قد عرف نظام الكليات الثلاث بعد) أو في دار

العلوم ، وكان الشيخ محمد أبو زهرة بمنزلة ذلك الطالب الألمعي الذي واجه بعزيمة رائعة هذه المحنة المفاجئة بإلغاء كليته ، وهو على وشك إتمام دراستها .

وقد واجه الشيخ محمد أبو زهرة الأمر بسلوك الواثقين، فاختار الخيارين الأول والثالث معا ، و تقدم للامتحانات حتى تخرج في مدرسة القضاء الشرعي في آخر عام من أعوام دراستها المنتظمة (١٩٢٥)، و في الوقت ذاته درس في مدرسة دار العلوم بدءا من سنتها قبل النهائية على نحو ما قضت به المقاصة بين المناهج ، و سرعان ما حصل علي دبلومها بعد عامين (١٩٢٧)، في الدفعة التي كان أولها هو الإمام الشهيد حسن البنا ، وثانيها هو الأستاذ الدكتور إبراهيم بيومي مدكور ، كما كان منها الأستاذان الكبيران على حسب الله والبهي الخولي .

والمعاهد العلمية الثلاثة

و بهذا أصبح الشيخ محمد أبو زهرة جامعا بذلك بين التعلم في المعاهد العلمية الثلاثة (الأزهر ودار العلوم والقضاء الشرعي)، ومتأهلا بشهادتي اثنتين من المدارس العليا . ثم أتاحت له عبقريته أن يمارس الأستاذية في عدد من الكليات التي لم يتخرج فيها وهي على التوالي كليات : أصول الدين ، و الحقوق ، والإدارة والمعاملات ، والخدمة الاجتماعية .

وظائفه المبكرة

بعد تخرجه في مدرسة القضاء الشرعي اتجه الشيخ محمد أبو زهرة للعمل بالمحاماة، لكنه سرعان ما عمل بالتدريس في المدارس الثانوية (لمدة عامين) بعد تخرجه في دار العلوم ، كما عمل مدرسا للشريعة واللغة العربية بتجهيزية دار العلوم ، ثم اختير مدرسا للخطابة والجدل في كلية أصول الدين (١٩٣٣)، و عين في السنة نفسها مدرسا للخطابة واللغة العربية في كلية الحقوق، وكانت الكليتان تدرسان الخطابة كمادة من المواد الرئيسية بمنهج دراسي محدد وساعات محددة ،. وقد جمع الشيخ محمد أبو زهرة بين التدريس بكلية الحقوق وكلية أصول الدين (١٩٣٤ - ١٩٤٢)، ثم عهد إليه بتدريس الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق فعمل مع أساتذة كبار سابقين عليه ، وظل يؤدي واجبه الجامعي بعبقرية و دأب . وبعدها تفرغ للتدريس بالحقوق وأصبح رئيسا لقسم الشريعة وتولي في أثناء ذلك وكالة الكلية ووصل إلي سن التقاعد (١٩٥٨).

معهدي الدراسات الإسلامية والعربية

بعد تقاعده عمل الشيخ محمد أبو زهرة أستاذا في معهد الدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية ، كما شارك مع الشيخ الباقوري في إنشاء معهد الدراسات الإسلامية، واضطلع بعبء الأستاذية فيه ، وأصبح وكيلا له

كلية المعاملات والإدارة

قام الشيخ محمد أبو زهرة بتدريس الشريعة الإسلامية في كلية المعاملات والإدارة بجامعة الأزهر (١٩٦٣ و١٩٦٤) حين تعهدها الشيخ الباقوري بالاهتمام، وهو مدير لجامعة الأزهر.

مكانته الاجتماعية

طيلة أكثر من ثلث قرن كان الشيخ محمد أبو زهرة علما من أعلام الجامعة وعلاماتها ، ومن الحق أن نقول إن اسمه في تاريخها لا يزال كذلك ، فقد عرّف بصفات فائقة الإيجابية والاكتمال في أدائه لوظيفته الجامعية ، فكان أستاذا وأبا و قدوة و رائدا وحكما ومستشارا لتلاميذه ، وكان واحدا من أساتذة الجامعة البارزين في أنشطة الطلبة وندواتهم ورحلاتهم، حتي إنه تولى مسئولية رائد الشباب في كلية الحقوق لفترة طويلة من الزمن. وكانت له ندوة أسبوعية مع طلابه يستعرضون فيها رأي الإسلام في المشكلات المتجددة و القضايا السياسية والدولية. بل كان أيضا هو المسئول عن زيجات بعض تلاميذه .

مكانة فريدة في المجتمع الجامعي

وقد صنعت له هذه الأستاذية الناجحة مكانة فريدة في المجتمع الجامعي حتى في خارج كلية الحقوق ، حيث اتصل بمجتمعات كليات الطب والعلوم والهندسة والآداب وغيرها ، و في الحياة العامة خارج أسوار الجامعة.

وقد شارك الشيخ محمد أبو زهرة في بعض المؤتمرات خارج وطنه في الهند والجزائر.

خلافاته الستة مع عصر الثورة و الرئيس جمال عبد الناصر

بحكم ثقافته الدينية وشخصيته القوية وانتمائه المبكر لتيار الأغلبية في الحركة الوطنية ، فقد كان الشيخ محمد أبو زهرة من العلماء المتوقع اختلافهم مع ثورة

١٩٥٢ ورجالها ونظمها، ومع أنه استطاع التأقلم في بداية عهد الثورة ، فإنه سرعان ما اصطدم بأفكار الثورة، وقد زاد من خلافه مع الثورة أنه كان متشبعا بفكر الحقبة الليبرالية فقد كان من المقدرين لسعد زغلول باشا ، ومن المعجبين بالنحاس باشا وثورة ١٩١٩ ، وقد ظل علي هذا التقدير والولاء، وقد أيد ثورة ١٩٥٢ باسم الجامعيين في أيامها الأولي، وكان صديقا شخصيا للرئيس محمد نجيب الذي كان يعد نفسه تلميذا له حين درس في كلية الحقوق .

اكتشافه لمخاطر الاندفاعات ضد الهوية

وحين يؤرخ للتيارات الفكرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، فإن اسم أبو زهرة يأتي على رأس المعارضين الجادين الذين استشرفوا بإخلاص وتجرد مخاطر الاندفاعات البرجماتية المتعارضة مع الهوية والمصلحة والمنطق .

انتقاده الدعوة إلي القومية العربية

عرف الشيخ محمد أبو زهرة [أولا] بأنه لم يتوان في انتقاد الدعوة إلي القومية العربية وكان يرى بعينه الناقدة ما لهذه الدعوة البراقة من مخاطر لا يمكن إنكارها وهو ما تحقق مع الزمن.

موقفه المناهض لتبني الاشتراكية العلمية

كذلك جاهر الشيخ محمد أبو زهرة [ثانيا] برأيه المعارض لما تبناه الميثاق في شأن الاشتراكية العلمية، وجاهر بأن هذا المصطلح يعني «المبادئ الشيوعية»، وبهذا الموقف الواضح كان أشهر من حارب القول بالاشتراكية في فترة حرجة من تاريخ الحكم الشمولي، لكن أجهزة الدولة في ذكاء شديد وبمشورة شيوعية ، لم تعن بمناقشة رأيه ، ومن ثم بقي هذا الرأي رغم شهرته محدود التداول ، و كان هذا الرأي بالذات هو سبب الخلاف الحاد بين الشيخ محمد أبو زهرة وبين نظام الرئيس عبد الناصر .

وعيه لخطورة دعوة تحديد النسل

أما التوجه الأخطر من هذين ، فكان موقفه الصارم على صعيد [ثالث] من قضية تحديد النسل حتى وإن تسمت بتنظيم الأسرة ، على حين كانت الحكومة كلها

بما فيها أجهزة وزارة الأوقاف تعيش في وهم الحاجة إلى تنظيم الأسرة ، وكأنه من العقائد المسلّم بها .

استنكاره مناوأة الدولة للتدين

و على صعيد [رابع] يذكر للشيخ محمد أبو زهرة أنه انتقد في صراحة وصرامة السلوكيات السياسية التي كانت سائدة في كثير من الدول الإسلامية (ومصر في مقدمتها) والتي كانت تركز على مناوأة الدولة للخصوم السياسيين ، وهي الفكرة الجاهلية التي عادت لتلقي قبولا من الدولة الحديثة ، و قد جاهر الشيخ محمد أبو زهرة بانتقاد ما سمي بأسلوب المخابرات و كتبة التقارير والجواسيس.

موقفه من فوائد البنوك

وعلى صعيد [خامس] وقف أبو زهرة من قضايا "فوائد البنوك " و "الربا" و "التأمين " موقفًا حاسمًا، وأعلن عن رفضه لكل المعاملات الربوية ومحاربته لها بكلِّ قوَّة، وكشف بأدلَّة علمية فساد نظرية الربا وعدم الحاجة إليها، وأنَّ الإسلام حرَّم الربا حمايةً للمسلمين ولمجتمعهم.

رأيه المناهض لما سمي بتطوير الأزهر

وعلى صعيد [سادس] اختلف الشيخ محمد أبو زهرة مع التوجهات الحكومية في الإسراع بإقرار مشروع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له، وكان يري أن إصلاح الأزهر يجب أن يكون مشتقا من رسالته، و لهذا كان يقترح أن يقوم الأزهر بتثقيف أصحاب المهن من الأطباء والمهندسين بالثقافة الدينية، وذلك من خلال التحاق الحاصلين علي المؤهلات العليا من الجامعات وغيرها بالأزهر، ودراستهم مناهج خاصة لتثقيفهم دينيا، وذلك علي خلاف الفكرة التي تم الأخذ بها وتم من خلالها إنشاء كليات للطب والهندسة والعلوم والزراعة وغيرها في الأزهر الشريف.

دعوته لتطبيق الشريعة الإسلاميَّة في الحياة

كان الشيخ محمد أبو زهرة من أعلى الأصوات التي نادت بتطبيق الشريعة الإسلاميَّة في الحياة، وقرَّر أنَّ القرآن أمَر بالشورى؛ ولذا يجب أنْ يُختار الحاكم المسلم اختيارًا حرًّا؛ فلا يتولَّى أي سلطان الحكم إلا بعد أنْ يُختار بطريقة عادلة،

وأنَّ اختيار الحكام الصالحين هو السبيل الأمثل لوقاية الشريعة من عبث الحاكمين، وكل تهاون في ذلك هو تهاونٌ في أصل من أصول الإسلام.

تصديه لمزاعم القائلين بأن عمر بن الخطاب ترك النص

وعلى سبيل المثال أيضا ، فإن الشيخ محمد أبو زهرة كان حريصا على أن يفند رأى مَن يكررون القول بأنَّ من الصحابة مَن كان يترك العمل بالنص إلى رأيه الخاص الذي اجتهد فيه إذا اقتضت المصلحة ذلك، مستشهدين على ذلك بإبطال عمر بن الخطاب للعمل بحدِّ السرقة في عام الرمادة؛ وكان رده أنَّ المصلحة تعتمد على النص وترجع إليه، وأنَّ القول دونما نص أو قاعدة كليَّة إنما هو قول بالهوى؛ وأن أصول الفقه تستندُ على أدلَّة قطعية، وأنَّه لا يجوز أنْ يعتمد على العقل في إثبات حكم شرعي، وأنَّ المعول عليه في إثبات الأحكام الشرعية هو النصوص النقلية، وأنَّ العقل مُعِين له، وأبان أنَّ عمر بن الخطاب وأمثاله من مجتهدي الصحابة لم يترُكوا العمل بالنص، وإنما فهموه فهمًا دقيقًا دون أنْ يبتعدوا عنه.

تتويجه في عهد الرئيس أنور السادات

ثم جاء عهد الرئيس أنور السادات ليمثل تتويجا لمكانة الشيخ الفكرية من حيث لم يحتسب . و لما قويت شوكة الحركة الإسلامية في عهد الرئيس أنور السادات و تزامنت قوتها مع الانفراج الديموقراطي الواضح ، بدأ الشيخ محمد أبو زهرة يجاهر على نطاق واسع بآرائه .

و تصادف أن أصبحت تلميذته الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية ، فشجعه هذا على أن يخطو خطوات تتناسب مع مكانته العلمية والتاريخية ، و ترأس في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ عددا من الندوات والاجتماعات بجامعة القاهرة والإسكندرية وفي جمعية الشبان المسلمين لمناهضة سياسات وزارة الشئون فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، وهو ما كان يراه مخالفا للشريعة الإسلامية، وكانت له صولاته المعارضة لتحديد النسل وتقييد تعدد الزوجات والطلاق.

قصة السرادق الذي أقامه يوم وفاته

وفيما يروى على نطاق ضيق مما لم أتثبت منه ، فقد قرر الشيخ محمد أبو زهرة إقامة مؤتمر شعبي لمناقشة هذه الأمور في سرادق كبير أقامه الشيخ على نفقته

الخاصة أمام منزله في ضاحية الزيتون، صباح يوم ١٢إبريل ١٩٧٤ ثم عاد إلى حجرة المكتب بالدور العلوي وشرع في إكمال تفسير سورة النمل ، وأثناء نزول فضيلته حاملا القلم والمصحف مفتوحا على آخر ما وصل إليه في التفسير، وقع على المصحف وعلى أوراق التفسير، وفاضت روحه إلى بارئها مع أذان المغرب ، ويروى أن السرادق نفسه أصبح سرادقا للعزاء فيه .

تفسيره للقرآن الكريم

أما إسهام الشيخ محمد أبو زهرة في تفسير القرآن الكريم المسمى على اسم عائلته " زهرة التفاسير" فقد أنجزه علي مدي أعداد متواصلة من مجلة «لواء الإسلام» وهو يتوقف عند الآية ٧٣ من سورة النمل، و قد جمع بعد وفاته في الكتاب المسمى "زهرة التفاسير" ، وهو تفسير وسيط الحجم، وقد نهج فيه منهج الإمام محمد الخضر حسين، الذي سبقه إلي التفسير بالمجلة.

وفي مجال الدراسات القرآنية ، أصدر الشيخ محمد أبو زهرة كتابا عن القرآن الكريم تحدث عن نزول القرآن، وجمعه وتدوينه وقراءته ورسم حروفه، وترجمته إلي اللغات وناسخه ومنسوخه بروح جديدة تتصل فيها أقوال السلف بآراء مَنْ خلفهم من كبار الدارسين.

مؤلفه في السيرة النبوية

كتب الشيخ محمد أبو زهرة ترجمة ممتازة للنبي محمد صلي الله عليه الصلاة والسلام، في كتابه الكبير «خاتم النبيين» الذي كان من أواخر ما كتب، وفيه كثير من تأملاته للسيرة النبوية الشريفة ، وقد عبر فيما رواه من السيرة عن بعض مشاعره الخاصة، مصحوبة بالوقائع والمواقف، دون أن يغفل الرد علي أوهام المرجفين .

وفي الواقع فإن كتاب الشيخ أبو زهرة في السيرة النبوية أقرب ما يكون إلى التراجم بالأسلوب الغربي الحريص على التناول الفني والنفسي لحياة الإنسان ، وإن لم يقل أحد بهذا .

شهرة مؤلفاته في الشريعة الإسلامية

كانت مؤلفات الشيخ محمد أبو زهرة كانت واسعة الانتشار، و لاتزال بمثابة مراجع مفصلة لطلاب الدراسات العليا في علوم الشريعة في المعاهد العلمية المختلفة.

وقد امتازت كتاباته العلمية بجمال العرض، بفضل تجويده للتدريس والمحاضرة ، كما امتازت بالإحاطة والشمول، والالتزام بالشريعة من دون انزلاقات .

ترك الشيخ محمد أبو زهرة من المؤلفات في الشريعة الإسلامية وأصول الفقه وتاريخ الأديان مؤلفات في ميادين «أصول الفقه»، و«الحرية والعقوبة في الشريعة الإسلامية»، و«محاضرات في مقارنات الأديان» ..«الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية»، و«مذكرات في الوقف وأحكامه في المذاهب الفقهية »، و«أحكام التركات والمواريث»، «الولاية علي النفس» ، و«عقد الزواج وآثاره». و«خلاصة أحكام الأحوال الشخصية والوصايا والمواريث» ومسائل الولاية على النفس أو فقه الأسرة (من زواج وطلاق ونفقة) . وقد شملت مؤلفاته عرضا للتشريعات الإسلامية في البيوع والمعاملات، ونظرية العقد، ، والوصية وقوانينها ، وكانت آراؤه في غاية الوضوح عن فقه الأسرة ، وعن تنظيم الأسرة، وتنظيم النسل.

كذلك كتب الشيخ محمد أبو زهرة كتابة موسوعية في القانون الدولي و في موضوعات العقوبة في الفقه الإسلامي، وعن الجريمة، والحدود الجنائية.

نَهمه إلي معرفة القوانين الأوروبية

ويذكر له أنه كان في فترة أستاذيته في كلية الحقوق نَهما إلي معرفة القوانين الأوروبية، وكان يقرأ كل المؤلفات التي تتحدث عن القوانين الأوروبية، ليقف علي أسرارها، وليزنها بما يعرف من آراء الفقهاء في كتب الإسلام، وكان يجيد عرض الآراء ، فاستطاع أن يجعل من طلبة كلية الحقوق عشاقا مخلصين للتشريع الإسلامي، وأن يدفعهم إلي تأليف الرسائل العلمية.

وقد كتب لمعهد القانون الدولي في واشنطن كتابا [ترجم إلي الإنجليزية]عن «خلاصة أحكام الأحوال الشخصية والوصايا والمواريث».

فضله على الدراسات الفلسفية

كان للشيخ محمد أبو زهرة جهد كبير في قضايا علم الكلام، وكان يري هذا العلم

مظهرا من مظاهر الفلسفة الإسلامية، و الجدل الإسلامي في أدق مسائل الاعتقاد، من ألوهية ونبوة وبعث وجزاء، بل كان يصل به إلي علوم السياسة، ويري أن هذا العلم يشمل السياسة من حيث كانت السياسة في هدفها النهائي: تدبر مسائل الحكم، وترعي جانب الشوري، وتحفظ واجبات المحكوم، وتقيد مشيئة الحاكم بأوامر الله .

الدكتور محمد رجب البيومي يشيد بطريقته في تدريس الأصول

يذكر أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي للشيخ محمد أبو زهرة أنه قام بتدريس علم الأصول دراسة مستحدثة لم تقف عند حدود الكلاسيكيات في هذا العلم، وإنما جعلت التطبيق العملي للقاعدة الأصولية من واقع ما يشغل بال الناس في عصرهم.

و تميز كتابته عن المذاهب

و لأستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي رأي مهم وذكي ، و هو أنه إذا كان الأستاذ أحمد أمين قد استطاع أن يقرب قضايا علم الكلام من الذهن المعاصر، بحيث يسهل استيعابها، و كان ما كتبه في ضحي الإسلام أول عرض واضح معاصر لأدق خفايا علم التوحيد، فقد أعاد تلميذه الشيخ محمد أبو زهرة كتابة تاريخ علم الكلام، ليخطو الخطوة الثانية، فيصحح بعض ما يحتاج إلي تصحيح من أقوال سابقة بين معاصر ومتقدم، وقد اتسع المجال أمامه في كتاب «المذاهب الإسلامية» ليتحدث عن أسباب الاختلاف بين الناس بعامة، وعن أسباب الاختلاف بين المسلمين بخاصة، ذاكرا من الدواعي الباعثة ما لا سبيل إلي إنكاره كالعصبية، والتنازع علي الخلافة، ومجاورة أصحاب الديانات القديمة، وترجمة كتب الفلسفة، والمتشابه في كتاب الله.

وقد تحدث الشيخ محمد أبو زهرة في كتاباته الخاصة بالمذاهب السياسية عن الخلافة الراشدة وما بعدها، وعن طوائف وُلدت في ظل التفكير السياسي، كالشيعة والخوارج والمرجئة، موضحا شروط الخلافة عند الجمهور، وموقف الأمة من الحاكم إذا خالف أمر الله. ثم مضي يتتبع الفرق الإسلامية موضحا آراءها البارزة، ومفصلا مناهج أهل السنّة من السلفيين، والأشاعرة والماتريدية !

وقد تناول الشيخ محمد أبو زهرة كثيرا من المسائل الكلامية حول العقيدة، فكتب بحثا مفصلا بعنوان «العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم» وألقاه في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر (١٩٦٥).

ومن مؤلفاته في الفكر الإسلامي : «تاريخ الجدل في الإسلام».« و«المذاهب

الإسلامية» . «الديانات القديمة».

ومن مؤلفاته في الفكر السياسي والاجتماعي: «الوحدة الإسلامية»، «تنظيم الإسلام للمجتمع»، «محاضرات في المجتمع الإسلامي».

فضله على تاريخ وفلسفة العلم

في رأيي المتواضع أن الشيخ محمد أبو زهرة كان أبرز أساتذة الشريعة و العلوم الإسلامية عناية بتاريخ وفلسفة العلم ، من دون أن يطلق على جهده البارز هذا الاسم المصطلحي ، و يكفيه أنه أتم تأليف ثمانية كتب عن ثمانية من الأئمة وأعلام الفقه الإسلامي ، فضلا عن كتابه "محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية" ، و قد حرصنا في قائمة مؤلفاته الأبجدية التي وضعناها في هذا الفصل أن نضع كتبه الثمانية هذه متجاورة متتالية في ترتيبها ، وذلك بأن أضفنا كلمة [الإمام] قبل اسم كل علم .

وقد أشار الشيخ محمد أبو زهرة في مقدمة كتابه عن الإمام الشافعي بوضوح إلى أنه حريص في تأليفه التشريعي ـ تأريخا وفقها ـ على فكرتين محددتين، كان مؤمنا بهما :

- الأولى: أن دراسة تاريخ علم من العلوم يقتضي أولا أن تدرس الأطوار التي مرت عليها نظريات العلم، فتأتي بالقواعد والأحكام متسلسلة في تطورها الزمني، مصورة معرفة البيئات التي احتضنت هذه النظريات، وحاجات العصر التي دُفعت إليها من تجدد الأحداث، واختلاف الأمكنة والملابسات.
- الثانية : ضرورة دراسة أصحاب النظريات الفقهية، دراسة تحليلية، يبين الدارس وجهة نظر الفقيه المدروس، وما ابتكره من آراء قائمة على الأصول المعتمدة، ومقدار الأثر الذي تركه في ذلك العلم، والمناهج التي سلكها، والغايات التي يرمي إليها، والنتائج التي وصل إليها، وأثرها فيمن تلاه من تلاميذه، وأعيان مذهبه ومقلديه».

هكذا كانت فكرة العلم المسمى بتاريخ وفلسفة العلم واضحة كل الوضوح في ذهن هذا العالم الجليل ومستهدفة تماما في كتاباته .

الدكتور محمد رجب البيومي يشيد بكتبه في تراجم الأئمة

و قد لفت الدكتور محمد رجب البيومي النظر إلى ما شعر به من أن كتب الشيخ

محمد أبو زهرة في تراجم الأئمة «جاءت سابقة رائدة في أكثر ما اتجهت إليه من آراء، وما برحت سابقة متقدمة علي أكثر ما وليها من مؤلفات في موضوعاتها، لأن أكثر ما صدر عن هؤلاء الأئمة قد قام به مؤرخون وأدباء، لا فقهاء متخصصون.

آراؤه الأصيلة التي لم يُسبق إلي صياغتها

و بفضل هذا الاستيعاب المنهجي ، تمكن الشيخ محمد أبو زهرة من أن يقدم آراء أصيلة لم يسبق إلي صياغتها بهذا الوضوح ، ومن ذلك أنه كان يقول و يؤكد على أن فقه الرأي كان بالعراق والحجاز معا، وأنه إذا كانت الشريعة الإسلامية تعتمد علي النقل من الكتاب والسنّة، فليس معني ذلك أنها شريعة نقل لا عقل كما يري الواهمون، ولكن معناه أن النقل جاء موافقا للعقل في كل ما ينتحيه، وأن المناهج الفقهية حين تستظل بالنصوص ، إنما تسير وراء ما يُوحي به العقل السليم، فلا تعارض بين نص صحيح، وفكر سليم، وإذا اجتهد الفقهاء في أحكام لم يأت بها نص ، فإنهم يقيسونها علي أحكام جاء بها النص، فهي مندرجة بالقياس، تحت النص المعتمد دون جموح.

وقد نبه الشيخ محمد أبو زهرة إلي تفريق لم يسبقه أحد إلى صياغته على هذا النحو ، وذلك حيث قال إن الرأي الذي أُوثر به عن ربيعة وغيره من فقهاء المدينة، لم يكن كالرأي الذي كان عند أهل العراق، وهو القياس، إنما كان الرأي عند ربيعة، هو التوفيق بين النصوص والمصالح المشتركة.

و قد وصل الشيخ محمد أبو زهرة إلي أن يقول إنه إذا جاز أن يُعرّف قوم من رجال الفقه بأنهم أهل النص الواضح دون رأي، فإنهم الظاهرية لا المالكية.

ما رواه من ذكرياته ونظرته لتاريخ حياته

تحدث الشيخ محمد أبو زهرة عن نفسه فقال :

"اختلطت حياتي بالحلو والمر وكنت في صدر شبابي أرى مر الحياة حلوا، ولما أخذت فى طلب العلم وأنا في سن المراهقة دخلت المعهد الأحمدي في طنطا وكنت أفكر لماذا يوجد الملوك؟ وبأي حق يستبد الملوك بالناس؛ ولما دخلت مدرسة القضاء الشرعي وكان ناظرها العالم الجليل ذا الأخلاق (محمد عاطف بركات باشا) وكان شديد التمسك برأيه ما دام لم يعلم أنه باطل ، ومن هذا المنبع استقيت ما تغذت به نفسى وأرضى نزعتي".

"لقد ابتدأت فقيراً في أسرة بين الفقر والغنى ، ولكن لم ينل الفقر من إحساسي بنفسي واعتزازي بديني ، ولما دخلت موظفاً في الحكومة أعمل مدرساً كنت أقدر بين تلاميذي وأولياء أمورهم وعزفت عن " الدروس الخصوصية."

" لقد تسابق إلى خاطري شيوخي الذين تلقيت العلم عليهم، أو تنّسمت نسيم العلم في جوهم، وتغذت روحي بأفاويق المعرفة من فيضهم.. تذكرت أستاذ الأساتذة عاطف العبقري (محمد عاطف بركات باشا) الذي لم يفر فريه في التربية أحد.. وتذكرت الأستاذ عبد الحكيم بن محمد في سمته وتقاه.. وتذكرت الأستاذ محمد الخضري، تذكرت فيه الفقه، وتذكرت فيه المؤرخ.. وتذكرت الأستاذ محمد المهدي بك الألباني وموازناته الأدبية المصورة للخطباء.. وتذكرت بحر العلم الذي لا تكدره الدلاء، الأستاذ أحمد إبراهيم.. تذكرت دراساته الفقهية المقارنة المقربة للبعيد، والمؤنسة للغريب "

قائمة بمؤلفاته مرتبة أبجديا ليسهل توثيقها

- أحكام التركات والمواريث.
- الأحوال الشخصية.
- [الإمام] ابن تيمية - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] ابن حزم - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] ابن حنبل - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] أبو حنيفة - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] الشافعي - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] الصادق - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] زيد - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- [الإمام] مالك - حياته وعصره - آراؤه وفقهه.
- التكافل الاجتماعي في الإسلام.
- الجريمة في الفقه الإسلامي.
- الخطابة (أصولها - تاريخها في أزهى عصورها عند العرب).
- الدعوة إلى الإسلام.
- العقوبة في الفقه الإسلامي.
- العلاقات الدولية في الإسلام.

- المجتمع الإنساني في ظل الإسلام.
- المعجزة الكبرى : القرآن الكريم.
- الملكية و نظرية العقد.
- الميراث عند الجعفرية
- الوحدة الإسلامية.
- الولاية على النفس.
- تاريخ الجدل.
- تاريخ المذاهب الإسلامية (جزآن في مجلد واحد).
- تنظيم الأسرة وتنظيم النسل.
- تنظيم الإسلام للمجتمع.
- خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم (٣ مجلدات).
- زهرة التفاسير (حتى الآية ٧٣ من سورة النمل) وقد نشر بعد وفاته.
- شرح قانون الوصية.
- شريعة القرآن من دلائل إعجازه
- علم أصول الفقه.
- في المجتمع الإسلامي.
- محاضرات في النصرانية.
- محاضرات في الوقف.
- محاضرات في عقد الزواج وآثاره.
- مقارنات الأديان.

وفاته

توفي الشيخ محمد أبو زهرة في ١١ أبريل سنة ١٩٧٤.

الفصل الخامس : الدكتور محمد يوسف موسى

أستاذ الفلسفة الذي جعلها مدخلا لدراسة الشريعة

حضوره في الثقافة العامة

بدأت معرفتي العقلية بالمفكر المصري المرموق الدكتور محمد يوسف موسى ١٨٩٩- ١٩٦٣ من زاوية مختلفة عن الزوايا التي يعرفها بها المعنيون بإنجازه في العلوم الإسلامية ، ذلك أنه كان ، وهذا أمر غير مشهور و ربما غير معروف ، واحدا من الذين ترجموا عملا علميا عظيما في تاريخ العلم عند العرب .

ترجمته كتاب ألدو ميلي

كان هذا العمل الذي بدأت معرفتي بهذا العالم الجليل من خلال جهده فيه هو كتاب المستشرق الإيطالي العظيم ألدو ميلي "العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي" ، وقد ترجمه بالاشتراك مع الدكتور عبد الحليم النجار وراجع الترجمة العلامة الدكتور حسين فوزي بموسوعيته ودقته و وعيه ، وقد كان الفضل في نشر هذا العمل للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تقديمه لكتاب أبو الحسن الندوي

يتصل بهذا المعنى معنى شبيه به ، قد يكون معروفا للخاصة ، وإن نسوه ، وهو أن العلامة أبو الحسن الندوي عندما نشر كتابه ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين اختار ان يكتب له مقدمته هذا الأستاذ الجليل محمد يوسف موسى .

نشأته وتكوينه الفريد

ولد المفكر المصري المرموق الدكتور محمد يوسف موسى في الزقازيق عاصمة اقليم الشرقية في يونيو ١٨٩٩ ، وكعادة أبناء طبقته فقد بدأ حفظ القرآن وهو طفل صغير، وبعد اثني عشر عاما من مولده أتم حفظ القرآن الكريم والتحق بالأزهر ، وواظب على الدراسة حتى نال الشهادة العالمية ١٩٢٥ ، وعين مدرسا بمعهد الزقازيق .

فصله المبكر من وظيفته

لكنه فصل بعد ثلاث سنوات، لسقوطه في الكشف الطبي بسبب ضعف بصره، وكان هذا الاجراء واردا ومعتادا في تعامل الحكومة مع الموظفين ، ومن العجيب أن فصل هذا الشيخ المجتهد تم في عهد الشيخ المراغي الذي كان قد عني بانضباط مؤسسة الأزهر فقرر أن يخضع موظفي الأزهر لكل متطلبات قوانين الموظفين ، من دون أن ينتبه إلى ضرورة إيجاد أو تنظيم تشريع لمثل هذه الحالة الخاصة في معهد علمي عريق عرف بأنه أفضل مكان في العالم يتيح للمكفوفين كل فرص التعليم والحياة الكريمة .

اتجاهه لتعلم اللغة الفرنسية

اتجه الدكتور محمد يوسف موسى إلى تعلم اللغة الفرنسية لتكون وسيلته لدراسة الحقوق والاشتغال بالمحاماة. و قد تمكن من اتقان الفرنسية بسرعة ، ومن ثم فإنه اشتغل بالمحاماة الشرعية متدربا في مكتب محمد بك عز العرب المحامي الشرعي الشهير ، وسرعان ما أصبح محاميا لامعا.

اقتداؤه بأخواله

وقد اقتدي في هذا الاتصال باللغات الغربية بخاليه الطبيبين حامد وأحمد والي اللذين درسا الطب في ألمانيا ، و بخاله الشيخ ابراهيم الذي تخرج في دار العلوم ودرس في بريطانيا وعاد فعمل أستاذا في دار العلوم ، و من الجدير بالذكر أن خاله الأشهر هو الشيخ حسين والي أحد كبار علماء الازهر واحد الأعضاء المؤسسين لمجمع اللغة العربية .

عودته للأستاذية في الازهر

لما تولى الشيخ محمد مصطفى المراغي مشيخة الأزهر في المرة الثانية عين الدكتور محمد يوسف موسى بالأزهر الشريف ١٩٣٧ وقد ترك المحاماة مع ما هو معروف عن دخلها العالي ليعمل بالأستاذية الازهرية ، وقد عين أولا مدرسا في معهد طنطا ، وسرعان ما اختير ١٩٣٨ مدرسا بكلية أصول الدين (أي بعد عام وليس بعد سنوات كما تتناقل الكتب في ترجمته) حيث درّس فيها الفلسفة والأخلاق بمنهج جديد لم يكن معروفا ولا مألوفا في الأزهر من قبل،

وأخذ الدكتور محمد يوسف موسى يكتب في المجلات الثقافية الشهيرة عن المجالات العلمية والتعليمية وإصلاح الأزهر والتعليم و الإصلاح الفقهي ، كما بدأ يترجم عن الفرنسية بعض الدراسات الخاصة بتاريخ الفلسفة في الشرق والغرب.

اتصاله بالسربون

وفي صيف ١٩٣٨ سافر الدكتور محمد يوسف موسى إلى فرنسا للاتصال بأساتذة الفلسفة في جامعة باريس من اجل الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة، وهناك ساعده المستشرق الفرنسي ماسينيون، واتفق معه على خطة الدراسة والبحث، وفي عام ١٩٣٩ سافر الدكتور محمد يوسف موسى إلى فرنسا لكنه سرعان ما عاد بسبب اندلاع الحرب العالمية واتصل بالشيخ مصطفى عبد الرازق وكان آنذاك أستاذا للفلسفة بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا).

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية نال الدكتور محمد يوسف موسى إجازة دراسية من وظيفته في الأزهر بدون مرتب وسافر على نفقته الخاصة.

مناقشته في السربون

وبعد ثلاث سنوات من الدراسة والبحث حصل الدكتور محمد يوسف موسى على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون عن الدين والفلسفة في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، بدرجة مشرف جدا وهي درجة لم يحصل عليها أزهري في ذلك العهد إلا الدكتور محمد عبد الله دراز؛ وقد ناقشته كما هو الحال في دكتوراه الدولة لجنة خماسية رأسها العلامة ليفي بروفنسال ١٨٩٤- ١٩٥٦ .

وبذلك حقق محمد يوسف موسى السبق في ان يكون أول أزهري ينال هذه الدرجة العلمية الممتازة في ذلك الزمن الوجيز. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور طه حسين حرص على حضور مناقشته لهذه الدرجة .

خبيرا في المجمع اللغوي

اختير الدكتور محمد يوسف موسى خبيرا في لجنة الفلسفة بالمجمع اللغوي بالقاهرة، وقد رشحه لها أستاذه ماسينيون، وظل بعد عودته من فرنسا يشارك في أعمال هذه اللجنة ، و قد رشح لعضوية المجمع بيد أن الزمن لم يسعفه بالفوز .

بعثة ما بعد الدكتوراه

بعد حصول على الدكتوراه انتدبه الأزهر لقضاء شهرين في رحلة علمية بإسبانيا وبلاد المغرب العربي للاطلاع على نفائس التراث الإسلامي في الفلسفة والعلوم الإسلامية المختلفة.

الانتقال الى كلية الحقوق جامعة القاهرة

كان الدكتور طه حسين قد عرض على الدكتور محمد يوسف موسى ان تستأثر به الجامعة لكنه آثر البقاء في الازهر ، وفي ١٩٥٢ أعلنت جامعة القاهرة عن وظيفة أستاذ مساعد للشريعة الإسلامية فتقدم لها .

أستاذ كرسي الشريعة في جامعة عين شمس

وفي ١٩٥٥ انتقل الدكتور محمد يوسف موسى لجامعة عين شمس ليشغل درجة أستاذ كرسي الشريعة ليخلف في هذا الكرسي الدكتور عبد للرحمن تاج ١٨٩٦-١٩٧٥ الذي عين شيخا للأزهر في ١٩٥٤ . وبقي أستاذا ورئيسا لقسم الشريعة في حقوق عين شمس حتى احيل للتقاعد في ١٩٥٩.

أستاذيته في السودان

انتدب الدكتور محمد يوسف موسى ثلاث مرات لتدريس الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم فأضفى على هذه الدراسات الطابع الإسلامي والعربي والجاد، وفرض في قانون الكلية النص على ألا يتولى الامتحانات والتدريس إلا أساتذة الشريعة المسلمون ، وقد اتصل الدكتور محمد يوسف موسى بوجوه الحياة السياسية في السودان وكان السيد عبد الرحمن المهدي حفيا به و باستقباله ، وقيل إن نظام ٢٣ يوليو حاول توظيف علاقته بالزعيم السوداني أمنيا لكنه رفض .

معاناته في عهد ٢٣ يوليو

عاش الدكتور محمد يوسف موسى سنوات عهد الثورة منذ ١٩٥٢ مكلوماً محبطا فلم تواته الفرصة للتأثير المجتمعي والفكري الذي كان يتمناه وجهز نفسه له، ومع هذا فإنه شارك في كثير من الأنشطة والتوجهات وكان صاحب إنجاز واضح وإن لم يخلده إلا علمه والذين نهلوا من فضله، وفيما عدا هذا الإيمان به وبمستواه فإننا لا نرى له أثراً مكرماً في مؤسسة أو كيان علمي.

وقد روى عنه أنه صاحب التعبير البليغ الذي وصف مصر بأنها أصبحت سجنا كبيراً له باب واحد وقفل واحد ومفتاح واحد في يد سجان واحد هو الرئيس جمال عبد الناصر، ومع تشخيصه الواضح للحال المصري فإنه لم يغادر مصر إلى بلاد أخرى فقد كان المرض قد أنهكه، وكانت المسئوليات العلمية تشغله عن التفكير حتى في الحرية.

تعاونه مع الوزير أحمد طعيمة في وزارة الأوقاف

وفي ١٩٦٠ عرض عليه وزير الأوقاف أحمد طعيمة (الذي خلف الشيخ الباقوري) التعاون معه مستشاراً للوزارة فقبل ، وبذل جهدا كبيراً بدأه بالمساعدة في التخطيط لإصدار تفسير عصري للقرآن الكريم، وكتاب فقهي موحد ، و إصدار مجلة منبر الإسلام كما كان له دور بارز في تأسيس العملين الكبيرين الذين تمّا في عهد الوزير طعيمة وهما مؤسسة الزكاة والمصحف المرتل، بيد أنه ترك مسئوليته في وزارة الأوقاف عندما تولاها الدكتور محمد البهي.

نشاطه في المجتمع والإعلام والثقافة

كان الدكتور محمد يوسف موسى شعلة من النشاط في الحياة العامة والصحفية ، وكان من دعاة إصلاح الأزهر وإصلاح التعليم، وفتح باب الاجتهاد، و كان مشتبكا مع الحياة الثقافية بذكاء و احترام وإنصاف ونشاط ،

إنصافه د. عائشة عبد الرحمن من د.نجيب البهيتي

وعلى سبيل المثال فإنه حين نقد الدكتور محمد نجيب البهيتي أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأمريكية الدكتورة عائشة عبد الرحمن بقسوة فإنه تصدى له وأثبت له تجاوزه في حق الأدب والنقد، وقد حرر باب الكتب في مجلة المسلمين التي كان يصدرها سعيد رمضان (في مصر ثم في سوريا)

ويُذكر للدكتور محمد يوسف موسى أنه كان من مؤسسي جماعة الأزهر الشريف للنشر وقد رأس هذه الجماعة التي قدمت ونشرت أعمالا قيمة .

كذلك شارك الدكتور محمد يوسف موسى بنشاطه المتقد في لجان إصلاح التعليم في وزارة التربية والتعليم وفي أنشطة إصلاح الأسرة في وزارة الشئون الاجتماعية.

و كان الدكتور محمد يوسف موسى من أصحاب البرامج الثابتة في الإذاعة، وكان يتولى أيضا تقديم البرامج الدينية في الإذاعة الموجهة.

وقد ظل الدكتور محمد يوسف موسى يمارس نشاطه حتى تفاقم عليه مرض السكر فكان يُملّي على من يسجل خواطره.

اهتمامه بدوره في الفتوى

وقد ظل يعمل بالإفتاء حتى يوم وفاته إذ ترك على مكتبه فتاوى وإجابات للشعوب الأفريقية الآسيوية أذيعت بعد وفاته.

قيمته الفكرية

كان الدكتور محمد يوسف موسى من أبرز الذين دعوا الى فتح باب الاجتهاد و كان يقول : "إن علينا أن نذكر أولئك الجامدين من الذين يسمون أنفسهم فقهاء في هذه الأيام بأن رحمة الله واسعة تسع الناس جميعا في كل عصر، وبأن الله لا يخلي أمة في أي عصر من بعض ما يمكن أن يكونوا أئمة في التشريع باجتهادهم".

و تثني كثير من الكتابات على علم الدكتور محمد يوسف موسى بالشريعة والفلسفة وجمعه بينهما باقتدار بيد أن العمر لم يمتد به لتطوير كثير من أفكاره التي بدأها.

ولسبب منهجي لا يخفى على القارئ فقد آثرنا ألا نثبت حديثنا عن أفكار الدكتور محمد يوسف موسى الفلسفية في هذا الكتاب .

تحقيق د. محمد الدسوقي لأسبقية الأستاذ الزرقا في كتابة المدخل

كان الدكتور محمد يوسف موسى معتزاً بأنه أول من كتب "مدخل الفقه الإسلامي" بيد أن الدكتور محمد الدسوقي كاتب سيرته أشار إلى حقيقة مهمة وهي أن العلامة مصطفى الزرقا كان هو أول من كتب مدخل الفقه الإسلامي وقد طبع كتابه في دمشق في الأربعينيات من القرن الماضي.

تعريفه بما تأخذ به المحاكم الشرعية في السودان

وقد نجح الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه احكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي أن يلخص بعض ما تأخذ به المحاكم الشرعية في السودان، وهو مجال لم يتعهده المصريون بدراستهم ولا يزالون يهملون تعهده بالمقارنة اكتفاء بما يعرفونه عن بلادهم.

إثبات تأثر القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي

وفي الحقيقة فإنه كان أيضا من الذين ذهبوا إلى إثبات تأثر القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي ولاسيما بالمذهب المالكي.

عنايته بالببليوجرافيا

كان الدكتور محمد يوسف موسى يعتقد أنه تقدم خطوات للأمام في دراسة نظرية الفقه، وأنه أول من أثبت المراجع التي لا بد للباحثين من الرجوع إليها، وأنه بيّن قيمة كل مرجع من هذه المراجع.

دعوته لإنشاء مجمع الفقه الإسلامي

كان د. محمد يوسف موسى ممن دعوا مبكرا إلى إنشاء مجمع للفقه الإسلامي.

كتابته عن تاريخ الفقه

أشار الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه عن تاريخ الفقه إلى أن العلامة الدكتور السنهوري هو الذي أشار عليه بكتابة تاريخ الفقه الإسلامي، ولهذا فإنه أهدى إليه هذا الكتاب بحروف المطبعة، وينبهنا الدكتور محمد الدسوقي إلى أن هذا الكتاب لم يؤرخ للفقه الإسلامي في كل العصور، وإنما أرّخ فقط لعصر الاجتهاد الأول.

إنجازاته في التراجم

وفي مجالي المحبب وهو مجال التراجم فإني أعجب من أن من كتبوا عنه لم يبرزوا جهده في التراجم ، فعلى نحو ما درس الدكتور محمد يوسف موسى حياة اثنين من الفلاسفة هما ابن سينا وابن رشد فقد كان من الذين عنوا بتراجم الفقهاء الكبار وله ترجمتان مشهورتان لأبي حنيفة وابن تيمية ، وكان على سبيل المثال يرى أن الاتجاهات العامة في فقه أبي حنيفة هي التيسير في العبادات والمعاملات ورعاية جانب الفقير والضعيف وتصحيح تصرفات الإنسان بقدر الإمكان ورعاية حرية الإنسان وإنسانيته ورعاية سيادة الأمة متمثلة في الإمام.

الدراسات التي كتبت عنه

- دراسة شاملة في كتاب للدكتور محمد الدسوقي بعنوان «محمد يوسف موسى الفقيه المصلح والمصلح المجدد»

- رسالة في جامعة الأزهر تقدم بها الدكتور علي عبد العال الشناوي بعنوان «الدكتور محمد يوسف موسى حياته وآراؤه ودفاعه عن الإسلام».

وقد قدم عنه الدكتور محمد رجب البيومي كثيراً من المعلومات الحافلة بالإعجاب والتي دفعت كل من يكتب عنه إلى النقل عنها، كما أن سيرته المكتوبة في جميع المصادر تكاد تكون واحدة على نحو ما هو موجود في كتب التراجم.

انتقاد الدكتور محمد البهي له

كان الدكتور محمد البهي ١٩٠٥-١٩٨٢ وزير الأوقاف ومدير جامعة الأزهر كان يصور نفسه أحرص على صورة الفكر الإسلامي من الدكتور محمد يوسف موسى الذي كان صديقا لماسينيون، وهو يروي هذا الشأن في قصة طويلة أوردناها بالتفصيل في كتابنا المنشور : " العيش مع العاصفة " ومن المهم أن نتأمل في دلالاتها على الجو العلمي القاهر الذي عاش فيه علماء الأزهر من ذلك الجيل.

آثاره

جمعت كتابات الدكتور محمد يوسف موسى ومؤلفاته ومقالاته ما بين الأخلاق والشريعة وعلم الكلام والترجمة والتحقيق، ثم المؤلفات الإسلامية العامة. و بعض هذه المؤلفات ترجم عن الفرنسية في الفلسفة والشريعة ومنها بحث في الفرنسية نشره ١٩٩٥ بالقاهرة في عدد خاص بذكرى ابن سينا، بالإضافة إلى رسالة الدكتوراه التي كتبت بالفرنسية ثم ترجمها بعد ذلك إلى العربية.

في الفقه

- أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي.
- الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي مع مدخل لدراسة الفقه وفلسفته.
- التركة والميراث في الإسلام مع مدخل في الميراث عند العرب واليهود والرومان (وهي محاضرات ألقاها في معهد الدراسات العربية).
- التشريع الإسلامي وأثره في الفقه الغربي (في سلسلة الكتب الثقافية).
- الفقه الإسلامي وهو في قسمين يتضمن أولهما نظرية الفقه الإسلامي (التعريف به، أهم المذاهب، أصول الفقه، مستقبل الفقه) والثاني مخصص

لدراسة نظام المعاملات في الإسلام من خلال ثلاثة فصول: الحق وصاحبه، والمال والمالك، والعقد وقواعده.

- الفقه في عصر نشأة المذاهب.
- المدخل لدراسة الفقه الإسلامي وهو صورة من المدخل في كتابه الأول الفقه الإسلامي.
- النسب : صدر عن معهد الدراسات العربية، ويعتبره الدكتور محمد الدسوقي غير مختلف عن كتاب أحكام الأحوال الشخصية.
- تاريخ الفقه الإسلامي، وفيه جمع الدكتور محمد يوسف موسى بين كتابين هما فقه الصحابة والتابعين و الفقه في عصر نشأة المذاهب، وزاد عليهما بعض الصفحات.
- دروس في فقه الكتاب والسنة :البيوع منهج وتطبيق.
- فقه الصحابة والتابعين

في الأخلاق

- الأخلاق في الإسلام
- تاريخ الأخلاق.
- فلسفة الأخلاق في الإسلام وصلاتها بالفلسفة الإغريقية
- مباحث في فلسفة الأخلاق

في التراجم

- ابن تيمية
- ابن رشد الفيلسوف.
- ابن سينا والأزهر.
- أبو حنيفة والقيم الإنسانية في مذهبه، صدر في سلسلة دراسات إسلامية التي كانت تصدرها الجمعية الثقافية المصرية.

في الفلسفة

- الدين والفلسفة معناهما ونشأتهما وعوامل التفرقة بينهما.
- القرآن والفلسفة.
- بين الدين والفلسفة في رأي ابن رشد.

- بين رجال الدين والفلسفة.
- فلاسفة العصور الوسطى.

وفي الثقافة الإسلامية العامة

- الإسلام والحكم.
- الإسلام والحياة
- الإسلام وحاجة الإنسانية إليه
- الإسلام ومشكلاته المعاصرة وهو كتاب صغير في سلسلة الثقافة الإسلامية (١٩٥٨).

حقّق

- الارشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين بالاشتراك مع الدكتور علي عبد المنعم عبد الحميد (الكبير) .

ترجم

- الآراء الدينية والفلسفية لفيلون الاسكندري تأليف إميل بريهيه ترجمه بالاشتراك مع د. عبد الحليم النجار بتكليف من وزارة التربية والتعليم .
- العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي تأليف المستشرق ألدوميلي، وقد ترجمه بالاشتراك مع الدكتور عبد الحليم النجار وراجعه العلامة الدكتور حسين فوزي ونشرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٦٣٨ صفحة من الحجم الكبير.
- الفلسفة في الشرق تأليف ماسون أورسيل.
- المدخل إلى دراسة الفلسفة الإسلامية تأليف ليون جوتيه.

المجلات التي ساهم في تحريرها

كتب الدكتور محمد يوسف موسى في مجلات الأزهر والرسالة والمسلمون والمجلة ، و تضمنت بعض مقالاته نقدا حيا لمؤلفات معاصرة تاريخية أو أدبية وفقهية وفلسفية .

وفاته

توفي الدكتور محمد يوسف موسى ٨ أغسطس ١٩٦٣ .

الفصل السادس الدكتور زكريا البري

وزير الأوقاف الذي درّس الشريعة في ١٠ جامعات

كان الدكتور زكريا البري (١٩٢١ ـ ١٩٩١) بمثابة النموذج الأبرز لأساتذة الشريعة الإسلامية الذين لم تفد منهم جماعات الإسلام السياسي لسبب غريب لكنه منطقي في سياقه وهو قفز الحواة من كوادر أساتذة القانون السياسيين على الأدوار العلمية لأساتذة الشريعة مستندين على مكانتهم التي هيأتها لهم التنظيمات المرتبطة بالدولة المصرية في عصرها الشمولي وهي القدرات التي مكنت هؤلاء الأساتذة الحواة من الفضاء الجامعي ، و ربما يتعجب المتأمل لما كانت عليه حركة المجتمع المصري في السبعينيات من المدى الذي وصل اليه الانخداع في شخصيات سلطوية أجادت تقديم نفسها للإسلاميين وظلت في موقع متقدم من احترامهم إلى أن حدثت ثورة ٢٥ يناير فانكشفت طبيعتهم المناصرة للاستبداد السياسي والمعادية في جوهرها للصحوة الإسلامية ، ويتعجب المتأمل أكثر من هذا التهميش الذي مارسته الحركات الإسلامية لدور أساتذة في الشريعة من طبقة زكريا البري ومعاصريه بل والسابقين عليه من طبقة الدكتور الذهبي حتى إنهم لم يتح لهم أن يستفيدوا من علم هؤلاء الأساتذة ولا من انضباطهم الشرعي .

مكانته العلمية

كان الدكتور زكريا البري لمدة طويلة واحدا من أساتذة الشريعة البارزين في المجتمع و الحياة الأكاديمية ، وقد تولى هذا المنصب في أهم جامعتين عربيتين في ذلك العصر وهما جامعة القاهرة وجامعة الكويت الناشئة بسمعتها العالية ، كما تولى الأستاذية في جامعات أخرى قدر لها أن تحتل بعد قليل مكانة مرموقة بين الجامعات العربية ومنها جامعة قطر .

نشأته وتكوينه العلمي

ولد الدكتور زكريا البري في محافظة البحيرة سنة ١٩٢١، واسمه بالكامل زكريا أحمد مبروك البري، وتلقي تعليما دينيا متميزا بالأزهر في عهد الكليات الأزهرية

، و نال الشهادة العالية من كلية الشريعة، كما نال الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعي من كلية الشريعة أيضا ، وكذلك واصل دراساته علي مستويات متوازية فنال أيضا الشهادة العالمية مع الإجازة في التدريس من كلية اللغة العربية.

دراسته في معهد البحوث العربية

و دفعه طموحه إلى أن يواصل الدراسة في المنفذ الوحيد الذي ظل مفتوحا أمام الأزهريين وهو معهد الدراسات العربية العليا التابع لجامعة الدول العربية والذي كان الأستاذ الشيخ على الخفيف يرأس قسم الدراسات القانونية والإسلامية فيه ، ونال درجة الدبلوم العالية من هذا المعهد ، وبهذه الشهادات أصبح الدكتور زكريا البري مؤهلا لوظائف الإفتاء والقضاء والتدريس أيضا.

عمله في المحاكم الشرعية و الأزهر

عين الدكتور زكريا البري في بداية حياته موظفا بالمحاكم الشرعية، ثم انتقل مدرسا في الجامع الأزهر، وانتدب أمينا للفتوي في مجمع البحوث الإسلامية عند إنشائه ، وأمينا لتحرير مجلته.

انضمامه للسلك الجامعي

أتيحت للدكتور زكريا البري الفرصة للانضمام للسلك الجامعي فاختير مدرسا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وترقي في وظائف هيئة التدريس حتى أصبح أستاذا لكرسي الشريعة الإسلامية ، ثم رئيسا لقسم الشريعة بجامعة القاهرة.

عمله في عشر جامعات في الداخل والخارج

أشرف الدكتور زكريا البري على الدراسات العليا في أقسام الشريعة في جامعات المنصورة، والزقازيق، و فرع جامعة القاهرة في بني سويف، كما أشرف أيضا علي هذه الدراسات في أكاديمية الشرطة، والمعهد العالي للدراسات الإسلامية الذي كان يراس مجلس إدارته الشيخ أحمد حسن الباقوري .

أما في خارج مصر فقد امتدت استاذية الدكتور زكريا البري إلى ست جامعات مرموقة فقد أعيركما ذكرنا إلي جامعة الكويت لمدة أربع سنوات، كما عمل أستاذا

زائرا في خمس جامعات أخرى جامعات السوربون، وقطر، والخرطوم، وأم درمان، وصنعاء.

عضويته في المجالس القومية المتخصصة

بعد ما أنشئت المجالس القومية المتخصصة في ١٩٧٤ اختير الدكتور زكريا البري عضوا في المجلس القومي للخدمات.

الرقابة الشرعية على البنوك

ومع ازدهار التوجه نحو البنوك الإسلامية اختير الدكتور زكريا البري عضوا في الهيئة العليا والفتوي للرقابة الشرعية للاتحاد الدولي للبنوك الشرعية.

عضوية مجمع البحوث الإسلامية

وعلى مستوى المجامع العلمية والمجالس العليا اختير الدكتور زكريا البري عضوا في مجمع البحوث الإسلامية ، وعضوا في مجلس جامعة الأزهر ، كما عمل بحكم منصبه رئيسا للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

عضوية البرلمان

وعلي المستوي السياسي كان الدكتور زكريا البري أيضا عضوا في مجلس الشوري، كما اختير عضوا في مجلس الشعب.

توليه الوزارة

كان الدكتور زكريا البري واحدا من أساتذة الحقوق الذين تولوا منصب الوزارة في نهاية عهد الرئيس السادات ، وأدركوا نهاية عصر القدرة علي توجيه الأمور من خلال الموقع الوزاري قبل أن تصاب أجهزة الدولة بالرخاوة ، وقد كان كذلك عضوا في المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي عقب تأسيسه علي يد الرئيس السادات..

وقد اختير الدكتور زكريا البري وزيرا للأوقاف في وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) فخلف بهذا الدكتور عبد المنعم النمر ، وبقي وزيرا للأوقاف حتى خلفه الشيخ جاد الحق على جاد الحق في يناير ١٩٨٢ في بداية عصر الرئيس حسني مبارك

المؤتمرات

كان من انشطته البارزة انه قدم كتابا / بحثا بعنوان «الفقه الإسلامي: أطواره في الماضي والحاضر والمستقبل، إلي المؤتمر العالمي الأول للتعليم الأساسي، جامعة أم القري، ١٩٨٣.

تكريمه

نال الدكتور زكريا البري كثيرا من التكريم ومنح وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولي.

آثاره:

- أصول الفقه الإسلامي.
- الفقه الإسلامي: أطواره في الماضي والحاضر والمستقبل.
- الوسيط في أحكام التركات.
- المواريث.
- من حقوق الإنسان في الإسلام.
- حقوق الأولاد في الإسلام.

وترجمت بعض مؤلفاته.

وفاته

توفي الدكتور زكريا البري عن سبعين عاما سنة ١٩٩١.

المحتويات

هذا الكتاب ٥

الفصل الأول العلامة الشيخ أحمد إبراهيم ١٣

الذي نحت لدراسة الشريعة الإسلامية محرابها في الجامعة ١٣

مكانته في تاريخ العلم ١٣

قيمة دوره الأكاديمي ١٤

خبراته العريضة والمتراكمة ١٤

زملاؤه في أستاذية الحقوق ١٥

تقطير تجربة عاطف بركات باشا ١٥

علاقة قسم الشريعة بالكلية و بالجامعة ١٦

تأسيس الدراسات القانونية العليا و البحث العلمي ١٦

الدراسات المقارنة والموازنة ١٧

اشتراك الجامعة في التشريع ١٧

بناء المدرسة العلمية ١٧

المعطيات التي ساعدته ١٨

نجاحه الساحق في مهامه الثماني ١٨

الذوق الفني في حياته ١٩

نشأته و وظائفه ١٩

علاقته بأمين سامي باشا ٢٠

دوره المبكر في تأييد الشيخ محمد عبده ٢٠

انتماؤه لجماعة من مؤيدي الأستاذ الإمام ٢١

ثباته على رأيه في الشيخ محمد عبده ٢٢

أستاذيته في مدرستي القضاء الشرعي والحقوق ٢٢

وكالة كلية الحقوق ٢٣

مشاركته بالأستاذية في قسم التخصص بالأزهر ٢٣

عضويته في لجنة تعديل قانون الأحوال الشخصية ٢٣

تشخيصه لأزمة الأصالة في التعليم العالي ٢٤

تعويله على الأخلاق الإسلامية ٢٤

لمعانه في مؤتمر لاهاي للقانون المقارن ٢٥

من القانون المقارن للفقه المقارن ٢٥

انتخابه لعضوية مجمع اللغة العربية ٢٥

تعقيبنا على بعض ترتيبات تبخسه حقه ٢٦

ناب عن زملائه في حفل استقبالهم ٢٧

تصديه لاقتراح عبد العزيز فهمي باشا بشأن الحروف اللاتينية ٢٧
مناقشته لمقترح الأستاذ علي الجارم لتيسير الكتابة العربية ٢٧
فضله على تلاميذه ، و ذكاؤه في تبنيه المبكر لأبو زهرة ٢٧
إسهاماته في الصحافة ٢٨
دوره في جمعية الشبان المسلمين ٢٨
عضويته في مجمع الموسيقى العربية بالقاهرة ٢٩
شهادة الأستاذ إبراهيم المازني : ترك فراغاً في مجمع اللغة العربية ٢٩
شهادة الشيخ عبدالوهاب خلاف له ٣٠
شهادة الشيخ محمد أبو زهرة له بالإمامة في الشريعة ٣٠
شهادة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ٣٠
شهادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ٣١
شهادة إبراهيم دسوقي أباظة باشا ٣١
شهادة الدكتور محمد مهدي علام ٣١
التعريف المختصر بآثاره العلمية ٣١
علم أصول الفقه ٣١
الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الإسلامي ٣٢
أحكام تصرفات المريض مرض الموت بين الشريعة والقانون ٣٢
مصادر الفقه الإسلامي ٣٢
تاريخ التشريع الإسلامي ٣٢
العلاقة بين الدين والقانون من الوجهة الجنسية والتاريخية ٣٢
الحق ورأي فقهاء الشريعة الإسلامية فيه من حيث إطلاقه وتقييده ٣٣
المعاملات الشرعية المالية ٣٣
الالتزامات في الشرع الإسلامي ٣٣
التزام التبرعات ٣٣
أحكام الوقف والمواريث ٣٣
العقود والشروط والخيارات ٣٣
أحكام التصرف عن الغير بطريق النيابة ٣٤
الوصية، وبيان أحكامها في الشريعة الإسلامية، ٣٤
الوقف وما ينبغي أن تكون عليه أحكامه، ٣٤
الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ٣٤
نظام النفقات في الشريعة الإسلامية ٣٥
موجز في المهر وبدل الخلع وتصرفات المريض ٣٥
الأولاد ٣٥
أحكام المرأة في الشريعة الإسلامية ٣٥
أحكام المواريث على ما عليه العمل في محاكم مصر الشرعية ٣٥
المواريث في الشريعة الإسلامية ٣٦

حول ميراث القاتل ٣٦
التركة والحقوق المتعلقة بها وشروط استحقاق الميراث وموانع الإرث ٣٦
ميراث الأخوة والجد(بحث مستفيض جامع) ٣٦
المواريث علماً وعملاً ٣٧
حقوق المرأة في الميراث ٣٧
طرق الإثبات الشرعية ٣٧
المرافعات الشرعية ٣٧
الشهود الذين يقدمهم المشهود عليه ٣٧
التقادم في الشريعة والقانون [تعقيب على بحث لعلي زكي العرابي باشا] ٣٨
وفاته ٣٨
كتابات عنه ٣٨
الفصل الثاني الشيخ عبد الوهاب خلاف ٣٩
الذي هندس للفقه منصته في الثقافة العامة ٣٩
تفوقه في محاضراته وأسلوبه البياني ٣٩
تولى الأستاذية في مرحلتين ٤٠
نشأته وتكوينه ٤٠
وظائفه المتنوعة ٤١
استقراره في الأستاذية ٤١
إشرافه على الدراسات العليا ٤١
زيارته للسودان ٤٢
رأيه الذكي في سلطة الاجتهاد ٤٢
تأثره بالفكرة المجمعية ٤٢
ضرورة التجديد ٤٣
أشهر آثاره العلمية ٤٣
تأكيده على مكانة القرآن والسنة و وفائهما بمقتضيات العصر ٤٤
رأيه في فقه الدولة في الإسلام ٤٥
المبادئ الحاكمة لأسلوب كبار الصحابة في مقاربة الأمر ٤٦
بعض آرائه الفقهية ٤٧
بدايات التأمين الاجتماعي ٤٧
نظرته للمذهبية الفقهية ٤٨
تنبيهه إلى أن المذاهب الفقهية ليست أديانا مختلفة ٤٨
الفائدة من تعدد المذاهب ٤٩
رؤيته التشريعية الإصلاحية ٤٩
رؤيته للتطهير الإداري ٥٠

تلخيصه الفذ لحقائق ومبادئ أصول الفقه ٥٠
مجموعة الاحكام الفقهية ٥١
فضل الإمام الشافعي ٥١
معنى الدليل ٥٢
الادلة الشرعية عشرة ٥٢
آيات الاحكام في القرآن ٥٣
التشريع فيما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام ٥٤
الحكم التكليفي ٥٤
أقسام الحكم التكليفي ٥٤
شروط الأهلية للاجتهاد ٥٥
جهده الرمزي في تفسير القرآن الكريم ٥٥
نشاطه في مجمع الخالدين ٥٦
أستاذيته المؤثرة في الحياة الثقافية والأدبية ٥٦
شهادة الدكتور محمد رجب البيومي ٥٧
وصف الشيخ محمود شلتوت لحضور الشيخ خلاف ٥٧
وصف الشيخ محمد أبو زهرة لشخصية الشيخ خلاف ٥٧
مؤلفاته ٥٨
مقالاته ٥٩
وفاته ٥٩

الفصل الثالث العلامة علي الخفيف ٦٠

الذي وصل إلى مرتبة الاجتهاد وأفتى بأن معظم عقود التأمين حلال ٦٠

مكانته المرموقة ٦٠
رزق طول العمر ٦١
نشأته وتكوينه العلمي ٦١
تصحيح الخطأ الشائع عن علاقته بالشيخ السنهوري ٦٢
إفادته من عمله بالقضاء ٦٢
عمله بالمحاماة ٦٢
في إدارة شؤون المساجد ٦٢
انتقاله إلى الجامعة ٦٣
دوره في معهد الدِّراسات العربية العليا ٦٣
عمله في بغداد والخرطوم ٦٣
الاجتهاد في القضايا الفقهيَّة المستجدَّة ٦٤
أبرز من أفتى بجواز التأمين التعاوني الاجتماعي ٦٤
رأيه في التأمين على الحياة ٦٤

نظريته في الجذور المجتمعية للشريعة الإسلامية ٦٥
دوره في الدراسات القانونية المقارنة ٦٥
دراساته الفقهية و دعوته لتجديد كتابة الفقه الإسلامي ٦٦
عنايته بتنظير الفقه الإسلامي ٦٧
قصة خلاف فقهي مع الشيخ أبو زهرة ٦٧
عضويته في مجمع البحوث الإسلامية ٦٧
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وموسوعة الفقه ٦٨
في المجلس الأعلى للأزهر ٦٨
عضويته في مجمع اللغة العربية ٦٨
أول علماء الشريعة حصولا على جائزة الدولة التقديرية ٦٩
رواية عن اعتذاره عن مشيخة الازهر ٦٩
أبرز المؤتمرات ٦٩
تأبين الدكتور إبراهيم بيومي مدكور له ٦٩
شهادة العلامة الدكتور مصطفى الزرقا ٧٠
وصف الدكتور محمد مصطفي القللي ٧٠
تحية الدكتور محمد مهدي علام ٧٠
تأبين الدكتور أحمد الحوفي ٧٠
حديث الدكتور حسين خلاف ٧١
شهادة ابنه الدكتور حميد علي الخفيف ٧١
آثاره ٧١
الكتب ٧١
البحوث ٧٢
المواد الموسوعية في موسوعة الفقه الإسلامي: ٧٣
وفاته ٧٣
تأبينه ٧٣
دراسة عنه ٧٣
الفصل الرابع : الشيخ محمد أبو زهرة ٧٤
العلامة الذي عارض الرئيس عبد الناصر في توجهاته الستة ٧٤
فضل مدرسة القضاء الشرعي وعاطف بركات ٧٤
وجوده المتصل في كلية الحقوق ٧٥
الدكتور السباعي يقارن بينه و بين الأستاذ الزرقاء ٧٥
الزركلي يعده أكبر علماء الشريعة في عصره ٧٥
معارض نظري لا حركي للرئيس عبد الناصر ٧٥
الحدود الدنيا من مضايقات النظام الناصري ٧٦

عضويته في عدة مجالس عليا ٧٦
إسهاماته في توجيه الرأي العام ٧٦
مجلة لواء الإسلام ٧٦
مجلة الزهراء ٧٧
خطيب موهوب ٧٧
سيرة حياته العلمية ٧٧
جمع بين الشهادتين العلميتين ٧٧
والمعاهد العلمية الثلاثة ٧٨
وظائفه المبكرة ٧٨
معهدي الدراسات الإسلامية والعربية ٧٩
كلية المعاملات والإدارة ٧٩
مكانته الاجتماعية ٧٩
مكانة فريدة في المجتمع الجامعي ٧٩
خلافاته الستة مع عصر الثورة و الرئيس جمال عبد الناصر ٧٩
اكتشافه لمخاطر الاندفاعات ضد الهوية ٨٠
انتقاده الدعوة إلي القومية العربية ٨٠
موقفه المناهض لتبني الاشتراكية العلمية ٨٠
وعيه لخطورة دعوة تحديد النسل ٨٠
استنكاره مناوأة الدولة للتدين ٨١
موقفه من فوائد البنوك ٨١
رأيه المناهض لما سمي بتطوير الأزهر ٨١
دعوته لتطبيق الشريعة الإسلاميَّة في الحياة ٨١
تصديه لمزاعم القائلين بأن عمر بن الخطاب ترك النص ٨٢
تتويجه في عهد الرئيس أنور السادات ٨٢
قصة السرادق الذي أقامه يوم وفاته ٨٢
تفسيره للقرآن الكريم ٨٣
مؤلفه في السيرة النبوية ٨٣
شهرة مؤلفاته في الشريعة الإسلامية ٨٤
نَهمه إلي معرفة القوانين الأوروبية ٨٤
فضله على الدراسات الفلسفية ٨٤
الدكتور محمد رجب البيومي يشيد بطريقته في تدريس الأصول ٨٥
و تميز كتابته عن المذاهب ٨٥
فضله على تاريخ وفلسفة العلم ٨٦
الدكتور محمد رجب البيومي يشيد بكتبه في تراجم الأئمة ٨٦
آراؤه الأصيلة التي لم يُسبق إلي صياغتها ٨٧
ما رواه من ذكرياته ونظرته لتاريخ حياته ٨٧

وفاته ٨٩
الفصل الخامس : الدكتور محمد يوسف موسى ٩٠
أستاذ الفلسفة الذي جعلها مدخلا لدراسة الشريعة ٩٠
حضوره في الثقافة العامة ٩٠
ترجمته كتاب ألدو ميلي ٩٠
تقديمه لكتاب أبو الحسن الندوي ٩٠
نشأته وتكوينه الفريد ٩٠
فصله المبكر من وظيفته ٩١
اتجاهه لتعلم اللغة الفرنسية ٩١
اقتداؤه بأخواله ٩١
عودته للأستاذية في الازهر ٩١
اتصاله بالسربون ٩٢
مناقشته في السربون ٩٢
خبيرا في المجمع اللغوي ٩٢
بعثة ما بعد الدكتوراه ٩٣
الانتقال الى كلية الحقوق جامعة القاهرة ٩٣
أستاذ كرسي الشريعة في جامعة عين شمس ٩٣
أستاذيته في السودان ٩٣
معاناته في عهد ٢٣ يوليو ٩٣
تعاونه مع الوزير أحمد طعيمة في وزارة الأوقاف ٩٤
نشاطه في المجتمع والإعلام والثقافة ٩٤
إنصافه د. عائشة عبد الرحمن من د.نجيب البهيتي ٩٤
اهتمامه بدوره في الفتوى ٩٥
قيمته الفكرية ٩٥
تحقيق د. محمد الدسوقي لأسبقية الأستاذ الزرقا في كتابة المدخل ٩٥
تعريفه بما تأخذ به المحاكم الشرعية في السودان ٩٥
إثبات تأثر القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي ٩٦
عنايته بالببليوجرافيا ٩٦
دعوته لإنشاء مجمع الفقه الإسلامي ٩٦
كتابته عن تاريخ الفقه ٩٦
إنجازاته في التراجم ٩٦
الدراسات التي كتبت عنه ٩٦
انتقاد الدكتور محمد البهي له ٩٧
آثاره ٩٧

في الفقه ٩٧
في الفلسفة ٩٨
وفي الثقافة الإسلامية العامة ٩٩
حقّق ٩٩
ترجم ٩٩
المجلات التي ساهم في تحريرها ٩٩
وفاته ٩٩
الفصل السادس الدكتور زكريا البري ١٠٠
وزير الأوقاف الذي درّس الشريعة في ١٠ جامعات ١٠٠
مكانته العلمية ١٠٠
نشأته وتكوينه العلمي ١٠٠
دراسته في معهد البحوث العربية ١٠١
عمله في المحاكم الشرعية و الأزهر ١٠١
انضمامه للسلك الجامعي ١٠١
عمله في عشر جامعات في الداخل والخارج ١٠١
عضويته في المجالس القومية المتخصصة ١٠٢
الرقابة الشرعية على البنوك ١٠٢
عضوية مجمع البحوث الإسلامية ١٠٢
عضوية البرلمان ١٠٢
توليه الوزارة ١٠٢
المؤتمرات ١٠٣
تكريمه ١٠٣
آثاره: ١٠٣
وفاته ١٠٣

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

Islamic Jurists In Faculty of Law 1925 -1990

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

أعلام ستة من علماء الفقه الذين تولوا تدريس الشريعة الإسلامية في كلية القانون من الجامعة المصرية التي بدأت بصفة رسمية في 1925 وإن كان وجودها يعود إلى ما قبل هذا كمدرسة عليا ، ونحن نوصل فيه لفكرة تقول بأن دراسة الشريعة الإسلامية كمكون من مكونات النسيج الجامعي كانت تتطلب مقاربات جوهرية تحفظ للفقه الإسلامي مكانه السامي من العقل الإنساني ومكانته المتميزة في مسيرة تاريخ العلم وفلسفته ، وهو ما تجلى على نحو لم يتح لعلم آخر على مدى التاريخ الإنساني من وجود مذاهب متمايزة في فلسفتها و تطبيقاتها على هذا النحو الفريد .

- أحمد إبراهيم
- عبد الوهاب خلاف
- علي الخفيف
- محمد أبو زهرة
- محمد يوسف موسى
- زكريا البري

دار الروضة

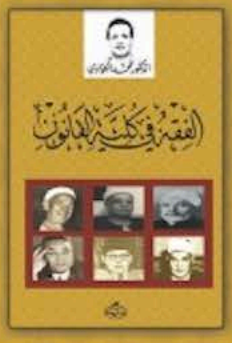

9 786257 682169